République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2018

الموضـــــوع

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة حالة : القرض الشعبي الوطني -وكالة بسكرة-

خلال الفترة 2014 - 2015

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

- إعـداد الطـالبة :
_ ناب امال

- إشراف الأستـاذ :
_ دردوري لحسن

السنة الجامعية : 2018/2017

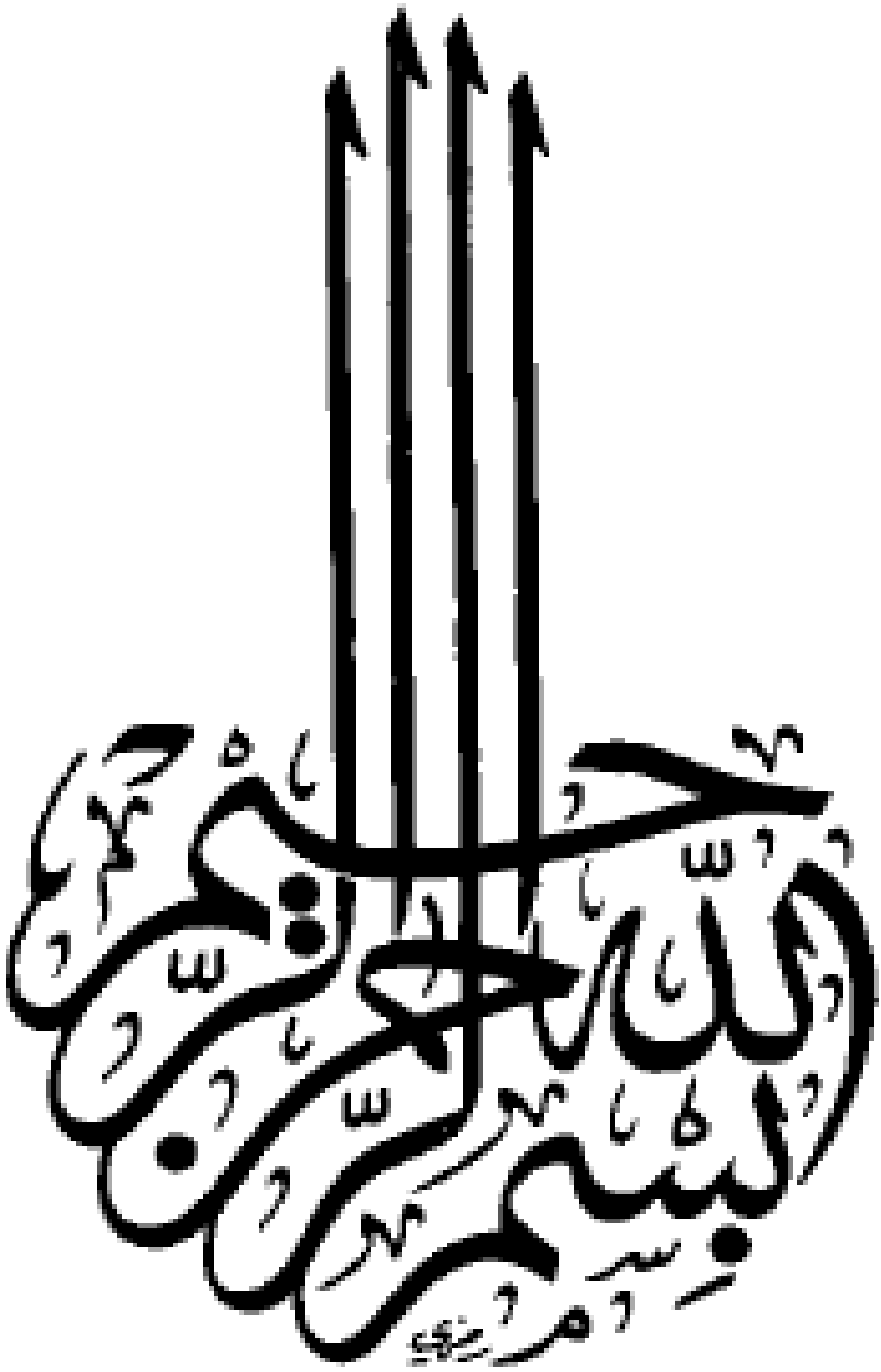

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

من خلال الدارسة التي تمت حول موضوع دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تبين لنا مدى أهمية التحليل المالي في مراقبة نشاط المؤسسة كذا اتخاذ القرارات اللازمة من اجل تحقيق الأهداف المسطرة ، حيث قمنا في هذا البحث باستخدام أهم الأدوات المالية في اتخاذ القرارات في البنك ، والتي تمكن من الكشف عن أوجه القوّة و الضعف في نشاط المؤسسة طالبة القرض .
حيث تم من خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي ، بإعتباره وسيلة لاتخاذ القرارات ، كون المعلومة المالية أداة لإتخاذ القرار و المراقبة في البنك ، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة طالبة القرض امام البنك بصورة شفافة .

* نتائج اختبار الفرضية الاولى : التحليل المالي هو دراسة تفصيلية للقوائم المالية و يمكن من تشخيص حالة فعلية للمؤسسة حيث يقدم معلومات من شانها مساعدة في عملية اتخاذ القرار .
- حيث تم التوصل إلى إثبات صحة هذه الفرضية حيث يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية حيث يقوم بدراستها و تحليلها و استخراج النتائج لاتخاذ القرار من خلالها .
* نتائج اختبار الفرضية الثانية : تعتبر المؤشرات المالية مستخرجة بواسطة التحليل المالي الاساس الذي يعتمد عليه البنك لاتخاذ قرار حول مسالة منح قرض للمؤسسة .

- تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الجانب النظري ، حيث ان البنك يعتمد على مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية التي تم التطرق اليها من اجل اتخاذ القرار في منح القروض .

* نتائج اختبار الفرضية الثالثة : يسهل بنك القرض الشعبي الجزائري في حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية له .

- تم التوصل إلى إثبات صحة هذه الفرضية حيث تبين ان القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة يهتم بدرجة كبيرة بالضمانات و هو يتعامل بأنواع مختلفة من الضمانات التي تم التطرق اليها لانها تعتبر مصدر امان للبنك في حالة عدم سداد القرض .

يمكن تلخيص أهم ما توصلنا إليه من نتائج تطبيقية فيما يلي :
- يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة بعد استلامه لطلب القرض بالعديد من الاجراءات قبل منح القرض .
- في حالة عدم سداد القرض في الوقت المحدد يتخذ البنك اجراءات قانونية صارمة مع طالب القرض .
- كما يستخدم البنك أدوات التحليل المالي في الجانب التطبيقي حيث يعتمد علي :
مؤشرات التوازنات المالية في إتخاذ قراره و ذلك ما تم ملاحظته في المؤسسة من خلال ما يلي :
- ✓ رأس المال العامل الدائم : حيث نلاحظ بأنه موجب و هو ما يفسر قدرتها على تغطية أصولها الثابتة إنطلاقا من أموالها الدائمة ، أي تحقيق توازن مالي .
- ✓ رأس المال الخارجي (الأجنبي) : نلاحظ بأن قيمته منخفظة مقارنة بالأموال الخاصة ، و هذا ما يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا.
- ✓ إحتياجات رأس المال العامل : نلاحظ بأن قيمته موجبة خلال سنتي 2014 و 2015 و هذا يفسر على أن المؤسسة تحتاج إلى رأس مال عامل دائم لتمويل إحتياجاتها.
- ✓ الخزينة : حيث نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنتي 2014 و 2015 و هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة.
- كما صرح البنك انه لا يعتمد على كل مؤشرات التحليل المالي بل يعتمد فقط على الثلاث مؤشرات التوازن المالي Fr، Bfr ، Tn ولا يعتمد على النسب المالية ولا يستعملها لانه ليس بحاجة لمعرفة ما اذا كانت المؤسسة

ستقوم بارجاع القرض في وقت الاستحقاق لانه في حالة عدم الاستحقاق يلتجأ لإجراءات قانونية بواسطة الضمانات التي اخذها من طالب القرض .

الاقتراحات :

- ✓ نقص افراط البنوك في تضخيم قيمة الضمانات لأن هناك مؤسسات صغيرة ترغب في طلب قرض لإنشاء مشروع لاكن لا تستطيع توفير الضمانات المطلوبة من قبل البنك .

- ✓ تدريب متخذي القرار في مجال التحليل المالي ، مع عقد دورات في مجال اتخاذ القرار مما يساهم في زيادة قدرتهم على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.

شكر وتقدير

الحمد والشكر الكثير لله عز وجل

لتوفيقي في انجاز هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف

" دردوري لحسن "

على كل التوجيهات التي قدمها لي

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع...

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

تمهيد:

أصبحت للبنوك التجارية أهمية كبرى مع تطور الزمن، وذلك بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها ولعلاقتها الوثيقة بالحكومات والأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات للأعوان الاقتصاديين.

وبتدرج غير محسوس تعددت نواحي نشاط البنوك التجارية، فقد شهدت أعمالها تطورات عديدة عبر مختلف العصور الزمنية وذلك لمواكبة ما يجري على المستوى الاقتصادي العالمي، وكذا بهدف تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية التي تقوم بها .

والبنوك التجارية تعتمد على أدوات مختلفة التي يستعين بها متخذ القرار المالي ومن اهم هذه الأدوات التحليل المالي، حيث يعتمده متخذ القرار سواء في حالة استخدام الاموال او في حالة حالة الحصول عليها، وسواء كان متخذ القرار الإدارة، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال. وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذرًا في اختيار أدوات التحليل، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة.

ومن هنا سوف نخصص هذا الفصل لمعالجة المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحليل المالي.

المبحث الثالث: معايير وطبيعة التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

يرتكز نشاط البنوك على قبول الودائع ومنح الائتمان والبنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية وتعتبر وسيطة بين الذين لديهم فائض من المال والذين يحتاجون إلى أموال.

وقصد التعرف على ماهية البنوك التجارية قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب والتي تتحدث عن التعريف والخصائص ، الانواع و الوظائف ، ميزانية البنك التجاري (موارد واستخدامات).

المطلب الاول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها

إن ظهور المؤسسات المصرفية (البنوك) جاء تدريجيا، حيث لاحظ الصيارفة أن الأرصدة المعدنية المكدسة لديهم يمكن إقراضها، ومن هنا نشأت مؤسسات الإيداع والاقتراض والتي عرفت فيما بعد بالبنوك التجارية.

الفرع الأول : تعريف البنوك التجارية

توجد عدة تعاريف للبنوك التجارية من بينها:

التعريف الأول : **البنك التجاري** هو"مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم" .[1]

- **التعريف الثاني : البنوك** التجارية تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في غالب الأحيان عن السنة ، ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتماد.[2]

- **التعريف الثالث :**البنك التجاري هو ذلك البنك الذي يقبل الودائع ويلتزم بدفعها عند الطلب أو خلال آجال ينفق عليها، ويمنح القروض قصيرة الأجل، ويسمى أحيانا ببنوك الودائع كما يمكن أن تؤثر في عرض النقود بالزيادة والنقصان بحسب توسعها أو تقليصها كحجم الائتمان الذي يقوم بمنعه أو تقبله.[3]

التعريف الرابع: " البنك التجاري هو مؤسسة تتعامل في الدين والائتمان من خلال الحصول على ديون من الغير تتمثل التزامات عليه"[4].

---

[1] محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر،2000 ، ص21.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار النشر عمان ، الاردن،2006، ص،30.

[3] مجدي محمد شهاب، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1990 ، ص، 19.

4 محمد عزت غزلان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص. 110.

ومنه نستنتج ان البنوك التجارية هي البنوك التي تتعامل بالائتمان، وتسمى أحيانا بنوك الودائع، وأهم ما يميزها عن غيرها قبول الودائع بمختلف أنواعها، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود والتعامل بالائتمان، يعني إعادة إقراض جزء من ودائعها ضمن شروط معينة وهي تسعى الى ثلاثة اهداف : الربحية والسيولة و الامان.

الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية.

تعمل المصاريف (البنوك) التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح، و كغيرها من المؤسسات المالية التجارية تتميز بعدة خصائص منها : [1]

1. تختص المصاريف التجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التجارية بأن معظم أصولها و مواردها تشكل حقوق للمؤسسات و الأشخاص الآخرين في شكل ودائع مختلفة ، و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم إيداعيه قابلة للتحويل من شخص لآخر أو مؤسسة لأخرى باستخدام الصك و تقوم أيضا بفتح حسابات جارية لعملائها و تحويلها إلى نقود ورقية أو العكس ، و يكون ذلك بناءا على طلبهم .
2. تختص المصاريف التجارية بالقدرة على الإقراض و يتم هذا إما بواسطة الوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو بخلق مصادر التمويل و اقراضها ، و بهذا تمارس المصارف أثرا فعالا على حجم الائتمان و توزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع .
3. تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية و المالية فقط كودائع و القروض و الأوراق المالية، إما المجالات الاستثمارية المباشرة في الأصول الحقيقية فالقوانين الخاصة بالمصاريف تمنع البنوك التجارية من الدخول فيها إلا بالقدرة الذي تحتمه طبيعة العمل كامتلاك أصول ثابتة (مباني ، أثاث) .
4. و أهم ما تختص به المصارف التجارية هي قدرتها على خلق و تعظيم النقود، فعندما تقوم المصارف التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عليها عائد ، فإن ناتج أو تحويل هذه الأرصدة تنعكس في شكل زيادة في ودائع المصارف التجارية ، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم مورد مباشر للمتغيرات في عرض النقود من تحقيق أكبر عائد ممكن .
5. يعتبر الائتمان قصير الأجل من العمليات التي تنفرد بها المصاريف التجارية دون غيرها من المؤسسات المصرفية الأخرى.

المطلب الثاني : انواع البنوك التجارية ووظائفها .

تختلف البنوك التجارية حسب الزاوية المنظور اليها كما تقوم هذه البنوك بوظائف نقدية متعددة لجلب العملاء .

الفرع الاول : انواع البنوك التجارية

وتنقسم البنوك التجارية إلى عدة انواع نذكر منها :

أولا : من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

وتتمثل في ؛

[1] ميلود جمعة الحاسة ، **النقود والمصاريف والنشاط الاقتصادي**، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي ، ليبيا ، 1985 ، ص 33.

1 / البنوك التجارية العامة : ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية وهي منح الائتمان قصير ومتوسط الأجل والقيام بكافة مجالات الصرف الأجنبي وعمليات تمويل التجارة الخارجية .

2 / البنوك التجارية المحلية : ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا ، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة،حيث تتميز هذه البنوك بصغر حجمها.

ثانيا : من حيث حجم النشاط : وتتمثل هذه البنوك في ؛

1/ بنوك الجملة : ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2/ بنوك التجزئة: وهي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى ،لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم ، وتتميز بانتشارها الجغرافي الواسع ، والتعامل مع أصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق النافع الزمنية والمكانية، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي .[1]

ثالثا : من حيث الفروع :

وتتمثل فيما يلي:[2]

1/ بنوك السلاسل: مع نمو حجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع ، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ،يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة ويقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات ونشاطاتها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة.

2/ بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها و لهذا النوع من البنوك طابع إحتكاري و أصبحت سمة من سمات العصر، و قد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا.

3/ البنوك المحلية: هي بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية معينة ،و تخضع عادة لقوانين تلك المنطقة في حالة اختلافها عن قوانين البلاد.

4/ البنوك الفردية: و هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ،و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصوصة ، و غير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **مرجع السابق** ،ص،32.

[2] محمد سعيد انور سليمان ،**إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص،17.

قصير وبدون خسائر ، و يرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها . [1]

الفرع الثاني : وظائف البنوك التجارية .

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة يمكن إجمالها فيما يلي:

اولا : الوظائف التقليدية : حيث تتمثل وظيفتها التقليدية والأساسية في خلق النقود المعروفة باسم النقود المصرفية وعموما تتمثل وظيفة البنوك التجارية فيما يلي:[2]

1- قبول الودائع وتنمية الادخار:

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الافراد و الهيئات التي تدفع عند الطلب أو بعد انتهاء أجل محدد بحيث لا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الافراد و الهيئات بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري ، و حث الافراد و الهيئات ، وتنقسم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

أ- حسابات جارية :

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك و طرف آخر و قد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين و قد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية و لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها ، كما قد تكون أرصدة بعض الحسابات مدينة و تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها.

ب- حسابات صندوق التوفير :

تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات ، مثلا دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير ، وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها ، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ و معدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم إلى جانب معدل الفائدة المحدد فإن البنوك التجارية تعمل على جذب عدد كبير من عملاء صندوق التوفير وذلك عن طريق تقديم بعض المزايا الأخرى مثل تقديم بعض الحوافز النقدية أو العينية.

ج- حسابات ودائع بإخطار :

تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد و الهيئات و اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.[3]

د- حسابات الودائع لأجل :

- مزاولة عملية التمويل الداخلي و الخارجي :تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار و قبول الودائع (قصيرة الأجل) لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي و الخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.

-استخدام و تشغيل موارد البنك مع صراعات مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية و الأمان و من أهم أشكال التشغيل و الاستثمار ما يلي:

* منح القروض و فتح الحسابات الجارية .
* تحصيل الاوراق التجارية و خصمها و التسليف بضمانها .

- تمويل التجارة الخارجية ، من خلال فتح الإعتمادات المستندية.

بالإضافة إلى هذه الوظائف نجد ما يلي[4]:

- فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع على اختلاف أنواعها تحت الطلب و الادخار و لأجل.

---

[1] - محمد سعيد انور سليمان ، **مرجع سابق** ، ص- ص، 18-19.

[2] احمد صالح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية 2003 ، مصر ، ص 202 .

[3] خالد امين عبد الله اسماعيل ابراهيم الطرد،**ادارة العمليات المصرفية** ، دار وائل للنشر ، الاردن 2006 ، ص 40 .

[4] محمود يونس، عبد النعيم مبارك ،**مقدمة في النقود و اعمال البنوك و الاسواق المالية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر 2003 ، ص 216.

- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ بين السيولة و الربحية و الضمان.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية و تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء.
- تأجير الخزائن الأمنية لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الأشياء الثمينة
-منح القروض للهيئات و المنشات و الافراد .
-بيع وشراء الاوراق المالية لحساب عملاتها .
- التعامل في البيع و الشراء في العملات الأجنبية.

ثانيا :الوظائف الحديثة : فيها ما ينطوي على الائتمان أي أن البنك يقوم بتقديم القروض ، وفيها ما لا ينطوي على الائتمان أي أن البنك يقدم خدمة إلى العملاء على أن يعطي أموالا للأفراد والمؤسسات ويمكن إجمالها فيما يلي :[1]

1- التعامل بالأوراق التجارية والمالية: نجد أن البنوك قد تدخل مشترية أو بائعة للأوراق المالية في السوق المالية سواء لحسابها أو لحساب عملائها كما يمكن أن تقوم بتحصيل ايراداتها ، وتقوم كذالك بعملية خصم الاوراق التجارية لصالح العملاء لتحصيل كمبيالات في موعد استحقاقها وهذا كله مقابل عمولة يتقاضاها البنك.

2- شراء وبيع العملات الأجنبية : وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي وحسب التنظيم الساري والمعمول به في مجال سوق الصرف ، وكذلك مقابل عمولة.

3 - فتح إعتمادات مستندية :وهي خاصة بعمليات الإستراد والتصدير والتي يأتي عن طريقها تسهيل عملية التجارة الخارجية حيث يتم بموجبها تسهيل الالتزامات بين المصدر والمستورد.

4- تمويل الإسكان الشخصي : يمكن للبنوك تمويل قطاع البناء والسكن من خلال قروض للعملاء و للمقاولين .

5- تأجير الخزائن الحديدية :وهي الافراد ،والمقصود بها هو أن البنك يقوم بإيجار الصناديق الحديدية فمع تطور الحياة ازدادت حاجات الافراد خاصة الأثرياء منهم إلى الاحتفاظ بالأموال في مكان أمين ، فقامت البنوك بإنشاء صناديق حديدية تحتوي على المجوهرات والوثائق ومستندات الملكية و الاوراق المالية لكونها لا تتعرض لسرقة أو الحرق وكل هذا مقابل عمولة محدودة.

6- ادخار المناسبات : تشجيع البنوك المتعاملين معها خصوصا الافراد على أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة (مواجهة نفقات موسم الاصطياف ،الزواج ،السياحة ،الأعياد أو تحمل نفقات تدريس الطلبة في الجامعات...) حيث تمنحهم فوائد مغرية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات في الاقتراض أي بشروط سهلة كالحصول على مبالغ توازي ضعف المبالغ المدخرة عند حلول المناسبات وهذا النوع من الخدمات المصرفية يؤدي إلى زيادة موارد البنك ولكن بشكل دوري.

7- البطاقة الائتمانية : وتعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من هذا القرن ، والتخلص من منح الافراد بطاقات من البلاستك على معلومات اسم المتعامل ورقم حسابه ، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك ،معقول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمة إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه قائمة مختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل المصرف هذه القائمة في نهاية كل شهر ، ولا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد في الأجل المحدد إلا انه سوف يدفع خمسة عشر بالمائة في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد.

المطلب الثالث : ميزانية البنك التجاري (موارد و استخدامات) .

هي عبارة عن قائمة مكونة من عمودين متساويين في القيمة، عمود خاص بالخصوم أي الموارد المالية الموجودة في حوزة البنك التجاري، وهي بمثابة ذمم على عاتق البنك و عمود آخر خاص بالأصول. ويبين كيفية الاستفادة من الخصوم ومن الممكن تصوير ميزانية البنك التجاري على النحو التالي:

[1] زياد رمضان ، محفوظ جودة ،**الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ،2013 ،الاردن ، ص ص 31-32 .

جدول رقم (01): ميزانية البنك التجاري.

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
أرصدة نقدية حاضرة: - نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني) - أرصدة سائلة أخرى (شيكات و حوالات و أوراق مالية تحت التحصيل) **حوالات مخصومة:** - أذونات الخزانة - أوراق تجارية (كمبيالات و السندات الاذنية المخصومة) **مستحق على البنك:** **أوراق مالية و استثمارات:** - سندات حكومية / - أوراق مالية أخرى **قروض و سلفيات:** - مقابل ضمانات / - بدون ضمانات	- رأس المال المدفوع - الاحتياطي القانوني و الخاص - شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع - مستحق البنوك **الودائع:** - جارية - لآجال و بإخطار - توفير
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاديات أسواق رأس المال ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2005 ، ص 143.

و ننتقل إلى تحليل ميزانية البنك التجاري، فنبدأ بتحليل جانب الخصوم أي موارد البنك ، ثم نمر الى تحليل جانب الأصول أي استخدامات المصرف.

الفرع الاول : موارد البنك التجاري (الخصوم)

تمثل الخصوم موجودات البنك التجاري وتختلف درجة سيولتها من قسم لآخر و في هذا سنتطرق إليها بشيء من التفصيل.

اولا - رأس المال المدفوع : يتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون أو أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم، و هو بمثابة حساب مدين للمؤسسين. "[1]

ثانيا -الاحتياطي القانوني الخاص: هو عبارة عن جزء مقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله و هو على نوعين:

[1] ضياء مجيد الموسوي , مرجع سابق , ص.275.

1- الاحتياطي القانوني: يلزم البنك بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص، أو بحكم الأعراف و التقاليد المصرفية السائدة.

كما يكوَن البنك هذا الاحتياطي لدعم مركزه المالي و بناء سمعة طيبة للبنك. " [1]

2 - الاحتياطي الخاص: يحتفظ به البنك اختياريا، وعادة يطلق عليه اسم الاحتياطي الخفي، و يعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل و يحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل من اندثار المباني، و الأثاث، والمعدات و الآلات.....الخ. " ؛

ثالثا - شيكات و حوالات و اعتماد دورية مستحقة للدفع:عبارة عن التزامات أو ذمم على البنك، يكون البنك ملزم بتسديدها من تاريخ استحقاقاتها " ؛

رابعا : مستحق البنوك: تلجأ البنوك للاقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي، فقد تلجأ أحد البنوك إلى الاقتراض من بنك إلى آخر لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع، و يعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الاقتراض ظرف سرعان ما يزول بزوال الأسباب الداعية له ؛

خامسا - الودائع: سواء كانت حكومية أو خاصة حيث تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري و هي على أنواع :

1- ودائع جارية (تحت الطلب): وهي عبارة عن مبلغ من المال يودع لدى المصرف التجاري، و يتعهد الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة بسحب لحامل الوديعة أو جزء منها ؛

أي انه حساب جار، يلتزم المصرف بالدفع عن الطلب، و بواسطة الشيكات لذلك فالمصارف لا تدفع أسعار فائدة على الودائع الجارية، إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي يكون مقدار الوديعة كبيرا، أو يكون بالعملة الصعبة، فكلما زادت الأهمية النسبية للودائع الثابتة أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي الودائع كان على البنك أن يعطي اهتماما لاعتبار السيولة، و على العكس كلما كانت الأهمية النسبية للودائع الثابتة أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي الودائع اطمئن المصرف أكثر لمركز سيولته و كان بإمكانه توجيه جزء أكبر من موارده نحو القروض و الاستثمارات المصرفية ؛ [2]

2- الودائع لأجل: وهي الودائع التي يلتزم البنك بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها حيث يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع و البنك مسبقا، وهي نوعان:

[1] خالد علي الدليمي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، ليبيا ، دار الانيس ، 1998 ، ص 83 .
[2] ضياء مجيد الموسوي , **مرجع سابق** , ص.276

2-1 / **الودائع الثابتة:** هي التزام من البنك بالدفع لمبلغ الوديعة بعد انقضاء المدة المتفق عليها، و يدفع البنك فائدة للمودع. "[1]

2-2 / **الوديعة بإخطار أو إشعار:** فتقضي التزام المودع بإخطار البنك بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها، و يقوم البنك كذلك بدفع فائدة عليها.

- وفي الحالتين للمودع حق سحب الوديعة تحت الطلب، لكن مقابل ذلك يضحي بسعر أو ثمن الفائدة. "[2]

3- ودائع التوفير: هي ودائع تودع لدى صناديق البريد، أو لدى المصارف الادخارية، و يحصل أصحابها على دفاتر تقيد و تثبت فيها دفعات الإيداع و السحب، ويفترض حد أقصى لمبلغ الوديعة، و تدفع عليها أسعار فائدة محددة، و معظم هذه الودائع شخصية. "[3]

4- ودائع ائتمانية: يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى فهو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي، بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية و القيام بعمليات الإقراض، فحينما يقوم صاحب الوديعة الحقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود فإن البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبيا بحيث يجعل حسابات المسحوب عليه مدينا و حسابات المستفيد دائنا، إن هذا التحويل بين المحاسبين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة ليست فعلية و لكن تسمح بالتوسع في القروض دون أن يدفع نقودا حقيقية، إذن فالودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية. "[4]

إضافة إلى قبول الودائع يقوم البنك ب : "[5]

- ✓ تشغيل موارده مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان و من أهم أشكال التشغيل و الاستثمار ما يلي :
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية و خصمها.
- ✓ التعامل بالوراق المالية من أسهم و سندات بيعا و شراءا لمصلحته أو لمصلحة عملائه
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شرءا، و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلة منها و الخارجية.
- ✓ المساهمة في إصدار أسهم و سندات الشركات المساهمة.

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري , **النقود والمصارف والنظرية النقدية** , الأردن , دار زهران للنشر , 1999 , ص 145.
[2] خالد علي الدليمي , **مرجع سابق** , ص. 86.
[3] ناظم محمد نوري الشمري , **مرجع سابق** , ص.147.
[4] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003 ، ص 02 .
[5] زينب عوض الله , أسامة الفولي ، **اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي دار الحلبي للنشر الحقوقية** ، مصر ، 2003 ، ص.8.

- ✓ تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات و أوراق مالية و أوراق هامة و نقود.
- ✓ إصدار البنك لخطابات ضمان لمصلحة عملائه يتعهد فيها بسداد مبالغ معينة ملتزمين بدفعها إذا لم يقوموا بسدادها، و هنا لا يقدم البنك أية أموال و إنما يقدم و عدا أو كفالة لعميله.
- ✓ تحصيل الكمبيالات و دفع قيمتها و خاصة إذا كان محل إقامة الدائن المستفيد، بعيدا عن محل إقامة المدين، المسحوب عليهن و في الأصل كانت بمثابة حوالات و يشمل التحصيل ما يلي:

- تحصيل الشيكات: من طرق الإيداع في الحساب الجاري أن يتقدم العميل إلى البنك بشيك مسحوب لصالحه على حساب محرر الشيك فيقوم البنك بخصم قيمة الشيك منه.

- عمليات التحويل الداخلي: إذا كان شخص ما في بلد ما مدينا لشخص آخر فبإمكانه بدلا من إرسال الشيك أن يستعمل طريقة الحوالة المصرفية و هي عبارة عن أمر كتابي يصدره العميل المدين إلى البنك لدفع مبلغ معين من النقود لشخص أخر في الجهة الأخرى.

سادسا- خصوم أخرى:قد تمثل مستحقات لمصلحة الضرائب أو فوائد مستحقة لبعض المودعين، ولا يجوز للبنك التصرف فيها.

الفرع الثاني : استخدامات البنك (الأصول):

تشير الأصول إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري و هي الخصوم، فكلما زادت سيولة الخصم، كما قلت ربحيته، و يحتوي جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري على ما يلي:

اولا : أرصدة نقدية حاضرة: تتمثل في السيولة النقدية الكاملة و تتخذ عدة أشكال نذكر: "[1]

1- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري: حيث يحتفظ البنك بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية وورقية، و هذا لمواجهته طلب المودعين و تسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

2- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي، و يحدد هذا الأخير هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية، و يطلق عليها " نسبة الاحتياطي القانوني"

3- الأرصدة السائلة الأخرى: مثل شيكات و حوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها لسيولة نقدية كاملة بسهولة.

ثانيا - أوراق مخصومة: و تتمثل في قيمة الأوراق التجارية التي خصمها البنك لعملائه و كذلك قيمة أذون الخزينة التي يكون البنك قد خصمها و احتفظ بها لديه إلى حين موعد استحقاقها. "[1]

[1] ناظم محمد نوري الشمري , مرجع سابق , ص.149.

1- أذونات الخزانة : هي سندات حكومية تقدم للبنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري، و تفرض سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة للحكومة.

و سعر الفائدة هنا يكون أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة و طويلة الآجال

2- أوراق تجارية: يلجا الأفراد للبنوك التجارية للحصول على القروض، وهذا مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية، حيث يفترض البنك سعر خصم على القروض الممنوحة للأفراد

ثالثا- أوراق مالية واستثمارات :بغية تحقيق الأرباح تلجأ البنوك التجارية إلى استثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية الأخرى .

رابعا - قروض و سلفيات: و تمثل أكبر جزء من جانب الأصول و أكبرها تحقيق للأرباح و أقلها سيولة ، و سيتم التطرق بالشرح المفصل لهذا العنصر من خلال المبحث الموالى.

خامسا- أصول أخرى:و تتضمن باقي الأصول من الأراضي و الممتلكات الأخرى و المباني. "[2]

المبحث الثاني :الاطار النظري للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي تمكن الإدارة من عرض النتائج أعمالها إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها وهو أداة للتخطيط السليم ويعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل وعليه يمكن التطرق في هذا المبحث إلى الجوانب والمفاهيم المتعلقة بموضوع التحليل المالي.

المطلب الاول : مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة مالية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

الفرع الاول :تطور التحليل المالي

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات والتغيرات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي و هذه المراحل تمثلت في :

المرحلة الأولى قبل عام 1900 م : [3]

اقترن استخدام النسب في الدراسات التمويلية في نهاية القرن التاسع عشر بتقدم الإدارة العلمية وتطور التحليل الائتماني ، وبالرغم من أن كلا العامليّن كان لهما أثرهما الواضح في تطوير النسب المالية ، ففي عام 1870 م بدأت البنوك في أمريكا في طلب القوائم المالية للمقترضين قبل منحهم القروض ، وفي عام 1890 م أصبحت القوائم المالية ضمن مرفقات أي طلب اقتراض ، وقد قام مسئولو الإقراض في البنوك التجارية بدراسة العلاقات بين عناصر الأصول المتداولة وعناصر الخصوم المتداولة للشركات المقترضة ، وكمحصلة لهذه الدراسة استخدمت نسبة التداول لأول مرة في عام 1891 م.

---

[1] مجدي محمود شهاب , مرجع سابق , ص 211 .
[2] ضياء مجيد الموسوي , مرجع سابق , ص.276 .
[3] منير شاكر محمد و آخرون ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2005 ، ص 7.

المرحلة الثانية من 1900 م – 1919 م:

اتسمت هذه الفترة بثلاث سمات هامة هي:
أ- ظهور بعض الدراسات التي استخدمت أكثر من نسبة مالية، إذ نُشرت في العام 1905م عشر نسب مختلفة يمكن استخدامها في التحليل الائتماني.

ب- ظهور بعض المؤشرات لمعايير النسب مثل معيار(2 : 1) فيما يتعلق بنسبة التداول مثلاً.
ج- ظهور أهم دراستين متعلقتين باستخدام النسب المالية لأغراض التحليل الائتماني وللأغراض الإدارية عام 1919م.

و قد قامت شركة (دوبونت*) باستخدام مجموعة من النسب المالية في صورة هرم لتحليل نتائج العمليات التي تقوم بها، وكانت نسبة العائد على رأس المال المستثمر هي قمة هذا الهرم، أما قاعدة الهرم فتتكون من نسب أخرى كمعدلات الدوران ونسب الربح إلى المبيعات. وبالرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها لم تحظ بنفس القسط من الشهرة التي نالتها الدراسة السابقة.

-المرحلة الثالثة من 1920م- 1929م : [1]

تميزت هذه الفترة بقيام بعض الجامعات والهيئات التجارية والمالية بتجميع البيانات الخاصة بالكثير من الشركات لأغراض إعداد النسب المالية، كما قامت بحساب المتوسط الحسابي لنسب معينة.

وقام أحد الكتّاب عام 1925 م بنشر دراسة عن إعداد واستخدام 40 نسبة ، كما قام البعض الآخر بإعداد مؤشر يتكون من المتوسط الحسابي المرجّح لبعض النسب عند تقييم المركز المالي للشركات ، وكان معامل الترجيح المستخدم هو التقدير الشخصي الذي يراه المحلل لأهمية هذه النسبة.

وخلاصة القول بأن هذه الفترة قد شهدت نشاطاً ملموساً لتطوير النسب المالية ، كما أن الاتجاه كان واضحاً نحو استخدام بعض الأساليب العلمية في إضفاء المزيد من الفائدة على نتائج التحليل.

-المرحلة الرابعة من 1930 - 1939 م : [2]

تميزت هذه الفترة بانتشار الدراسات العلمية المتعلقة بالنسب المالية ، وقد ساعد على ذلك تأسيس هيئة الرقابة على السوق المالية الأمريكية ، التي قامت بتجميع ونشر الكثير من النسب المتعلقة بشركات مختلفة تنتمي إلى صناعات متباينة ، إلا أن الأهمية الحقيقية لوجود هذه الهيئة كان تحسين نوعية البيانات المالية المنشورة ، الأمر الذي أدي بالتالي إلي تحسين نتائج التحليل المالي بالنسب.

وقد حدث خلال الفترة ظاهرتان هامتان هما:

أ- قيام مجموعة من المحليلين الماليين بنشر 14 نسبة، لكي تمثل أشهر مجموعة من النسب المالية ، التي أعدّوها وفقاً لخبرتهم الطويلة في مجال التحليل المالي ، وقد اكتسبت هذه المجموعة من النسب شهرة فائقة.
ب- نشر العديد من الدراسات عن أهمية استخدام النسب المالية ، لأجل التنبؤ بالصعوبات المالية التي تصادفها بعض الشركات ، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسات إمكانية استخدام النسب المالية بكفاءة في التنبؤ بالفشل المالي

---

*(**دو بونت**) بالإنجليزية :(DuPont)(:هي شركة كيميائية أميركية ، تأسست في أوت 1802 كمطحنة للبارود من قبل **إلوتير إرينيه دو بونت** شركة دو بونت حاليًا هي ثاني أكبر شركة كيماويات في العالم.

[1] أيمن النظمي،عامر شقر ، **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** ، دار البداية ،الاسكندرية ، مصر ، 2004 ، ص 8.

[2] اليمين سعادة ، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ليل شهادة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2008/ 2009، ص 3.

، إذ اتضح أن النسب المالية في الشركات الفاشلة ذات قيم متباينة عند مقارنتها بالنسب المستخرجة من الشركات الأحسن حظاً في العمل.

وبالرغم من أوجه القصور التي اتصفت بها الدراسات المنشورة في ذلك الوقت، إلا أنها كانت الخطوة الأولى في بدء الدراسة العلمية للنسب المالية.

المرحلة الخامسة من 1940 م - 1945 م : [1]

شهدت هذه الفترة مزيداً من الخطوات نحو تطوير التحليل العلمي للنسب ، حيث شهدت الدراسة العملية الأولى في مجال القوة التنبؤية للنسب المالية.

ومن المتعارف عليه أن النسب المالية ليست إلا انعكاساً لما يسود داخل الشركة ، لذا تعطي هذه النسب المحلل قدرة على التنبؤ بأن هناك مشاكل معينة ستصادف الشركة موضع الدراسة خلال عدد من السنوات المقبلة.

-المرحلة السادسة من عام 1946 م و حتى الآن:[2]

تشهد هذه المرحلة تطوراً هائلاً في استخدام النسب المالية في مجالات متعددة ، ويمكن تلخيص هذه المجالات على النحو التالي:

أ- زيادة الاهتمام باستخدام التحليل المالي كأداة لخدمة الإدارة ، وبالتالي فقد أعيدت إلى الأذهان أهمية استخدام العائد على رأس المال كأداة لتقييم الشركات وتفسير نتائج نشاطها بدراسة مجموعة من النسب التي تؤثر في النهاية على معدل العائد على رأس المال المستثمر.

كذلك ظهرت بعض الدراسات الهادفة إلى التنبؤ بالعائد على رأس المال المستثمر وكيفية استخدام هذا المعدل كأداة لترشيد الأداء المستقبلي من خلال التخطيط ، ورسم السياسات ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تحقيق عائد معين على رأس المال المستثمر.

ب- استخدام الكمبيوتر والأساليب الإحصائية في اختبار القوة التنبؤية للنسب المالية ، كذلك تعرضّت النسب المالية لاختبارات إحصائية لكي توضح مدى الاختلاف بين النسب التي تم استخراجها من شركات تنتمي إلى صناعة معينة أو خلال فترات زمنية محددة لكي يتم توضيح أثر الصناعة المعنية أو الفترة الزمنية موضع الدراسة على النسب المالية.

ج- لم تقتصر النسب المالية على تلك المستخرجة من الميزانية العمومية وقائمة الدخل ، بل أمكن تركيب نسب أخرى من قوائم التدفق النقدي ومن البيانات المتوافرة في سوق الأوراق المالية.[3]

د- تميزّت هذه الفترة بدراسة أثر القواعد المحاسبية المتعارف عليها في النسب المالية ، فعلى سبيل المثال اتضح أن النسب المالية الخاصة بمعدلات دوران المخزون تختلف علمياً باختلاف طريقة تقييم البضاعة اعتمادا على السياسة المحاسبية المستخدمة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.

---

[1] منير شاكر محمد و آخرون، **مرجع سابق** ، ص9.
[2] اليمين سعادة : **مرجع سابق** ، ص 5.
[3] أيمن النظمي،عامر شقر **: مرجع سابق** ، ص 12.

الفرع الثاني : تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها ما يلي:

التعريف الاول : عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في

عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء الشركات في الماضي و الحاضر وتوقع ما سيكون عليه نتائج الشركة في المستقبل .[1]

التعريف الثاني : هو العملية التي من خلالها يتم استنباط مؤشرات و نسب مئوية من البيانات المالية و المحاسبية للمؤسسة بما يؤدي لتصحيح وزيادة الفعالية الاقتصادية لتلك المؤسسة .[2]

التعريف الثالث : يعد التحليل المالي الخطوة الرئيسية التي يبني عليها المدير المالي القواعد السليمة لوظيفتي التخطيط المالي و الرقابة المالية ، لان التخطيط هو وضع الحلول المثلى للأخطاء التي يتم اكتشافها في عملية التحليل كما ان الرقابة هي ايضا مراقبة مدى تطابق الارقام الفعلية مع الارقام الموجودة بالخطط اذ تظهر الارقام الفعلية في قوائم التحليل المالي . [3]

مما تقدم نستطيع القول إن التحليل المالي هو دراسة تفصيلية للقوائم المالية بالإضافة الاستعانة بالمعلومات الأخرى و هذا من اجل تقييم أداء المؤسسة و معرفة و تشخيص الوضعية المالية لها،و ترشيد القرارات الخاصة بها ، و كأساس لكل تلك القرارات (التمويلية،الاستشارية)،تصبح عملية التحليل عملية ضرورية.

المطلب الثاني : اهمية التحليل المالي و اهدافه

يستعمل التحليل المالي في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة ومعرفة حقيقة وضعيتها المالية، لذلك نجد أنه يكتسي أهمية كبيرة كما انه يهدف لتحقيق غايات كثيرة .

الفرع الاول - اهمية التحليل المالي :

نستطيع ادراج اهمية التحليل المالي في النقاط التالية :[4]

- ✓ تحديد مدى كفاءة الشركة في جميع الأموال من جهة ، و تشغيلها من جهة أخرى .
- ✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة و قدرتها على النمو .
- ✓ التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة .
- ✓ المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة .
- ✓ يعبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها .
- ✓ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة .
- ✓ إعداد الجو للمحاسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع الثاني : اهداف (اغراض) التحليل المالي

- يهدف التحليل المالي الى تحقيق الغايات التالية : [5]

---

[1] - صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي ، **التحليل المالي (الاصول العلمية و العملية)**، خوارزم العلمية ، الجزائر ،2015 ،ص 39

[2] - نعيم نمر داوود، **التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية)** ، دار البداية ناشرون و موزعون ،عمان ، 2012 ، ص 10 .

[3] - هيثم محمد الزعبي ، **الادارة و التحليل المالي** ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ،2000 ، ص 157 .

[4] - فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي** ، الدار الجامعية ، فلسطين ، 2008 ، ص 03

[5] عبد الحكيم كراجة و اخرون ، الادارة و التحليل المالي (اسس ،مفاهيم،تطبيقات)،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، 2000 ، ص 143

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض .
- ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .
- ✓ الحكم على كفاءة الادارة .
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة .
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقويم .

المطلب الثالث : مراحل و انواع التحليل المالي

للتحليل المالي انواع متعددة وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة. كما يتميز ويمر بمجموعة من المراحل .

الفرع الاول : مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل،وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي[1] :

1/ - **تحديد هدف التحليل بدقة** : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه،و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره،ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ،و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2/ - **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي** : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي،وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3/ - **اختيار أسلوب التحليل المناسب** : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل،و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها،إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

4/ - **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار** : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل،و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5/ - **التوصل إلى الاستنتاجات** : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي،في إبداء رأي فني محايد،بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6/ - **صياغة التقرير** :التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل اليها.

الفرع الثاني : انواع التحليل المالي

يمكن النظر في التحليل المالي بإعتباره انواع متعددة يكمل بعضها الاخر وهذه الانواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا الى اسس مختلفة ، ومن اهم هذه الاسس ما يلي : [2]

[1] أحمد توفيق جميل **"الإدارة المالية "**دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1980 ، ص 25 .
[2] وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، اثراء للنشر ، عمان ، الاردن 2008 ،ص 98 .

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

اولا - الجهة القائمة بالتحليل : يتم تقسيم التحليل المالي نسبة للجهة القائمة بالتحليل**:**

1 - التحليل الداخلي**:** إذ يتم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشرع، فيعتبر التحليل داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2 - التحليل الخارجي : يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بالتسهيلات المصرفية في البنوك المركزية والغرف الصناعية

ثانيا -البعد الزمني للتحليل :إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن كما يلي:

1 - التحليل الراسي (الثابت أو الساكن) **:** وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة ، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه ، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة[1] .

2- التحليل الأفقي(المتغير) :يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركة لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية معينة محددة[2] .

ثالثا - الفترة التي يغطيها التحليل : يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل ما يلي:

1 - التحليل المالي قصير الأجل : قد يكون رأسيا وأفقيا ،ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ، ويستفاد منه في قياس قدرات المشروع في الأجل القصير، وغاليا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غاليا ما يسمى تحليل السيولة ، وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنين والبنوك[3] .

2 - التحليل المالي طويل الآجل **:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام، والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويلة ، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح ، وحجم هذه التوزيعات ، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية ، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في هيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين تحليل قصير الأجل عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها، و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل ومجالات استخدامها (داخلية وخارجية[4] .)

المبحث الثالث : معايير وطبيعة التحليل المالي.

تعتبر المعايير أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما فعند استخراج نسبة السيولة فلابد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة ، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد

---

[1] عقل مفلح ، **مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان، 2013 ، ص 11 .

[2] خلدون ابراهيم شريفات ،**ادارة وتحليل مالي** ، دار وائل للنشر، عمان 2006 ، ص 91 .

[3] وليد ناجي الحيالي ، **التحليل المالي** ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ص 41 .

[4] زياد رمضان ،**اساسيات التحليل المالي** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة 2010 ،عمان ،الاردن ، ص 11 .

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

حتى تكون النتيجة سليمة يجب أن يتم اختيار المعيار المناسب والأمثل، فاختيار المعيار المناسب أكثر أهمية من النتيجة المحققة نفسها.و حتى تكون عملية التحليل سليمة يجب وضع مؤشرات لقياس النتائج ومقارنتها مما من شأنه أن يمكننا من التأكد من صحة النتائج المحققة.

المطلب الأول: معايير التحليل المالي وشروطه

للتحليل المالي معايير مختلفة تستخدم كمقياس لاتخاذ القرار كما تتوفر في التحليل شروط معينة لإظهار الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة الذي يساعد في اتخاذ القرار

الفرع الأول : معايير التحليل المالي

للاستفادة من نتيجة التحليل لابد من وجود مقاييس معينة يتم بموجبها مقارنة النتائج محل الدراسة والتحليل وهناك معايير رئيسية تستخدم كأساس للحكم علي النسب و الأرقام المستخلصة وهي :

أولا : المعايير المطلقة (المنطقية):

هي النسب و المعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع الشركة و عمرها و الصناعة ووقت التحليل و أغراض المحلل,و يؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل المؤسسات.[1]

ثانيا : معيار الصناعة:

يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالا و يتم التوصل إليه من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلي صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة و حتى أنه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح و أن تكون نتائجه مقنعة و مناسبة لابد أن تتوافر فيه الخصائص التالية:

1- أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.

2- أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة ذات حجم واحد.

3- أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة.

4- أن تكون المؤسسات موضوع الدراسة في نفس النظم المحاسبية .

وكما لهذا المعيار صعوبات في استخدام تتمثل في ما يلي :

1- صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف أنشطتها.

2- اختلاف الظروف و الحجم و المستوى التكنولوجي و ظروف الإنتاج لدي المؤسسات.

3- اختلاف الأساليب و النظم المحاسبة بين المؤسسات.

4- الاختلاف في الموقع الجغرافي .

الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض و منها من يعتمد على أموال الملكية و منها من يجمع بين النوعين.[2]

---

1 عبد الحكيم كراجة و آخرون - **مرجع سابق** ,ص 145 .

2 سيد عطا الله السيد- **النظريات المحاسبية**-,دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان، 2009 ، ص 71 .

ثالثا : المعيار الإتجاهي (التاريخي) :

وهي نسبة معدلات خاصة بالمؤسسات في الماضي و تستخدم في الحكم عن مستوي المؤسسات في الحاضر و المستقبل بالمقارنة بين النسب و المعدلات الحالية مع النسب في الماضي.وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات و الحكم على مستوى الأداء لهذه المؤسسات و يعاني هذا المعيار بعض الصعوبات و هي :

1- تقرير عدد الفترات الواجب استخدامات لاستخراج المعدل المطلوب

2- صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير ظروف المؤسسة الداخلية و الخارجية.

ويمكن استعماله في الحالات التالية :

1- في حالة عدم توفر معايير أخرى بديلة.

2- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من أجل المقارنة بينها.

3- صعوبة التعرف على اتجاه أداء المؤسسة على مدي الزمن.[1]

رابعا : المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي:

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف الأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة و مقارنة ما كان متوقعا و لما حققته المؤسسة فعلا.[2]

❖ حتى يكون للمعيار جدوى يجب أن يتصف المعيار ب :

- سهولة التركيب
- الواقعية
- الاستقرار النسبي
- الوضوح
- البساطة
- لا يتحمل اكثر من معنى

الفرع الثاني : شروط التحليل المالي

حيث ينبغي أن تتوفر في للتحليل المالي شروط معينة لضمان دقة ومصداقية التحليل في التعبير الحقيقي عن الوضع المالي المؤسسة ومن بين الشروط نذكر ما يلي:[3]

✓ مدى شمولية التحليل المالي لأنشطة المؤسسة، حيث تظهر مؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة. وقد يتم توجيه التحليل جزئيا لخدمة نشاط المؤسسة أو اتخاذ قرار معين في نشاط محدد.

✓ مدى مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في فترة مالية (حساسية التحليل).

✓ مدى كون التحليل المالي اقتصاديا في الكلفة والجهد والوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة.

1 سيد عطا الله السيد ، مرجع سابق ،ص 71 .

2 عبد الحكيم كراجة و آخرون , مرجع سابق ,ص 146 .

3 عدنان تايه النعيمي وآخرون ، **الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 09.

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

- ✓ مدى استجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمؤسسة فقط وأن يكون هذا القياس قصير الأجل أو طويل الأجل حسب متطلبات المؤسسة من توقعات التدفقات النقدية والتمويل والإنتاج .
- ✓ مدى استجابة التحليل لسرعة قياس والإنجاز لتجاوز التقادم كل البيانات.
- ✓ مدى تطور الأساليب والأدوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالات التي تشهدها العالم في عصر العولمة.

المطلب الثاني : وظائف التحليل المالي والمعلومات اللازمة له

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة جميع وظائفه و المعلومات اللازمة للقيام بالتحليل المالي .

الفرع الاول : وظائف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة وظائف ترتكز في مجملها حول .[1]

اولا : توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار : من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ احسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح او الفائدة ، بغرض تحقيق هدفها بالإضافة الى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي .

1 - اتخاذ قرار الاستثمار : وذلك عن طريق ابراز مزايا وجود عملية الإستثمار المرتقب انجازها.

2 - اتخاذ قرار التمويل : حيث تمكن مجلس الادارة من البحث على قروض تمويلية افضل .

3 - اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية : من اجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية و الشكل الموالي يوضح وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار في البنك .

[1]. خلدون ابراهيم شريخات ، **ادارة التحليل المالي** ، دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،عمان 2001 ، ص 17 .

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

الشكل رقم 01 : وظائف التحليل المالي

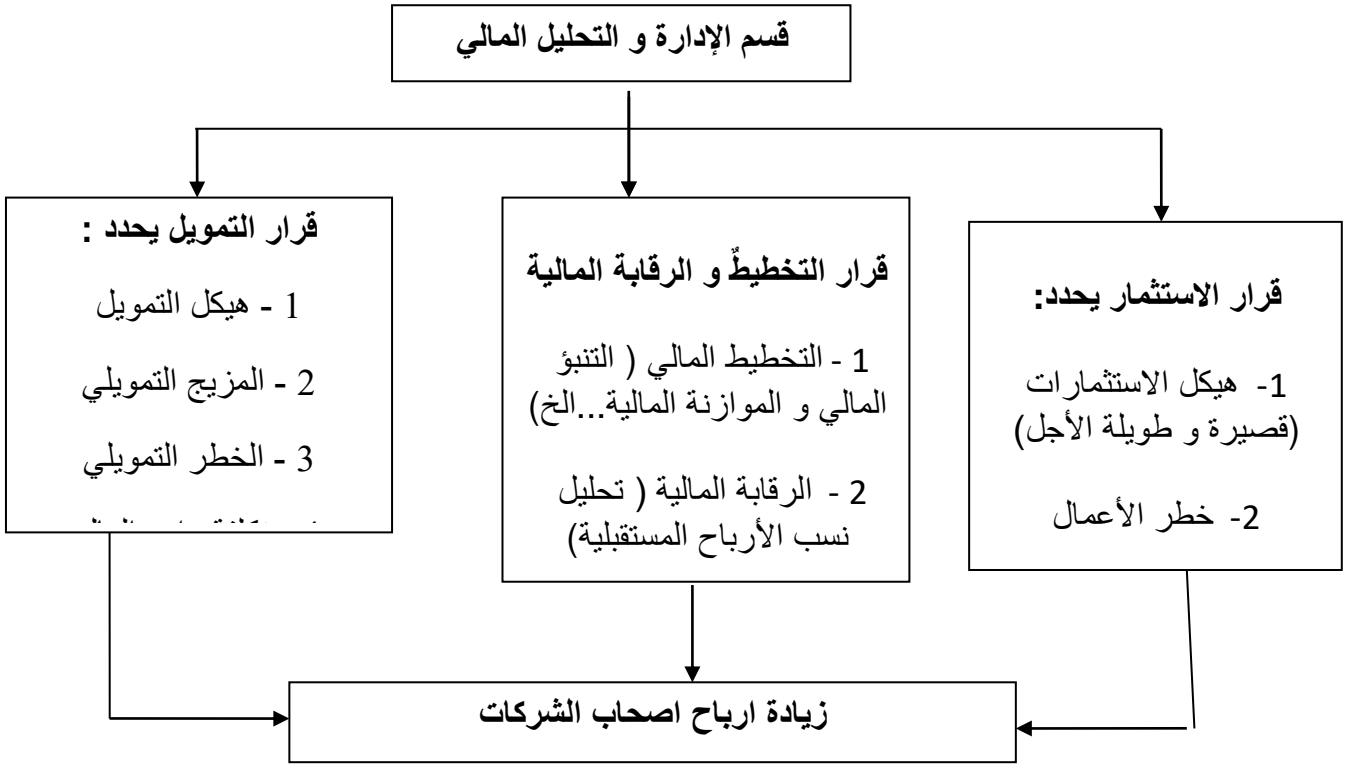

المصدر : خلدون ابراهيم شريخات ، ادارة التحليل المالي ، دار وائل للنشر ، عمان 2001 ، ص 17

الفرع الثاني : المعلومات اللازمة للتحليل المالي

تعد البيانات المادة الخام اللازمة لتوليد المعلومات و تشكل هذه البيانات حقائق مستقلة عن بعضها و ترتبط بأنشطة يمكن قياسها ، و عليه تعد مادة أولية أساسية و ليس لها أثر ملموس على اتخاذ القرارات و رسم السياسات ، إلا أن الفائدة تأتي بعد القيام بتحويلها إلى معلومات من خلال عمليات التحليل و الاستقراء التي يقوم

بها المختصون مع إيجاد علاقة و ربط بين عناصرها المختلفة و تمثل المعلومات حقائق أو معارف ناتجة عن ربط و تحليل واستقراء و عرض البيانات بما يتفق مع احتياجات و طبيعة متخذ القرارات

و تعد البيانات و المعلومات المحاسبية القاعدة الأساسية في عمليات التحليل المالي و قد تكون هذه البيانات ذات طبيعة وصفية أو كمية فالمعلومات و البيانات الكمية تكون قابلة للقياس العددي و هي قابلة للدراسة و التقييم ، أما البيانات و المعلومات الوصفية و التي لا يمكن قياسها أو التعبير عنها بوحدات نقدية أو عددية تعد انطباعات تستقر في الذهن المحلل و تعيينه على فهم المعلومات الكمية أو العددية ،فإن مصادر البيانات تقسم إلي نوعين :[1]

[1] دريد كامل آل شبيب ، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ، 2007 .ص 6 .

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

أولا - مخرجات النظام المحاسبي :

تتكون مخرجات النظام المحاسبي من فئتين من المعلومات أولها معلومات تفصيلية تقدم للإدارة حول أنشطتها المختلفة ، و الثانية معلومات خارجية ذات صفة إجمالية (القوائم المالية) و التقارير المالية التي يجب أن تتضمن معلومات مالية معتمدة و عادلة عن جميع أنشطة المشروع مثل مصادر الأموال و استخداماتها ، مع

عرض المعلومات صحيحة عن طبيعة التغيرات في المركز المالي كنتيجة لتنفيذ الأنشطة و تشغيل المشروع بهدف تحقيق الربح ، و معلومات أخرى يمكن اشتقاق منها مؤشرات كمية تفيد في عمليات التنبؤ بالقدرة

الايرادية للمشروع مع الإفصاح عن المعايير المحاسبية و الفروض المستخدمة كأساليب عند إعداد عناصر القوائم المالية.

ثانيا - معلومات والبيانات من مصادر أخرى :

هي تلك البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة المحيطة بالمؤسسة وتكون ذات أهمية وعائد كبير للمحلل المالي عند استخدام وقياس بعض الأدوات المستخدمة في التحليل وتكون مصادرها عموما من أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوسطاء الماليين ومؤسسات الاستثمار فمثلا المعلومات حول معدلات التضخم وقيمة الفرصة البديلة والوصول إلى الكلفة الأفضل من بين البدائل المتاحة و تقييم مركز التنافسي للمؤسسة وطبيعة العملاء والنظام الضريبي المطبق على دولة الإنتاج ودولة التصدير وتأثيره على صافي الدخل والمركز الائتماني لمشروع قصير وطويل المدى ومعدلات الفائدة ودرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي طبيعة الأحداث الهامة المؤثرة والمتوقع حصولها بعد إعداد الميزانية.

المطلب الثالث : اهم القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي

تتمثل القوائم المالية في الميزانية و جدول حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية ، جدول التغير في رؤوس الأموال ،و اخيرا ملحق القوائم المالية .و سوف نتطرق اليها بالتفصيل :

الفرع الاول - الميزانية :

اولا - تعريف الميزانية : تمثل الميزانية الصورة الفوتوغرافية لثروة المؤسسة في تاريخ محدد وذلك من خلال جانبي الاصول و الخصوم . وقد حدد قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 اهم ميزات الميزانية ، حيث نصت المادة 33 منه على ان تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الاصول و عناصر الخصوم ويبرز عرض الاصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية و العناصر الغير جارية ويحدد محتوى ونموذج وعرض الميزانية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .

ويمكن تعريف الميزانية بأنها : ذلك الجدول الذي يشكل قائمة وخانتين تظهر احداهما ممتلكات المشروع وتظهر الاخرى التزاماتها وهذا في لحظة زمنية معينة (اي تاريخ محدد) فتظهر في الجانب الاول اصول المشروع وفي الجانب المقابل تظهر خصوم المشروع و هذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية من الجانبين على اعتبار ان ممتلكات المشروع لابد ان تتساوى مع التزاماتها [1].

ثانيا : عناصر الميزانية : انطلاقا من مفهوم الميزانية فإنها تتشكل من جانبين متساوين هما جانب الأصول و جانب الخصوم يمكن أن نتطرق إلى تعريف كل منهما كالأتي :

1/ جانب الأصول: الأصول تعبر عن الموجودات ذات القيمة المملوكة من طرف المؤسسة تتضمن منافع

[1] شباح نعيمة **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية** .م مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير. قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر - بسكرة 2007 ص ص 18 ، 19 .

مستقبلية تتحكم فيها مؤسسة معينة أو تحصل عليها نتيجة المعاملات أو أحداث سابقة و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصور دائمة أصول غير جارية وهي تشمل التثبيتات العينية، التثبيتات المعنوية والتثبيتات المالية، أما الأصول الجارية فهي الأصول التي تتوقع مؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دوره الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، كما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الإثني عشر شهرا وكذا على العملاء والنقديات.

2/ جانب الخصوم (أو المطالب) : الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة ، وهذه المصادر قد تكون ذاتي مثل مساهمات الشركات والأرباح غير الموزعة وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها.

ويعرفها النظام المحاسبي المالي الجديد على " أنها التزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية " [1]. هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما.

تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الإثني عشر شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما الخصوم الغير جارية فهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة والتي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا وكذلك الالتزام الذي يتوقع انه سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال 12 شهر[2]

الأموال الخاصة: وتمثل الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية والغير جارية، إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.[3]

---

[1] خرشي عبد الغني ، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية و المحاسبية تخصص تدقيق محاسبي غير منشورة ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 ،ص 59 ،

[2] مسعود درواسي ، قوادري محمد ، ضيف الله محمد الهادي ، مقارنة **النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية المحاسبية** بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية ، المركز الجامعي ، الوادي ن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 17/16 جانفي 2010.

[3] خرشي عبد الغني ، مرجع سابق ، ص 59 .

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

الشكل القانوني للميزانية:

الجدول رقم 02: الميزانية

الأصل المالي	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	Nصافي	N-1 صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الايجابي او السلبي تثبيتات غير مادية تثبيتات مادية أراضي مباني تثبيتات مادية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الاصل مجموع الاصل غير الجاري أصول جارية مخزونات ومستحقات ديون دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الاخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الاموال الموظفة والأصول الجارية الاخرى الخزينة مجموع الاصول الجارية المجوع العام للأصول					

المصدر:**الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية** ، العدد 19، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص 29 .

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس ١لأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات -احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع) (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذو الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية الخصوم الجارية موردون حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية مجموع العام للخصوم			

المصدر:الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية ، العدد 19، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص 29 .

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

الفرع الثاني : جدول حسابات النتائج

أولا - تعريف جدول حسابات النتائج :

- جدول حسابات النتائج هو "قائمة تتضمن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الايرادات و المكاسب بالمصاريف و الخسارة عند فترة مالية معينة .[1]

- حسابات النتائج هو قائمة تلخيص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف الوحدة خلال الدورة، ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ، و يبين النتيجة الصافية للدورة مميزا بين الربح و الخسارة[2].

وتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة ، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج و مكوناتها و الأحداث و العمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة ، وتبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع و الخدمات المطلوبة، كما تهم أيضا نقابات العمال في المفاوضات حول الأجور ، دون أن ننسى أهميتها بالنسبة للحكومة فيما يخص إعداد السياسة الضريبية والاقتصادية[3].

-تمكننا قائمة الدخل من معرفة بعض المعلومات و المتمثلة في :[4]

المعلومات التي تسمح بتحديد هوية الكيان :

- عنوان مقر الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة

ويتم تقديم كشف حسابات النتائج بالعملة الوطنية إجباريا

أما المعلومات التي يقدمها جدول حسابات النتائج فهي تتمثل في :

يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية :

- منتجات الأنشطة العادية
- منتجات المالية والأعباء المالية
- أعباء المستخدمين
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
- المخصصات للإهتلاك والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية
- نتيجة الأنشطة العادية
- العناصر الغير عادية
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة

---

[1] سليم بن رحمون ،**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد** ، منكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة ، تخصص محاسبة ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 ص 81.

[2] Conseil national de la comptabilité , **projet de systéme comptable ,**idem , p38.

[3] شناي عبد الكريم : **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية** ، مذكرة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص محاسبة ، 2008 - 2009 ، ص 50.

[4] نفس المرجع السابق ص 83 .

أما عن المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة أما في حساب النتائج أو في الملحق المكمل لحساب النتائج فهي:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة الى شركات المساهمة .

ثانيا / شكل جدول حسابات النتائج

لقد وضع النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول حسابات النتائج :

*حسابات النتائج حسب الطبيعة : هو كشف مالي تنجزه المؤسسة في نهاية السنة المالية .

- و هو كشف اجمالي للأعباء و المنتوجات التي انجزها الكيان اثناء مدة معينة ، وبحساب الفرق بينها تبرز النتيجة الصافية لهذه المدة .

*حسابات النتائج حسب الوظيفة

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

1/ **حسابات النتائج حسب الطبيعة** : يكون جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة على النحو التالي :

جدول رقم 03 : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الاعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها الانتاج المثبت اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
قيمة الاستغلال المضافة (1-2)			
اعباء العاملين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
الفائض الاجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الاخرى الاعباء العملياتية الاخرى المخصصات للإهتلاك و الارصدة استئناف عن خسائر القيمة و الارصدة			
النتيجة العملياتية			
النتيجة العادية قبل الضرائب (7+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الانشطة العادية			
مجموع اعباء الانشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير عادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر الغير عادية - الاعباء (يطلب بيانها)			
النتيجة الغير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المجمد 1			

المصدر:الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية ، العدد 19، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص31 .

2/ أما حسب الوظيفة فهو يشمل :[1]

أ / هامش الربح الاجمالي : وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة و المتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة و ا لمنتوجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات.

ب / النتيجة العملياتية : وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية .

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى _ التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - والأعباء الأخرى العملياتية.

كما يشمل:[2]

ج/ النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية - مصارف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات +منتجات مالية - أعباء مالية.

د/ :النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المأجلة عن النتائج العادية.

ه /النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للانشطة العادية - الأعباء الغير العادية + ا لمنتوجات غيرعادية.

[1] اليمين سعادة، **مرجع سابق** ، ص 22.

[2] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، منكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، غير منشورة في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة سنة 2011 ص ص 51، 52 .

جدول رقم 04: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

	الملاحظة	N	n-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الاجمالى منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العاملين،المخصصات للإهتلاكات) منتجات مالية أعباء مالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء الغير العادية المنتجات الغير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة فى النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المجمد 1 منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع 1			

المصدر:الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص 31 .

الفرع الثالث : قائمة التدفقات النقدية

تعرض هذه القائمة بيان التدفقات النقدية الداخلية للشركة و التدفقات النقدية الخارجة من الشركة خلال الدورة المحاسبية مع التفرقة بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية للشركة ، و تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية الازمة تحليلها للتعرف على الموقف المالي للمؤسسة حيث تظهر تلك القائمة المتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة و صافي التغير في أرصدتها النقدية مع بيان مصادر و أوجه تلك المتحصلات و المدفوعات مقسمة تبعا لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية خلال الفترة [1].

أولا / أنواع التدفقات النقدية

حسب المعيار (IAS 7) فان طبيعة تدفقات الخزينة تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة و هي : [2]

1 - الأنشطة التشغيلية : و تتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة و تدخل في تحديد صافي الدخل ، مثل المتحصلات من الزبائن و الفوائد ، كذلك تسديد للمصروفات وللموردين و العاملين و سداد الفوائد.

2 - الأنشطة الاستثمارية : هي الخاصة باقتناء و بيع الأصول و كذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير و تحصيلها واقتناء الاستثمارات و التنازل عنها.

3 - الأنشطة التمويلية : و هي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث

الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين و إمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين و سدادها.

وهناك طرقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة هي : الطريقة المباشر و الطريقة الغير مباشرة .

[1] عبد الوهاب رميدي ، علي سماي ، **المحاسبة المالية** ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 ، ص 45 .

[2] - نفس المرجع ص 46 .

جدول رقم 05 : تدفقات أمول الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أمول الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات اموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادي (يجب توضيحها)			
تدفقات أمول الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أمول الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية و غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع **تثبيتات** مادية أو غبر مادية المسحوبات ن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الاقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات فى أعقاب اصدار آسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التى تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافى تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (ا+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية			
تغير اموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر:الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية ، العدد 19، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص 35 .

الجدول رقم 06 :جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من اجل :			
الاهتلاكات والأرصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات وتغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى			
قيمة البيع التى تزيد أو تنقص الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن شراء تثبيتات			
تحصيلات عن مبيعات تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الادماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة راس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب+ ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			
لا يستعمل إلا في تقديم الكشوفات المالية المدمجة (1)			

المصدر:الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية ، العدد 19، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009 ص 36 .

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل) ٠ فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة نقدم هذا النوع من التدفقات فشكل عناصر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن و الموردون و الضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشر تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي و الزبائن و الموردين التي بعد فتر معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أوخارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارت .وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعيين الآخرين تم عرضهم .[1]

الفرع الرابع : جدول التغير في رؤوس الاموال

معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الاموال الخاصة .بينما المعيار (IAS 1 الفقرة 86) جعل من هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة.
قائمة التغير في رؤوس الاموال تقدم المعلومات الواجب ادراجها و المتعلقة بالحركات المرتبطة ب:

- النتيجة الصافية للسنة المالية .
- كل عناصر النواتج و الاعباء , الارباح و الخسائر المسجلة ضمن رؤوس الاموال
- تأثير تغيرات الطرق و تصحيح الاخطاء على كل عنصر من رؤوس الاموال
- النتيجة الاجمالية للفترة و التي تناسب مجموع العناصر السابقة
- العمليات الخاصة بزيادة و نقصان رؤوس الاموال
- توزيع النتيجة و المخصصات المقررة خلال الفترة

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سابق ص 58 ٠

الجدول رقم 07 : جدول رؤوس الأموال

البيان	ملاحظة	راسمال الشركة	علاوة الاصدار	فرق التقييم	فرق اعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر n-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح أو الخسائر غير المثبتة في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة راس المال نتيجة الدورة الصافية						
الرصيد في 31 ديسمبر n-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح أو الخسائر غير المثبتة في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة راس المال نتيجة الدورة الصافية						
الرصيد في 31 ديسمبر n						

المصدر : الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد 74 ، قانون رقم 07/ 11 و المتضمن النظام المالي المحاسبي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

الفرع الخامس : ملحق القوائم المالية

ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، و كذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم و قراءة القوائم المالية، و يقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

اولا/ محتوى ملحق القوائم المالية:

يمكن اعتبار ملاحق القوائم المالية أنها:[1]

- ✓ القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و تحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير ، وأي نقص يجب أن يشح ويبرر) .
- ✓ المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية ، قائمة الدخل ، جدول تدفقات الخزينة ، و جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- ✓ المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة ، المؤسسات المختلطة ، المؤسسات الأم و

[1] **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية** ،العدد 74 ، قانون رقم 07/ 11 و المتضمن النظام المالي المحاسبي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .

فروعها. و كل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها : طبيعة العلاقات ، أنواع التعاقد ، حجم و قيمة التعاقد ، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.

- ✓ المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.
- ✓ يوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الملحق:
  - عنصر ملائمة المعلومة
  - أهميتها النسبية

وعليه فالملحق يجب أن يحتوي فقط على معلومات ذات دلالة ، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية ، الوضعية المالية و نتيجة المؤسسة.

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

خلاصة الفصل :

قمت في هذا الفصل بدراسة حول التحليل المالي في البنوك التجارية حيث تطرقت الى ماهية البنوك التجارية التي شملت (تعريف ، خصائص ، انواع ، الوظائف)ثم انتقلت الى التحليل المالي الذي شمل (تطور ، التعريف ، اهمية ، الاهداف ، مراحل ، الانواع) وأخر مبحث شمل معايير و طبيعة التحليل المالي وكان يضم (معايير ، الشروط ، الوظائف ، المعلومات اللازمة للتحليل ، واهم القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي).

و من خلال الدراسة التي قمت بها في هذا الفصل تمكنت من معرفة أن التحليل المالي يلعب دورا هاما في إعداد القرارات التي تهتم بالجانب المالي للمؤسسة كما أنه أداة مراقبة التسيير ووسيلة للتخطيط المالي وتقييم الوضع المالي للمؤسسة.

و يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المدير المالي أو أي طرف أخر له مصلحة ، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها ، بل ازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة و ذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

وحتى تكون عملية التحليل سليمة يجب وضع مؤشرات لقياس النتائج ومقارنتها مما من شأنه أن يمكننا من التأكد من صحة النتائج المحققة.

تمهيد :

قمت بتخصيص هذا الفصل لتطبيق ما قمت بإدراجه في الجانب النظري حيث قمت بدراسة حالة في وكالة القرض الشعبي الجزائري بسكرة اذ قمت بطرح بعض الاسئلة على موظفين العاملين بالوكالة حول موضوعي وقمت بطلب معلومات و وثائق التي تساعدني في اتمام بحثي هذا .

كما قسمت هذا الفصل الى الباحث التالية :

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني : دراسة و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لإتخاذ قرار منح القرض .

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري

تعتبر البنوك التجارية عصب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لكل بلد،فهي تقوم بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع و العمل على توظيفها ، خاصة من خلال عملية الإقراض التي تمثل المصدر الأساسي لأرباح البنوك ، فالقروض بأنواعها تمثل أحد أصناف التمويل اللازمة لإقامة و نمو المشروعات على اختلافها ، وقد اخترنا في دراستنا هذه بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة لكي نرى كيف يتخذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التحليل المالي .حيث كانت المؤسسة طالبة القرض مؤسسة تجارية

المطلب الاول: نشأة و تعريف بنك القرض الشعبي الجزائر cpa :

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري 1966/12/26 بالأمر 366/66،وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال ، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر ، وهران،عنابه و قسنطينة والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:

- البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968 .
- الشركة المرسيلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جوان1968.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك(CFCB) سنة1971.
- البنك المختلط ميسر[1] MISR (BMAM).

و بعد قانون استقلالية المؤسسات في 1988 أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية تجارية ذات أسهم ، و التي يعود رأسمالها بالكامل للدولة ، و منذ 1996 أصبحت البنوك التجارية و من بينها بنك القرض الشعبي الجزائري تحت وصاية وزارة المالية ، ويقدر رأسمالها الحالي ب 48 مليار دج . بنك القرض الشعبي الجزائريCPA متفتح على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وخاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تبعا لمبدأ التخصص البنكي ، يتكفل بنك القرض الشعبي الجزائري بالقروض الحرفي الفنادق و القطاع السياحي و القطاع الصحي و الأدوية ، و كذلك قطاع الصيد و التعاونيات غير الفلاحية و المهنية.

أما الرأسمال الاجتماعي فقد حدد ب 15 مليون د ج عند تأسيسه ، ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي:

15مليون د ج : سنة1966
200مليون د ج: سنة1983
506مليار د ج: . سنة1992
9031مليار د ج : .سنة1994
1306مليار د ج : .سنة1996
2106)مليار د ج 1).سنة[2]2000

الفرع الاول : وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري: cpa

أسندت للقرض الشعبي الجزائري cpa عند تأسيسه مجموعة من الوظائف من أهمها:

-القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.

-إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة ، وعموما إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةPME

[1] الطاهر لطرش ، **مرجع سابق** ، ص 189.

[2] معلومات مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

أيا كان نوعها ، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري
-تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد.
-تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية ، والبناء والري والصيد البحري.و بالإضافة إلى الوظائف التي ذكرناها ووفقا للمتطلبات الاقتصادية الجديدة ، فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام ، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية ، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور ونذكر أهمها فيما يلي:
-تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن.
-تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة.
-التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن .
-تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.
-التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
-تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

الفرع الثاني : تنظيم القرض الشعبي الجزائري:

ينقسم هيكل بنك القرض الشعبي الجزائري الى عدة مديريات لكل منها دورها و اختصاصها وهي موضحة كالاتي :

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

المصدر : وكالة بسكرةCPA

كأي بنك تجاري للقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له:

1-المديرية العامة:

يترأسها الرئيس المدير العام (.P.D.G) الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي، حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات و الأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها ، والى جانب الرئيس المدير العام تضم المديرية العامة هيئة استشارية ومفتشيه عامة إضافة إلى خلية مراجعة ، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة.

2-المديريات العامة المساعدة:

و هي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما:

أ- **المديرية العامة المساعدة للالتزامات**:

و هي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية ، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية ، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

ب-**المديرية العامة المساعدة للتنمية**:

تسهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراستها ، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك ومراقبتها ، وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسييره ، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

ج -**المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية**:

ومهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف ، وتسعى لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية، وتفاوض من اجل الضمانات البنكية الدولية،وضمان التحويلات للمراسلين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

د-**المديرية العامة المساعدة للاستغلال**:

هدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتطوير المنتجات وتحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

هـ - المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل:

من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل، وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع مخططا لصيانتها وتطويرها،كما تختص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية، وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف القرض .

الفرع الثالث - تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة-

بنك القرض الشعبي الجزائري تأسس عام 1998 وهو تابع لمجمع باتنة 865 هو هيئة مالية حكومية مشكلة قانونا ,مؤسسة مالية عموما برأس مال قدره 21000000000 دج , وكغيره من بقية البنوك

والهيئات المالية يعتمد على جمع و تحصيل أموال من القطاعين العام و الخاص و الاستثمار بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.[1]

الفرع الرابع - الهيكل التنظيمي للوكالة:

الشكل (05) : الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة -

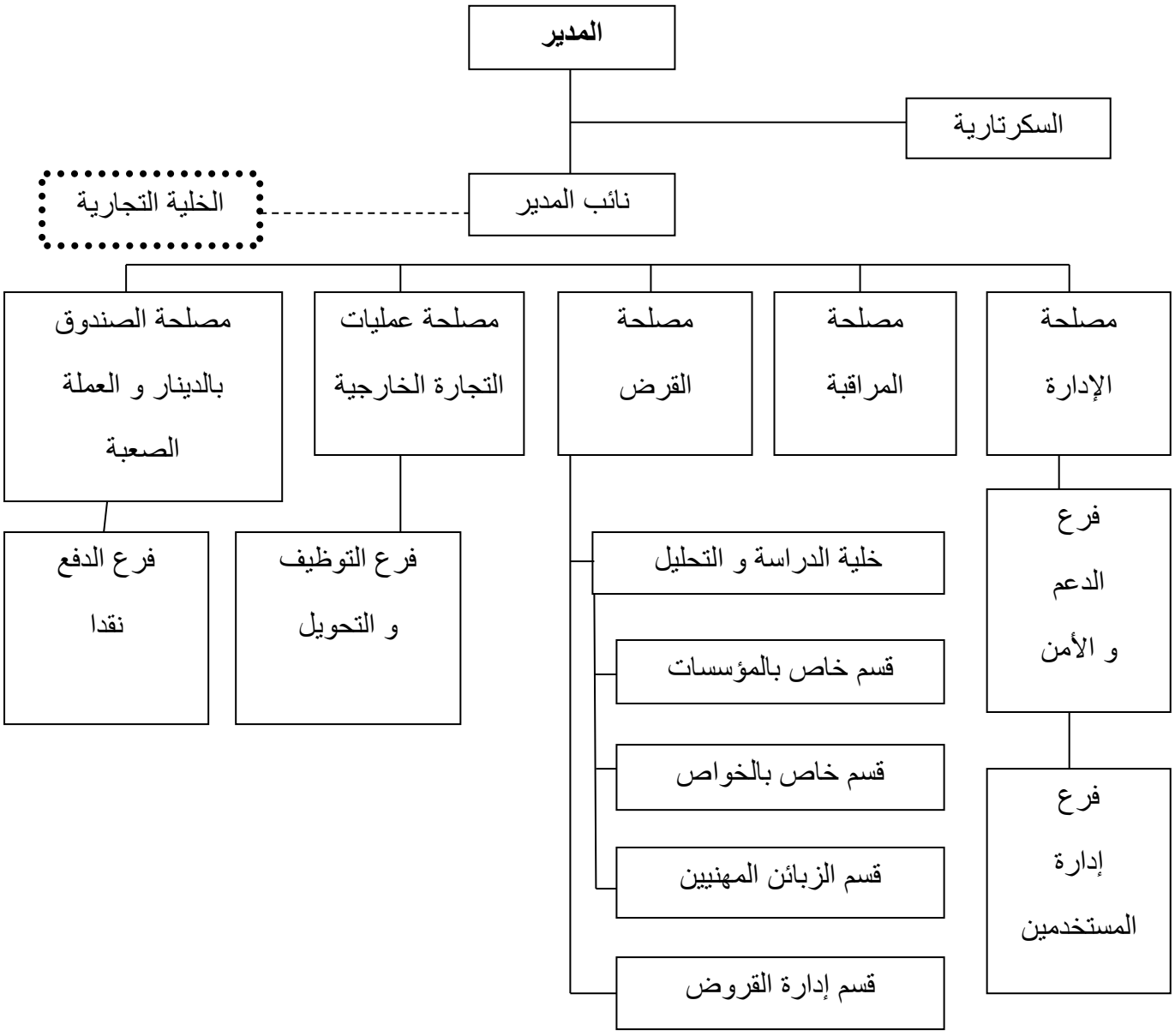

المصدر : وكالة بسكرةCPA

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من[2]:

1-مدير الوكالة:يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى ولاية بسكرة ، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ، ومختلف الوثائق ، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

[2] معلومات مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

التابعة للوكالة ، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك.

أ- **إدارة السكرتارية:**

من مهامها تسهيل أعمال المدير، الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها ، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية.

ب-**نائب المدير** : يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ، ويخلفه في حالة غيابه.

2-مصلحة الإدارة :تضم قسمين:

أ - **قسم المستخدمين :**وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات و إعداد الحوافز الخاصة بهم ، كما تقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات،... الخ.

ب-**قسم المنازعات القانونية:**

يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها ، ودراسة الشكاوي ، وطلبات تحصيل الحقوق ، وتعين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ، ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره

3-مصلحة القروض:

وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة ، وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبث في طلباتهم ، و إعداد المذكرات اللازمة ،كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات و خلية تسمى بخلية الدراسات والتحاليل ، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض ، مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القرض ، بل أنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى الفرع المتواجد بولاية باتنة ليمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية،شرط أن لا تتعدى قيمة القرض 400.000 دج ، وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة.تتطلب دراسة ملف قرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا ، أما إذا تم تحويل الملف إلى الفرع والمديرية العامة فإن دراسة الملف تتطلب أكثر من 6 أشهر.

- كما تقوم الخلية بمتابعة مراحل التي يمر بها القروض حتى تحصيله في حدود القوانين الملزمة.

4- **مصلحة التجارة الخارجية:**

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب ، في عمليات البيع أو الشراء (استيراد ، تصدير)، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج و عمليات التوطين(الإقامة, domiciliation)المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج.

ويضم ثلاثة أقسام: قسم التحويلات الحرة والمباشرة ، قسم القبض المستندي والاعتماد المستندي،قسم تسير العقود.

5-مصلحة الصندوق :وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

أ - قسم الودائع:

ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها ، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.

ب -**قسم الدفع والقبض**:

ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات ، وتقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير

6-مصلحة المحاسبة والمراقبة :وتضم قسمين:

أ- قسم المحاسبة:

وتقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك ، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة ، ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف.

ب-**قسم المراقبة**:

ويقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما تقوم بتنسيق بين المصالح ، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة ، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة البنك ، و مدى وجود المشاكل الإدارية ، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف البنك[1].

المطلب الثاني : اجراءات التي يتبعها بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة في منح القروض

يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة على اجراءات و على اسس و شروط يطبقها في منح القروض كما يكلف شخصا مختصا ليقوم باتخاذ قرار منح القروض او عدم منحها وفي هذا المطلب سوف نوضح بعض التعاملات التي يعتمدها بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة قبل منح القرض و خلال منحه وبعد المنح كحالة عدم التسديد .

الفرع الاول : أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة

لقد بين لنا موظف في مصلحة القروض من خلال اجابته على هذا سؤال بأنه توجد عدة أنواع من القروض التي تقدمها الوكالة وهي كالتالي:

أولا : القروض العقارية :وهي قروض طويلة الأجل كما أنها موجهة الى:

- ✓ شراء سكن: وتوجد عدة عروض تقدمها الوكالة لشراء السكنات ومنها:(انظر الملاحق رقم 2,3,4)
  - شراء سكنات من المقاولين أو الوكالة العقارية.
  - البناء.
  - تهيئة (ترميم) مسكن.
- ✓ أصحاب الأعمال الحرة:مثل المهندسين والصيادلة .

ثانيا : قروض استثمارية : وهي قروض متوسطة الأجل كما أنها موجهة الى:

- ✓ قروض استثمارية عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- ✓ قروض استثمارية عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- ✓ قروض استثمارية التي تمنح عن طريق الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر.

و من خلال المقابلة التي قمنا بها في هذا البنك لاحظنا أن مصلحة القروض يتمثل عملها في استلام ملفات العملاء والقيام بدراستها دراسة شاملة ودقيقة وتحليلها مع تقديم انواع القروض مع القيام بمراقبتها عند تقديمها لضمان مصلحة البنك .

[1] عبد اللطيف عبد الرزاق و اخرون ، دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل العمليات الاستثمارية ، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة ماجستير العلوم الاقتصادية غير منشورة ، مالية وبنوك ، بسكرة ، 2013 - 2014 ، ص 96-97.

الفرع الثاني : شروط منح القروض المعتمدة في الوكالة

ان شروط منح القرض تحدد حسب نوع القروض المذكورة سابقا:[1]

- **القروض العقارية** : فقدنا ذكرنا سابقا أنها موجهة لعدة جهات معينة لكل جهة شروط معينة وهي:
  - شراء سكنات: يجب أن يكون العقد المقدم عقد موثق، وأن يكون الدخل العميل يفوق 4000.000 دج.
- **القروض الاستثمارية**:يشرط لمنح هذه القروض أن يكون أعمارهم تتراوح من 18 الى 50 سنة كل نوع يحدد له العمر :
  - القروض الاستثمارية عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تتراوح أعمارهم مابين 30-50 سنة.
  - القروض الاستثمارية عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب للأشخاص اللذين تتراوح أعمارهم مابين 18-30سنة.
  - القروض الاستثمارية التي تمنح عن طريق الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر اللذين تتراوح أعمارهم مابين 18-50 سنة.

كما توجد شروط عامة يجب أن تتوفر عند منح القرض وهي:

- أن يكون الشخص طالب القرض له خبرة ذاتية .
- تعيين المكان المتاح للاستثمار والتأكد اذا كان المكان مناسبا للمشروع.
- تقديم رهون ملكية عند طلب القرض.
- معاينة الأملاك المرهونة عن طريق خبير معتمد يعين من طرف البنك.
- تقديم ملف القرض مكون من ثلاثة نسخ.

الفرع الثالث : الملف المطلوب لتأسيس القرض و الخطوات التي يمر بها منح القرض.

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة بعد استلامه لطلب القرض بإجراءات لدراسة الملف ليقوم باتخاذ قرار منح القرض او عدم منحه

*** اولا : الملف المطلوب لتأسيس القرض**

ملف قرض استثماري : ويطلب من المقترض جلب الوثائق التالية :

1- الوثائق الإدارية و القانونية:

- طلب موقع من طرف الشخص الطالب للقرض الاستثماري.

- نسخة مصادق عليها للوائح الأشخاص المعنيين.

- محضر الشركاء الموكلين و المصرح لهم بالاتصال بالمقرضين البنكيين, إلا إذا كانت هذه الوضعية غير منصوص عليها في اللوائح.

- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري , أو تصريحات أخرى.

- نسخة مصادق عليها للكشف الرسمي(للإعلانات القانونية) .

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري.

- نسخة من سند الملكية أو عقد الإيجار.

2 - الوثائق المحاسبية و الجنائية:

- الميزانية النهائية و جدول حسابات النتائج و ملحقات الثلاث السنوات الأخيرة من نشاط ممضي من طرف شخصي مؤهل للمؤسسة التي تمارس النشاط.
- الميزانية و جدول حسابات مؤهل للمؤسسة التي تمارس النشاط.
- وثائق جبائية و شبه جبائية جديدة (أقل من ثلاثة أشهر)

3 - الوثائق الاقتصادية و المالية:

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- الفواتير الشكلية و العقد التجاري للتجهيزات و العتاد اللازمة للمشروع.
- حالة الأشغال التصويرية و التقديرية مقدرة من مكتب تخطيط معتمد.
- كل النفقات المبررة التي تمت في إطار المشروع.

4 - الوثائق التقنية:

- تقدير للأشغال المنتظرة تحقيقها مقدرة من طرف مكتب التخطيط معتمد
- كل النفقات المبررة التي تمت في إطار المشروع المحققة.
- مخطط هندسي و هيكلي.
- دراسة تحليلية لنوعية و كمية الإنتاج

*** ثانيا : الخطوات التي يمر بها منح القرض**

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة بعد استلامه لطلب القرض بالإجراءات التالية:[1]

1 - تقديم الطلب :

في هذه المرحلة يتقدم العميل بملف القرض كاملا ، يقدمه إلى المكلف بزبائن القروض الذي يقوم بدراسته طلب القرض ، والتأكد من أن هذا الطلب يتوافق مع سياسة الاقتراض التي يقوم عليها البنك، وذلك لتفادي المخاطر التي يمكن أن يقع فيها البنك، وهذا يكون من ناحية غرض القرض، أجال الاستحقاق،أسلوب السداد ...الخ.

كما يجري البنك في هذه المرحلة لقاء مع العميل للتعرف على شخصيته وقدرته المالية ورغبته في الوفاء بالتزاماته ، وعندما يطلع البنك على كل هذا يمكنه اتخاذ قرار مبدئي ، إما باستمرار دراسة الطلب أو التوقف

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري.

عن ذلك مع توضيح الأسباب التي دفعته للرفض، هذا حتى يقتنع ويعترف طالب القرض بجدية البنك في معالجة ملفه.

2 - دراسة الملف واتخاذ القرار:

بعد تجميع المعلومات ودراستها يتم تحويل الملف إلى لجنة القرض على مستوى الوكالة لإبداء رأيها بالموافقة أو بالرفض على هذا الطلب ، ونشير هنا أن اللجنة تكون آراء أحادية أي انه من حق كل عضو في اللجنة إبداء رأي.

إذا كان مبلغ القرض صغير فان لجنة القرض على مستوى الوكالة هي التي تقرر منح القرض أو رفض طلب القرض ، أما إذا كان حجم القرض كبير يفوق مبلغ محدد (x) فيتم تحويل ملف القرض إلى المديرية الجهوية ليعرض أمام لجنة القرض للمديرية الجهوية وهي صاحبة القرار الأخير ، بحيث يعتبر في هذه الحالة قرار لجنة القرض على مستوى الوكالة مجرد قرار يستند إليه على سبيل الاستئناس وليس على سبيل الالتزام .

بعد رجوع ملف القرض من المديرية الجهوية بالموافقة على منح القرض ، يقوم المكلف على مستوى مصلحة القروض بالوكالة بإعداد عقد الموافقة على منح القرض ويتضمن هذا العقد المعلومات التالية :

- إعداد رخصة القرض

- تحديد نسبة الفائدة على هذا القرض : نسبة الفائدة تحدد وتكتب في العقد منذ البداية

- تحديد جدول اهتلاكات القرض وتحديد تواريخ الاستحقاق : تحدد تواريخ الاستحقاق و تعرض على طالب القرض وتصبح هذه التواريخ الزامية .

- تحديد التزامات المقترض والبنك تجاه بعضهما البعض : للمقترض التزامات على البنك كأن لا يغير المشروع الذي طلب من اجله القرض ، كان يلتزم بتواريخ الاستحقاق . والبنك ايضا عليه ان لا يزعج المقترض او يطلب منه المبلغ قبل تواريخ الاستحقاق .... الخ .

- إمضاء كل من المقترض والمسؤولين عن منح القرض .

وبعد إكمال العقد يقوم البنك بتسليم مبلغ القرض إلى المقترض.

3 - متابعة القروض الممنوح :

وعند انتهاء جميع الإجراءات وتقديم القرض ، تقوم مصلحة تابعة للوكالة بمتابعة القرض بهدف التقليل من خطر القرض الذي يمكن أن يتعرض له البنك ، حيث تشرف هذه المصلحة على المعاينة المستمرة لبنود عقد الموافقة.

وقد تحدث بعض النزاعات بعد قيام الوكالة البنكية بمنح القرض للعميل ، كنتيجة لإخلال أحد الطرفين بشروط العقد المتفق عليه ، وعادة يكون السبب راجع إلى عدم قدرة المقترض أو عدم رغبته في تسديد مبلغ القرض أو الفوائد في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها ، وهنا تؤخذ الإجراءات التالية:

-تحويل ملف العميل إلى مصلحة المنازعات على مستوى البنك للتكفل بالموضوع.

-إنذار العميل بريديا بأسلوب لين ثم إخطاره بأسلوب أقل ليونة قبل اللّجوء إلى التسوية القضائية.

عند عدم حصول البنك على رد من قبل العميل يقوم بما يلي:

-إخطار العميل عن طريق محضر قضائي.
وعند عدم الاستجابة من قبل العميل يقوم المحضر القضائي بتحرير محضر الامتناع عن الدفع بعد التبليغ ، وبعد تحرير هذا المحضر يبقى سوى اتخاذ الإجراءات التالية:
-يقوم مدير الوكالة بتحرير وثيقة تسمى ب"أمر بنيل عريضة "وهي وثيقة يشرح فيها كل الإجراءات والخطوات التي اتبعت مع العميل منذ البداية إلى أن وصلوا إلى مصلحة المنازعات.
وبناء على هذه العريضة يصدر ويوقع رئيس المحكمة أمر بيع الضمانات المرهونة والمرتبطة بالقرض، ثم يقوم المحضر القضائي بتبليغ العميل بقرار بيع ممتلكاته المرهونة لصالح البنك ، ثم يكلف محافظ البيع بالمزاد العلني بتنفيذ عملية البيع.[1]

الفرع الرابع : انواع الضمانات التي تطلبها الوكالة و الشخص المكلف باتخاذ قرار الموافقة أو رفض منح القرض

لكل بنك طريقته في التعامل و يختلف كل بنك عن أخر في الضمانات التي يطلبها لتكون مصدر امان له كما يخصص و يعين البنك شخصا له معرفة وخبرة كافية ليكلفه باتخاذ قرار الموافقة أو رفض منح القرض

اولا : انواع الضمانات التي تطلبها الوكالة

تهتم الوكالة بدرجة كبيرة بالضمانات ، لأنها تعتبر مصدر أمان لها و يمكن ذكر الضمانات حسب أهميتها كما يلي:
- الرهن العقاري Hypothèque :و هو عبارة عن عقد تكتسب بموجبه الوكالة حقا عينيا عن عقار لوفاء القرض الممنوح، ويمكن بمقتضاه أن تستوفي الوكالة قيمة القرض والفوائد في حالة عدم التسديد من قيمة بيع ذلك العقار، مثال في حالة تقديم قرض الغرض منه شراء عقار يكون الضمان في هذه الحالة العقار المشترى نفسه.
-الرهن الحيازيNantissement : يعتبر كضمان حقيقي للوكالة ويتمثل في رهن الأدوات و المعدات، سندات الصندوق، بضاعة، صفقات عمومية.
-الكفالات Cautionnements :وهي ضمانات شخصية تتخذها الوكالة كاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل، بحيث يتدخل شخص ثالث يكفل المقترض بشكل فعلي ويقوم بتسديد قيمة القرض ومستحقاته في حالة عدم تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته عند حلول آجالا لاستحقاق.
-الضمانات الاحتياطيةAvals: يعتبر كضمان شخصي، يلتزم بموجبه كتابيا شخص معين على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، ومنه الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة، و يختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة القروض المرتبطة بالأوارق التجارية كالسفتجة.
هذه الضمانات المذكورة تصبح ملكا للبنك عند العجز عن تسديد القرض وعلى البنك أن يسترجع قيمة القرض وفوائده من قيمة الضمان بإتباع الإجراءات القانونية للمنازعة ، و هذا حسب ما نصت علية المادة 178من القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض .

ثانيا : الشخص المكلف باتخاذ قرار الموافقة أو رفض منح القرض

بعد دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك يرسل الى المديرية الجهوية وتقوم هذه الأخيرة بدراسته ليصدر القرار بالموافقة أو الرفض.

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري.

في حالة عدم الموافقة يقوم البنك بإعلام طالب القرض بالشروط المستجدة في الملف وانتظار الرد من طرف العميل بالموافقة على استو فاء الشروط أو سحب ملف طلب القرض.

الفرع الخامس : نسبة الفائدة المطبقة على القروض في الوكالة و الاجراءات المتبعة في حالة عدم تسديد القرض

احيانا ما يتعرض البنك الى بعض السلوكات من ناحية العملاء و هذه السلوكات تتمثل في مثلا عدم تسديد القرض او تسديد جزء منه فقط هذا ما يجبر البنك على اتخاذ بعض الاجراءات لإجبار العميل على الدفع .

اولا : نسبة الفائدة المطبقة على القروض في الوكالة

تطبق نسبة الفائدة على القروض ب 6,25 % لكل القروض الممنوحة ماعدا القروض الموجهة لأصحاب الأعمال الحرة كالمهندسين والصيدلة وتكون نسبة المطبقة 5,25 %.

ثانيا : الاجراءات المتبعة في حالة عدم تسديد القرض

في حالة عدم السداد في الوقت المحدد يتخذ البنك احدى الاجراءات التالية :

- اعذار قبل المتابعة القضائية(انظر الملحق رقم 5).
- حجز ما للمدين لدى الغير (انظر للملحق رقم 6)

المبحث الثاني : دراسة و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لإتخاذ قرار منح القرض .

سوف اقوم في هذا المبحث بتشخيص وضعية مالية لمؤسسة تجارية (x) وذلك من خلال دراسة ميزانية 2014 - 2015 ثم أقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة و تحليل النتائج المتحصل عليها في هاتين السنتين و من ثم إجراء المقارنة بينهما ثم بعد ذلك اقوم بدراسة التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي ونجد هنا ثلاثة مؤشرات مهمة يعتمد عليها البنك كثيرا في قراره وهي راس المال العامل Frو احتياجات راس المال العامل Bfr و الخزينة Tn . وبعد ذلك نمر الى التحليل المالي باستعمال النسب المالية التي تشمل نسب السيولة و نسب النشاط و و نسب التمويل و نسب المردودية التي نقوم بحسابها من خلال جدول حسابات النتائج و اخيرا نقوم باستنتاج قرار البنك من خلال ما سبق من تشخيص لوضعية المؤسسة التجارية طالبة القرض .

- ❖ فيما يلي سوف نقوم بتحليل و دراسة الوضعية المالية للمؤسسة كما يلي: (المؤسسة طالبة القرض مؤسسة تجارية)

المطلب الاول : دراسة الميزانية 2014 و 2015.

السنتين 2014 و 2015 مختارة من قبل البنك اي ان البنك ليمنح القرض طلب من المؤسسة (x) ميزانية 2014-2015

الفرع الاول :الميزانية المالية للمؤسسة التجارية الخاصة بسنتي 2014 و 2015 .

جدول رقم 11 : ميزانية الأصول سنة 2014

الأصول	ملاحظة	السنة 2014		
		المبلغ الاجمالي	الاهتلاكات و المخصصات	المبالغ الصافية
أصول غير جارية(الاصول الثابتة)				
تثبيتات معنوية		**86.040,00**		**86.040,00**
تثبيتات عينية				
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى		**50.289.260,02**	**12.013.102,18**	**38.276.158,84**
تثبيتات ممنوح إمتيازها				
تثبيتات يجري إنجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		**30.087.376,18**		**30.087.376,18**
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية (الاصول الثابتة)		**80.462.677,20**	**12.013.102,18**	**68.449.575,02**
أصول جارية(اصول متداولة)				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		**2.679.412.996,17**		**2.679.412.996,17**
حسابات دائنة و استخدمات مماثلة				
الزبائن		**787.366.981,03**		**787.366.981,03**
المدينون الآخرون		**256.055.700,7**		**256.055.700,7**
الضرائب و ماشابهها		**193.180.324,72**		**193.180.324,72**
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة				
الموجودات و ما شابهها				
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى		**40.000.000,00**		**40.000.000,00**
الخزينة		**179.675.499,60**		**179.675.499,60**
مجموع الأصول الجارية		**4.135.691.502,00**		**4.135.691.502,00**
المجموع العام للأصول		**3.537.176.160,32**	**12.013.102,18**	**4.204.141.077,02**

المصدر: الملحق رقم 01 - ميزانية 2014.

جدول رقم 12 : ميزانية الخصوم لسنة 2014

الخصوم	ملاحظة	السنة المالية الحالية
رؤوس الأموال الخاصة		**53.500.000,00**
رأس مال تم إصداره		**3.208,157**
رأس مال غير مستعان به		
علاوات و إحتياطات – احتياطات مدمجة (1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة(1)		
نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع) 1		**129.455.199,63**
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد		**786.687.424,84**
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية 1		
مجموع رؤوس الأموال (الاموال الدائمة)		**972.850.781,47**
الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الاجل)		
قروض و ديون مالية		
ضرائب (مؤجل و مرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات و متنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية		
الخصوم الجارية (ديون قصيرة الاجل)		
مودون و حسابات ملحقة		**177.187.441,21**
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		**123.416.893,21**
ديون أخرى غير جارية		**1.917.186.740,28**
خزينة سلبية		**1.013.499.220,85**
مجموع الخصوم الجارية		**3.231.290.295,55**
المجموع العام للخصوم		**4.204.141.077,02**

المصدر: الملحق رقم 02 – ميزانية الخصوم لسنة 2014.

جدول رقم 13:ميزانية الأصول لسنة 2015

الأصول	ملاحظة	السنة 2015		
		المبلغ الاجمالي	الاهتلاكات و المخصصات	المبالغ الصافية
أصول غير جارية(الاصول الثابتة)				
تثبيتات معنوية		**110.040,00**		**110.040,00**
تثبيتات عينية				
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى		**59.289.260,02**	**14.467.050,54**	**44.822.209,48**
تثبيتات ممنوح إمتيازها				
تثبيتات يجري إنجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		**36.203.644,38**		**36.203.644,38**
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية (الاصول الثابتة)		**95.602.944,40**	**14.467.050,54**	**81.135.893,86**
أصول جارية(اصول متداولة)				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		**1.501.853.714,50**		**1.501.853.714,50**
حسابات دائنة و استخدمات مماثلة				
الزبائن		**1.071.803.964,80**		**1.071.803.964,80**
المدينون الآخرون		**110.782.177,69**		**110.782.177,69**
الضرائب و ماشابهها		**234.278.924,95**		**234.278.924,95**
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة				
الموجودات و ما شابهها				
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى		**40.000.000,00**		**40.000.000,00**
الخزينة		**482.854.433,98**		**482.854.433,98**
مجموع الأصول الجارية		**3.4441.573.215,92**		**3.441.573.215,92**
المجموع العام للأصول		**3.537.176.160,32**	**14.467.050,50**	**3.522.709.109,82**

المصدر: الملحق رقم 01: ميزانية الأصول – سنة 2015.

جدول رقم 14 :ميزانية الخصوم لسنة 2015

الخصوم	ملاحظة	السنة المالية الحالية
رؤوس الأموال الخاصة		**200.000.000,00**
رأس مال تم إصداره		**3.208,157**
رأس مال غير مستعان به		
علاوات و إحتياطات – احتياطات مدمجة (1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة(1)		
نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع) 1		**120.405.282,45**
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد		**916.142.624,47**
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية 1		
مجموع رؤوس الأموال (اموال دائمة)		1.239.756.063,64
الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الاجل)		
قروض و ديون مالية		
ضرائب (مؤجل و مرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات و متنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية		
الخصوم الجارية (ديون قصيرة الاجل)		
مودون و حسابات ملحقة		**103.897.127,29**
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		**81.926.474,72**
ديون أخرى غير جارية		**1.705.820.551,06**
خزينة سلبية		**391.308.893,11**
مجموع الخصوم الجارية		**2.282.953.046,18**
المجموع العام للخصوم		**3.522.709.109,82**

المصدر : الملحق رقم : 02 – ميزانية الخصوم لسنة 2015.

الفرع الثاني :تحليل الميزانية المالية المختصرة:

سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2014-2015 و تحليل النتائج المتحصل عليها في هاتين السنتين و من ثم إجراء المقارنة بينهما:

الجدول رقم 15 : جانب الاصول

اولا /جانب الأصول:

الأصول	المبلغ الصافي -2014-	المبلغ الصافي -2015-
أصول جارية	4.135.691.502,00	3.441.573.215,92
أصول غير جارية	68.449.575,02	81.135.893,86
المجموع العام للأصول	4.204.141.077,02	3.522.709.109,82

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 01 .

الجدول رقم 16 : جانب الخصوم

ثانيا / جانب الخصوم:

الخصوم	المبالغ الصافية -2014-	المبالغ الصافية -2015-
مجموع الأموال الخاصة	972.850.781,47	1.239.756.063,64
خصوم غير جارية	/	/
خصوم جارية	3.231.290.295,55	2.282.953.046,18
المجموع العام للخصوم	4.204.141.077,02	3.522.709.109,82

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 02 .

التحليل: نلاحظ من خلال النتائج ما يلي:

بالنسبة لجانب الاصول

- الأصول الجارية:

تم حساب الاصول الجارية من خلال جمع كل من مخزونات و منتجات قيد التنفيذ + المدينون الآخرون + الضرائب و ماشابهها + الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى + الخزينة .

نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول الجارية 2015 مقارنة ب 2014 و هذا الانخفاض يرجع إلى انخفاض المخزونات و منتجات قيد التنفيذ حيث في سنة 2014 كان 17 .2679412996 وفي 2015 اصبح 1501853714.50 و كذا انخفاض ديون المؤسسة لدى للآخرين حيث في سنة 2014 كان 256055700,7 وفي 2015 اصبح 110782177,69 أدى هذا الى انخفاض في الأصول الجارية من 4135691502,00 إلى 3441573215,92 .

- الأصول الغير الجارية :

تم حساب الاصول غير الجارية من خلال جمع كل من تثبيتات معنوية + تثبيتات عينية أخرى + قروض و أصول مالية أخرى غير جارية .

نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول الغير الجارية لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014 و هذا راجع إلى زيادة في القروض حيث في 2014 كانت 30087376,18 ثم ارتفعت في 2015 و اصبحت 36203644,38 و التثبيتات العينية حيث في 2014 كانت 86040,00 ثم ارتفعت في 2015 و اصبحت 110040,00 و تثبيتات عينية أخرى حيث في 2014 كانت 38276158,84 ثم ارتفعت في 2015 و اصبحت 44822209,48 . ادى هذا الارتفاع الى زيادة في الأصول الغير الجارية لسنة 2015 بقيمة 81135893,86 مقارنة بسنة 2014 .

اما بالنسبة لجانب الخصوم :

- الأموال الخاصة :

يتم حسابها من خلال جمع كل من رؤوس الأموال الخاصة + رأس مال تم إصداره + نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع) 1 + رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد .

نلاحظ زيادة في الأموال الخاصة في 2015 بقيمة 266.905.281,17 وهو الفرق (-) بين مجموع الاموال الخاصة ل 2014 و 2015 و هذا راجع إلى زيادة في رأس المال الخاص الذي في 2014 كان 53.500.000,00 ثم ارتفع في 2015 الى 200.000.000,00.

-الخصوم الغيرجارية : لم توجد قيمة لها و ذالك راجع إلى عدم اعتماد المؤسسة إطلاقا على الديون طويلة الأجل.

-الخصوم الجارية :

تحسب من خلال جمع كل من موردون و حسابات ملحقة + ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) + ديون أخرى غير جارية + سلبية خزينة .

قد شهدت الخصوم الجارية انخفاضا حيث في 2014 كانت 3.231.290.295,55 ثم انخفضت في 2015 وأصبحت 2.282.953.046,18 و ذلك راجع إلى انخفاض كافة عناصرها من موردين و ضرائب و الديون الأخرى ، و خاصة إلى انخفاض سلبية الخزينة حيث في 2014 كانت 1.013.499.220,85 ثم انخفضت في 2015 و اصبحت 391308893,11.

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي :

الفرع الاول - رأس المال العامل Fr :

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسي للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة ، و كما سبقت الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل و هي:

اولا - رأس المال العامل الدائم :

يعبر عن المقدار الفائض من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

ثانيا - رأس المال العامل الخاص :

يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة ، حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استماراتها.

ثالثا - رأس المال العامل الإجمالي :

يقصد بهذا المفهوم مجموعة عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط المؤسسة و هي مجموع الأصول الأقل من سنة و هي تتمثل في الأصول المتداولة.

رابعا - رأس المال العامل الأجنبي :

هو ذلك الجزء من الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون.

و سوف يتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 17 : حساب رأس المال العامل لسنتي 2014-2015.

البيان	2014	2015
الأموال الدائمة	**972.850.781,47**	**1.239.756.063,64**
الأصول الثابتة (الاصول غير جارية)	**68.449.575,02**	**81.135.893,86**
رأس المال العامل الدائم	**904.401.206,45**	**1.158.620.169,78**
الأموال الخاصة	**53.500.000,098**	**200.000.000,00**
الأصول الثابتة	**68.449.575,02**	**81.135.893,86**
رأس المال العامل خاص	**904.4010206,45**	**1.1580620.169,78**
الأصول المتداولة(اصول جارية)	**4.135.691.502,00**	**3.441.573.215,92**
رأس المال العامل الإجمالي	**4.135.691.502,00**	**3.441.573.215,92**
ديون طويلة الأجل (خصوم غير جارية)	**0**	**0**
ديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية)	**3.231.290.295.55**	**2.282.953.046,18**
رأس المال العامل الأجنبي	**3.231.290.295.55**	**2.282.953.046,18**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

- **بالنسبة لرأس المال العامل الدائم :**

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد تحسن في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث في سنة 2014 كان 904401206,45 ثم ارتفع في 2015 و اصبح 1158620169,78 وذلك راجع الى زيادة اموال دائمة من 972.850.781,47 الى 1.239.756.063,64 والسبب الثاني هو زيادة الأصول الثابتة حيث كانت 68.449.575,02 ثم ارتفعت الى 81.135.893,86 ، و كان رأس المال العامل الدائم موجبا خلال الفترة المدروسة ، وهو ما يبين أن المؤسسة تمتلك هامش أمان ، ما يفسر أنها قادرة على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من اموالها الدائمة اي ان هنالك مقدارا فائضا من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة أي تحقيق توازن مالي.

- **أما بالنسبة لرأس المال العامل الخاص :**

فقد تبين من خلال الجدول أن قيم رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية ، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية.

- رأس المال العامل الأجنبي:

إن قيمة رأس المال العامل الأجنبي مرتفعة مقارنة بالأموال الخاصة هذا يعني أن المؤسسة ليس لها استقلال مالي ،أي أن هناك احتمالا لتدخل للأطراف الخارجية في سياستها.

- رأس المال العامل الإجمالي :

إن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة كافية.

* ومنه نستطيع القول انه قد تحقق الشرط الأول وهو ان يكون **0 < رأس المال العامل Fr**

حيث نستطيع الحكم ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى القصير لان راس المال العامل الموجب مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير .وكلما كان مبلغ راس المال العامل موجب كلما كان ذلك مؤشرا على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي (السيولة)

الفرع الثاني - احتياجات رأس المال العامل: BFR

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتها و مديونيتها بالديون القصير الأجل ، فإذا كان الفرق موجب ، بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة و هو ما يسمى :احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم 18 : يوضح حساب احتياجات رأس المال العاملBFR

البيان /السنوات	2014	2015
الأصول المتداولة – القيم الجاهزة	1.459.278.535 ,83	1.939.719.501 ,42
الديون قصيرة الأجل– السلفيات المصرفية	1.314.103.555,27	577.132.495,12
BFR	145.174.980,56	1.362.587.006,3

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع 1 و 2

* القيم الجاهزة تتمثل في (أصول الخزينة)

* السلفيات المصرفية عنصر من عناصر خصوم الخزينة

يظهر احتياج راس المال العامل عند مقارنة الاصول المتداولة مع موارد مالية قصيرة الاجل وقمت بحسابه

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل– السلفيات المصرفية)

نلاحظ من الجدول أن احتياجات رأس المال العامل موجبة في سنتي الدراسة،اي احتياجات التمويل اكبر من موارد التمويل اي ان دورة استغلال لا تغطي كل احتياجاتها و المؤسسة بحاجة الى راس مال عامل موجب اي ايجاد موارد خارج دورة استغلال وهي راس المال العامل .

الفرع الثالث - الخزينة Tn :

الخزينة هي مجموع اموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا

الجدول رقم 19 : حساب الخزينة

	2014	2015
أصول الخزينة-خصوم الخزينة	-833.823.721,25	91.545540,87

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 1 و2 .

* خزينة سالبة = BFR > FR ← راس المال العامل لا يغطي احتياجات راس مال عامل.
* خزينة موجبة = FR >BFR ← راس المال العامل يغطي احتياجات راس مال عامل.

في سنة 2014 عند طرح اصول الخزينة 179675499.60 من خصوم الخزينة 1013499220.85 نجد نتيجة سلبية وذلك عائد الى قيمة الخرينة السلبية الكبير الذي يدل على نقص في السيولة وعلى ان المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة وان راس المال العامل لا يغطي احتياجات راس مال عامل ولاكن في 2015 كانت الوضعية جيدة حيث عند طرح اصول خزينة 2015 من خصومها النتيجة موجبة اي ان راس المال العامل اكبر من احتياجات راس المال العامل ويغطيه .

ومنه نقول ان في سنة 2015 الخزينة موجبة فهذه وضعية جيدة وتحقق فيها شرط FR >BFR عكس ما كان عليه الأمر في السنة السابقة أين كانت الخزينة سالبة.

من خلال النتائج على المؤسسة التوجه إلى الديون طوية الأجل لضمان أكثر فعالية في لتمويل. مع ملاحظة تحسن في سنة 2015 مقارنة ب 2014.

ملاحظة : بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة - يعتمد و يرى ان نتائج راس المال العاملFr و احتياجات راس المال العامل BFR و نتيجة الخزينة Tn كافية لاتخاذ قرار منح القرض بدون المرور الى النسب المالية و حسابها اي انه لا يتعامل بالنسب المالية لمعرفة النتائج السابقة كافية فقط يلاحظ توفر الثلاث شروط وهي :

Tn > 0 / Fr > Bfr / Fr > 0

* وعليه حسب النتائج السابقة بما ان راس المال العامل BFR موجب و احتياجات راس المال العامل BFR موجب واقل من Fr والخزينة كانت في 2014 سالبة لاكن في 2015 اصبحت موجبة هذه المؤشرات ادت البنك على اتخاذ قرار الموافقة بسبب توفر الشروط الثلاثة .

المطلب الثالث : التحليل المالي باستعمال النسب المالية:

تتمثل النسب المالية في نسب السيولة و نسب النشاط و نسب التمويل و نسب المردودية ونقوم بحسابها لانها توفر لنا عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم وضعية المؤسسة في مجالات الربحية و السيولة و الكفاءة . لاكن البنك الذي اجريت فيه الدراسة لا يعتمد على هذه النسب و لا يستعملها لانه ليس بحاجة لمعرفة ما اذا كانت المؤسسة ستقوم بارجاع القرض في وقت الاستحقاق لانه في حالة عدم الاستحقاق يلتجأ لإجراءات قانونية بواسطة الضمانات التي اخذها من طالب القرض

لاكن بما ان موضوعي يحتوي مؤشرات التحليل قمت بإكمالها لإفادة من له نفس موضوعي في المستقبل .

الفرع الاول - حساب نسب السيولة :

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ، يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 20 : نسب السيولة

البيان/السنوات	العلاقة	2014	2015
نسبة السيولة العامة	الاصول الجارية / الخصوم الجارية	1,28	1,50
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزونات) /ديون قصيرة الأجل	0,45	0,85
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل	0,82	0,66

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على ملحق 1 و 2

اولا - تحليل نسب السيولة العامة :

هدف نسبة السيولة العامة هو قياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزامات التي تستحق في موعدها من خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة العامة تتراوح بين 1,28 و 1,50 وهذا يدل قدرة المؤسسة على سداد ما عليها من ديون قصير ة الأجل في تواريخ استحقاقها.

ثانيا -تحليل نسبة السيولة السريعة:

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية ، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد. من خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة السريعة تتراوح بين0,45 في سنة 2014 و 0,85 خلال 2015 وهي نسب منخفضة ، لكنها أحسن في سنة 2015.

ثالثا - نسب السيولة الجاهزة :

تعد نسب السيولة الجاهزة هي أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مديونيتها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و . 0.6 من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة للسنتين 2014 و 2015 تقدر مابين 0,82 و 0,66 وهي نسب جيدة وتدل على أن المؤسسة تتمتع بالسيولة الكافية.

الفرع الثاني - حساب نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة مجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال ، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

جدول رقم 21 : حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2014	2015
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال /مجموع الأصول	0,74	0,75
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال /الأصول الثابتة(الاصول غير جارية)	44,67	32,07
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال /الأصول المتداولة(الاصول جارية)	0,75	0,73

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 3 و 1

أولا - تحليل معدل إجمالي الأصول :

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 0,7 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنتي 2014 و 2015 يولد فقط 0,7 دينار، هذا يدل أن المؤسسة لا تعمل بمستوى مقبول من طاقتها الإنتاجية . و هذا ما يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس مالها.

ثانيا - تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات ، فبالنسبة لسنة 2014 يقدر هذا المعدل ب 44,67 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 44,67 دينار من المبيعات ، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة ، بينما انخفاض هذه الكفاءة خلال سنة 2015 إلى 32,07 هذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة قد انخفض و لكنه لا يزال ممتازا.

ثالثا - تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

يحسب معدل دوران الأصول المتداولة ب العلاقة التالية = رقم الأعمال /الأصول المتداولة

- يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0,75 و 0,73 وهو معدل ضعيف وقد يكون هذا ا رجع إلى سوء تسيير المخزون.

الفرع الثالث - نسب التمويل:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم 22 : نسب تمويل المؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2014	2015
نسبة الإقراض	مجموع الديون /مجموع الأصول	0,77	0,64
نسبة التمويل الدائمة	الأمول الدائمة/ الأصول الثابتة	21,13	27,14
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0,7	2,46

المصدر :من إعداد الطالبة

أولا - نسبة الإقراض:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها ، وتقدر هذه النسبة 77 % في سنة 2014 ،حيث انخفض في سنة 2015 إلى 64 ٪ وبما ان النسبة في انخفاض اي ان المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها وان اعتمادها على اموال الغير يقل بالتدريج مع مرور السنوات .

ثانيا - نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ، و من خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة. و هذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأن النسبة لا تفوق 1 .

ثالثا - نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، و بما أن هذه النسبة لا تفوق 7,0 في سنة 2014 فإن ذالك يعني أن كل الأصول الثابتة ليست ممول عن طريق الأموال الخاصة ، و هذا ما يدل على عدم وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال هذه السنة أما في سنة 2015 فكانت النسبة 2,46 و هذا بفضل زيادة رأس المال في هاذ السنة.

الفرع الرابع - نسب المردودية:

يوضح الجدول الموالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة.

الجدول رقم 23 : حساب نسب المردودية للمؤسسة (نسبة ربحية النشاط)

النسب /السنوات	**العلاقة**	2014	2015
نسبة مردودية او ربحية النشاط	الربح الإجمالي/ رقم الأعمال	0,04	0,04

من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 3 .

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الاعمال او ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح وتحسب بالعلاقة التالية نسبة ربحية النشاط = النتيجة الاجمالية الصافية للسنة مالية / رقم الاعمال السنوي . في 2014 كانت كالتالي 129455199.63 / 3058119261.43 = 0.04 و نتيجة 2015 ايضا 0.04 اي ان مردودية النشاط ثابتة خلال سنتي الدراسة

الفرع الخامس ـ معدل المردودية المالية و المردودية الإقتصادية للمؤسسة:

يوضح الجدول الموالي المردودية المالية و الاقتصادية للمؤسسة:

الجدول رقم 24 : معدل المردودية المالية و الاقتصادية

البيان/ النسب	2014	2015
النتيجة الصافية	129.455.199,63	120.405.282,45
الأموال الخاصة	972.850.781,47	1.239.756.063,64
المردودية المالية	0,13	0,09
مجموع الأصول	4.204.141.077,02	3.522.709.109,82
المردودية الإقتصادية	0,031	0,034

من اعداد الطالبة بالاعتماد علر الملحق 2 و 3

* بالنسبة **للمردودية المالية** تحسب كالتالي : النتيجة الصافية / الاموال الخاصة،

- مردودية 2014 = 129.455.199,63 / 972.850.781,47 = 0.13 ← مردودية ضعيفة .

- اما 2015 = 120.405.282,45 / 1.239.756.063,64 = 0.09 . ← مردودية ضعيفة.

.و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت اهمية وجاذبية اسهم المؤسسة المتداولة في بورصة اسهم و سندات لاكن في هذه الحالة تنقص اهمية اسهم مؤسسة .

مردودية اقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الاصول.

مردودية اقتصادية لسنة 2014 = 129.455.199,63 / 4.204.141.077,02 = 0,031 .

مردودية اقتصادية لسنة 2015 = 120.405.282,45 / 3.522.709.109,82 = 0,034 .

من خلال الجدول نرى انخفاض في المردودية المالية خلال السنتين 2014 و 2015 وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة ، عموما نلاحظ أن المردودية المالية في المؤسسة ضعيفة حيث هي في انخفاض دائم خلال الفترة المدروسة حيث لم تتجاوز نسبة 0,13 أي **كل 1 دينار** من الأموال الخاصة **يولد 0,13** دينار من النتيجة الصافية ، ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

قرار بنك القرض الشعبي الجزائري ـ وكالة بسكرة ـ :

قرار بنك القرض الشعبي الجزائري كان بالموافقة لطلب قرض المؤسسة التجارية (X) نظرا لتحديد المركز المالي ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و نظرا للنتائج المتحصل عليها و التي دلت على ان :

رأس المال العامل Fr موجب Fr > 0 ،وهو ما يبين ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى القصير لان راس المال العامل الموجب مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير .وكلما كان مبلغ راس المال العامل موجب كلما كان ذلك مؤشرا على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي (السيولة) ، كما يدل على ان المؤسسة تمتلك هامش أمان ، ما يفسر أنها قادرة على تغطية أصولها الثابتة إنطلاقا من أموالها الدائمة .

اما بالنسبة **لاحتياجات رأس المال العامل**BFR كانت موجبة في سنتي الدراسة،اي احتياجات التمويل اكبر من موارد التمويل اي ان دورة استغلال لا تغطي كل احتياجاتها و المؤسسة بحاجة الى راس مال عامل موجب اي ايجاد موارد خارج دورة استغلال وهي راس المال العامل وهذا يفسر ان المؤسسة تحتاج الى رأس مال عامل دائم لتمويل احتياجاتها .

و ايضا نظر **لوضعية الخزينة الموجبة Tn >0** في سنة 2015 التي تبين ان راس المال العامل يغطي احتياجات راس مال العامل FR >BFR وان المؤسسة في حالة جيدة ، كان هذا ما اعتمد عليه البنك لاتخاذ قراره وتم الموافقة على اقراض المؤسسة التجارية (X) بعد القيام بدراسة الملف مع تحديد نسبة الفائدة على هذا القرض وتحديد تواريخ الاستحقاق و الاتفاق على نوع الضمان .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقت اليه في هذا الفصل و المتمثل في دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة قمت بتقديم مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري المؤسسة الأم ثم تطرقت الى تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة - و الهيكل التنظيمي الخاص به ثم بعد ذلك تطرقت الى اجراءات التي يتبعها بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة في منح القروض و كانت عبارة عن مقابلة مع موظف بالبنك تضم اسئلة مجملة لما احتاجه في دراستي ثم قمت بإدراجها في شكل فروع نذكر منها شروط منح القروض ، أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة ، انواع الضمانات التي تطلبها الوكالة ، ...الخ ، ثم بعد ذلك تطرقت الى دراسة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لإتخاذ قرار منح القروض تناولت فيها دراسة الميزانية لسنتين و قمت بتحليلها ، ثم انتقلت الى التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي الذي قمت فيه بتحليل أربعة أنواع لرأس المال العامل المتمثلة في رأس المال العامل الدائم ، رأس المال العامل الخاص ، رأس المال العامل الإجمالي ، رأس المال العامل الأجنبي ، ثم انتقلت الى احتياجات رأس المال العاملBFR و قمت بتفسيرها من خلال جدول ثم انتقلت الى حساب الخزينة Tn و فسرنا وضعيتها كانت باستطاعتي الوقوف هنا لان البنك يعتمد فقط على الثلاث مؤشرات السابقة Fr، Bfr ، Tn ولا يعتمد على النسب المالية ولا يستعملها لانه ليس بحاجة لمعرفة ما اذا كانت المؤسسة ستقوم بارجاع القرض في وقت الاستحقاق لانه في حالة عدم الاستحقاق يلتجأ لإجراءات قانونية بواسطة الضمانات التي اخذها من طالب القرض ، لاكنني انتقلت الى التحليل المالي باستعمال النسب المالية لانها مؤشرات تابعة للتحليل المالي حيث تطرقت الى مختلف انواع النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة بانواعها الثلاثة (نسب سيولة عامة ، نسب سيولة سريعة نسب سيولة جاهزة) ، نسب النشاط (معدل الاجمالي للاصول ، معدل دوران اصول ثابتة ، معدل دوران اصول متداولة) ، نسب التمويل(نسبة الاقراض التي من خلالها نتمكن من استطاعة المؤسسة سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها ، نسبة التمويل الدائم ،نسبة تمويل الخاص) ، نسب مردودية ، معدل مردودية مالية و مردودية اقتصادية للمؤسسة . و كان الرد على قرار طلب القرض بالموافقة نظرا للنتائج المتحصل عليها و التي توفرت فيها الشروط الثلاثة Fr>0 ، fr> bfr ، Tn >0 كما دلت على استطاعة المؤسسة على سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها .

تمهيد :

يزداد اهتمام الحكومات و الباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اعترافا و إدراكا لدورها المحوري والأساسي ،خاصة لعلاقاتها بالتنمية الاقتصادية ، وما يترتب عن ذلك من سياسات يتم اتخاذها لتأمين هذا الدور ، ولا ينحصر هذا الاهتمام في البلدان المتطورة فحسب ، بل يتعدى ذلك ليشمل الدول السائرة في طريق النمو ، خاصة أنها تبحث بشكل مستمر على إيجاد الصيغ الاقتصادية المناسبة لتفعيل ، و تنشيط ، دور هذه المؤسسات حتى تلعب الدور المنوط بها ،كأدوات أساسية لتحقيق المخططات و البرامج التنموية .

ولهذا حاولت ان اخصص هذا الفصل لمعالجة المباحث التالية:

المبحث الأول : الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثاني : مؤشرات التحليل المالي المعتمدة لاتخاذ القرار .

المبحث الثالث : ماهية القروض البنكية .

المبحث *الأول* : الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور حاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنويعه في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية ، وتمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية سواء من حيث العدد أو العمالة ، الأمر الذي جعلها مصدر جذب للدراسات والأبحاث.

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها .

أن ازدياد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة وللمتوسطة ينتج عنه عقبات سواء من الناحية الأكاديمية فيما يخص الباحثين والدارسين ، أو التطبيقية فيما يتعلق بالقائمين بالقطاع وتطويره ، وهو ما يستدعي التعرف على مفهوم هذا النوع من المؤسسات ودورها في الاقتصاد الذي جعلها تكتسي هذه الأهمية .

الفرع الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يشكل عائقا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع إذ تحمل عبارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مضمونها مفهوم الحجم مما يجعلنا نفرق بين مؤسسة صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة من خلال المعايير المذكورة سابقا.

و نظرا لاختلاف التعاريف بين مختلف الدول والهيئات الدولية سوف نكتفي بتعريف الاتحاد الأوروبي والمشرع الجزائري.

اولا - تعريف الاتحاد الأوروبي :اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توصيات المفوضية الأوروبية في أفريل 1996 ، من خلال ثلاثة معايير :عدد العمال ، رقم الأعمال ، استقلالية المؤسسة من خلال الحد الأدنى للموازنة ، وفق الشروط التالية[1] :

-تشغل اقل من 250 عاملا.

-رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو .

-تراعي مبدأ الاستقلالية ، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت25% كحد أقصى.

و في إطار توصيات الاتحاد الأوروبي لسنة 2003 تم وضع تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتم اعتماده في جانفي 2005 ،بعد مشاورات واسعة النطاق بين مفاوضية الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء ومنظمات الأعمال و الخبراء فضلا عن المشاورات المفتوحة على شبكة الانترنيت [2]،و هو ما يلخصه الجدول التالي:

[1] رايس حدة ونوي فطيمة الزهرة ، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحكومة - دراسة حالة الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 19 / 18 أفريل 2012 ،ص. 04

[2] عواطف محسن وأمال مهاوة ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 19 / 18 أفريل 2012 ، ص 05

الجدول رقم 08 :تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم المؤسسة	عدد العمال (الإجراء)	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية	الشكل القانوني
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 09	< 2 مليون اورو	< 2مليون أورو	مؤسسة تمتاز باستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	< 10مليون أورو	< 10 مليون أورو	
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 249	< 50مليون أورو	< 43 مليون أورو	
مؤسسة كبيرة	اكثر من 249	> 50مليون أورو	> 43 مليون أورو	

المصدر : معيزة مسعود امير ، طرق تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و افاق تطويرها ـ دراسة حالة المشروعات بسطيف ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2004 / 2005 ، ص 21 .

حيث اعتبر هذا التعريف الجديد خطوة رئيسية نحو تحسين بيئة الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أوروبا ويهدف إلى تشجيع روح المبادرة و الاستثمارات والنمو.

ثانيا ـ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي ، كذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 ، اخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي ، و الوارد في القانون رقم 18 - 01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 ه الموافق ل 12 ديسمبر 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]، حيث تم اعتماد معيارين للتعريف وهما عدد العمال و الجانب المالي [2]، و أصبحت تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها القانونية بأنها:

-يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات ، تشغل من 01 إلى 250 شخصا ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية[3] .

-يقصد بالمؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري. [4]

[1] مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة ، يومي 15/16 نوفمبر 2011 ، ص02

[2] ايت عيسي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،العدد 06 ، 2009،ص274

[3] **المادة 04 من القانون :01 -18** المؤرخ في 12 /12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 77 ، الصادرة في:15- 12 2001 ص 06 .

[4] **المادة 05 من القانون 01 - 18** المؤرخ في 12 / 12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية الجزا ئرية ، العدد 77 ، الصادرة في :15 - 12 2001 .،ص08

-يقصد بالمؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري[1].

-يقصد بالمؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عمال ولها رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري.[2]
و يمكن توضيح ما تضمنه القانون رقم 18 - 01 من خلال المواد 07 - 06 - 05 في الجدول التالي:

الجدول رقم 09 : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال(دج)	الحصيلة السنوية(دج)
متوسطة	50إلى 250 عامل	200 مليون إلى 02 مليار	100 مليون إلى 500 مليون
صغيرة	10 إلى 49 عامل	اقل من 200 مليون	اقل من 100 مليون
مصغرة	10 إلى 09 عامل	اقل من 20مليون	اقل من 10 مليون

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما ورد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 01 - 18 ، ص ص 08 - 09

و بناءا على ما سبق تمكن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها :كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية الزراعة ، الصناعة ، التجارة و الخدمات وتتمتع باستقلالية الملكية و الإدارة ولها حصة محدودة في السوق ومحلية النشاط ، و التي يتراوح عدد العمال فيها بين 1 إلى 250 عامل يتراوح رقم أعمالها السنوي ما بين 20 مليون و 02 مليار، وتتراوح حصيلتها السنوية ما بين 10 إلى 500 مليون دج ، بالإضافة إلى استخدامها كافة الأساليب الجديدة في الإنتاج و الإدارة وتقسيم العمل[3] .

ثالثا - اسس (معايير) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :
يعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نوعين من المعايير :معايير كمية وهي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات في الأحجام المختلفة للمؤسسات ، ومعايير نوعية وتهتم بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية ، استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل التكنولوجية أو التقنية المستخدمة.
1 - المعايير الكمية :تنقسم المعايير الكمية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى معيارين هما:
1-1- المؤشرات الاقتصادية والتقنية :من ضمن هذه المؤشرات :عدد العمال ، حجم الإنتاج ، التركيب العضوي لرأس المال ، القيمة المضافة ، حجم الطاقة المستغلة .[4]

---

[1] **المادة 06 من القانون 18 - 01 :** المؤرخ في 12 /12 / 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية الجزا ئرية ، العدد 77 ، الصادرة في: 15 - 12 2001 .،ص08

[2] **لمادة 07 من القانون 18 - 01 :**المؤرخ في 12 /12 / 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ، الجريدة الرسمية الجزا ئرية ، العدد 77 ، الصادرة في:15 - 12 2001 .،ص08

[3] رابح خوني ورقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، ايتراك للطباعة و النشر والتوزيع ، القاهرة، 2008 ،ص12

[4] محمد الصغير قريشي ، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 09 ، 2011 ، ص 170 .

1-1-1 حجم العمال :ويعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يعتمد على عدد العمال في التمييز بين المؤسسات الاقتصادية ، ومن بين مميزاته نذكر ما يلي[1] :

-البساطة وسهولة المقارنة بين المؤسسات.
-الثبات النسبي حيث لا يتأثر بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة التضخم و الانكماش.
- توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

و تنقسم المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى ثلاث أنواع وهي[2] :

- المؤسسات الاقتصادية الكبرى :وهي التي توظف أعداد هائلة من العمال يتجاوز عددهم الآلاف أو مئات الآلاف في بعض الأحيان.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، و المؤسسات المصغرة وتوظف بين 10 عمال و 500 عامل على الأغلب.
- المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي :تشترك هذه المؤسسات المصغرة في خاصية واحدة تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية ويستعين ببعض العمال عند الحاجة ، شرط أن لا يزيد عددهم عن 10 عمال.

إلا أن هناك انتقادات وجهت لهذا المعيار ، أهمها أن هناك اختلافا واسعا بين الدول فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار ، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية[3] :

- المستوى التكنولوجي المستخدم و الذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية ، فبينما كانت المؤسسات الصغيرة تتسم بالمهارة اليدوية وتعتمد بصورة أساسية على إمكانيات العامل فقط ، أصبح الآن متاحا استخدام تكنولوجيا حديثة في المؤسسات الصغيرة ومنه حجم العمالة يتضاءل بالمقارنة بالمؤسسات التي لا تستخدم هذه التكنولوجيا ولكن في الغالب يتراوح العدد بين 10 (إلى 50 عامل)وهو المطبق في معظم الدول النامية ولكن في الدول المتقدمة صناعيا نجد أن هذا الرقم يبدأ من 100 إلى 500عامل.
- الاعتماد على بيانات العمالة المأجورة فقط وإغفاله للعمالة الأسرية بدون أجر و العمالة المؤقتة و الموسمية ، وذلك على الرغم من انتشارها في نطاق المؤسسات الصغيرة.

2-1-1 أحجام كل من الطاقة المستعملة ، الإنتاج والقيمة المضافة[4] :يمكن اعتبار حجم الطاقة المستعملة ، حجم الإنتاج وحجم المبيعات و القيمة المضافة إحدى المعايير التي تميز المؤسسات من حيث حجم النشاط وقدراتها التنافسية في الأسواق .

2-1 - المؤشرات المالية و النقدية :تكمن المشكلة هنا في تحديد المقصود برأس المال ، هل هو رأس المال المستثمر من ثابت وعامل ؟ أو هو رأس المال الثابت فقط ؟ كذلك في حالة المقارنة بين الدول باختلاف قيمة النقود من دولة لأخرى بل حتى في الدولة الواحدة من فترة لأخرى بسبب التضخم [5]، ومن ضمن هذه المؤشرات نذكر منها:

✓رأس المال المستثمر :أن معيار رأس المال المستثمر هو من المعايير الأساسية لتحديد حجم المؤسسة ، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا لهذا المعيار بأنها" :تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصى معينا يختلف باختلاف الدولة و درجة النمو الاقتصادي التي بلغتها "ويقصد

---

[1] :قراوي احمد الصغير ونذير عبد الرزاق ، **إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة**،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزيبان"حركية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتكارات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، تكوين"، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،12 / 13أفريل 2004 ،ص. 04

[2] جالي سينسرهل ، ترجمة بطرس حليبا ، **منشآت الأعمال الصغيرة"اتجاهات الاقتصاد الكلي"**، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، دون ذكر سنة النشر ، ص40

[3] برني ميلود ، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكويت SGB بسكرة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007/ 2008 ،ص 04 .

[4] غبولي احمد ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة - الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 - 2010 ،ص 07.

[5] رقية حساني ، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة.2008-2009 ،ص 14 .

برأس المال المستثمر رأس المال طويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة [1]، وعليه فهو يعتبر عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .

✓معامل رأس المال/العمل(تكلفة فرصة العمل) : [2]يعتبر كل من معيار رأس المال و العمالة من المعايير المستخدمة لتحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ، إلا أن استعمال كل واحد منهما على حدى يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة ، فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس مالها مرتفعا نسبيا ، ومنه تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة وحسب معيار العمالة ، لذا وجد معيار(معامل رأس المال/العمل) الذي يمزج بين المعيارين و الذي يعبر عن حجم المال المستثمر K بالنسبة لكل وحدة واحدة من العملL ، والناتج يعني حجم الاستثمار اللازم لتوظيف عامل واحد في المؤسسة ، وغالبا ما يكون هذا العامل منخفضا في المؤسسات المنخفضة رأس المال مثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومرتفعا في المؤسسات الكبرى التي تحتاج رأس مال مرتفع[3] .

✓رقم الأعمال(قيمة المبيعات :)يستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الدول المتقدمة حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية ، إلا أن هذا المعيار تتخلله بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ، لذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي وليس الاسمي لرقم الأعمال ، كما تواجهه صعوبة أخرى تتمثل في خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية وهذا ما يؤكد بان هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف[4] .

2 - المعايير النوعية :تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة من حيث[5] :

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محليا ، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيرا نسبيا.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة ، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة و التنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبيا.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة و العمال.

و تنقسم المعايير النوعية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي_:[6]

أ - المعيار القانوني :وينقسم إلى:

✓الملكية :يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها ، وتتميز معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالملكية الفردية ، حيث أن معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال ، وقد تكون ملكيتها عامة أو مختلطة .

✓الاستقلالية :تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة مالية بنسبة معينة ومحددة عن أي تكتلات اقتصادية .

ب - المعيار التنظيمي :وينقسم إلى:

✓الحصة من السوق :تتميز الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمحدودية على اعتبار أنها مؤسسات تنافسية وليست احتكارية ، وذلك للأسباب التالية :

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.
- ضآلة حجم رأس المال.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1993 ،ص16

[2] فتحي السيد عبده أبو سيد احمد ، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2002 ، ص49

[3] بريش السعيد و بلغرسة عبد اللطيف ، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 18/17 أفريل 2006 ، ص ص 320 -321 .

[4] برني ميلود ،**مرجع سابق**،ص05 .

[5] رايس حدة ونوي فطيمة الزهرة ، **مرجع سابق** ،ص04

[6] رابح خوني ورقية حساني ، **مرجع سابق** .ص 22.

- محلية النشاط :أي أن الإنتاج غالبا ما يكون موجها للأسواق المحلية و التي تتميز بضيقها.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتماثلها في الإمكانيات و الظروف.

✓الإدارة و التنظيم :تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوجود إدارة بسيطة تفتقر غالبا إلى الأصول العلمية أو تدار بواسطة فرد هو صاحب المؤسسة بدلا من الاعتماد على هيكل إداري متخصص .

✓كمية الإنتاج :تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصغر كمية الإنتاج نظرا لصغرها وقلة إمكانياتها لارتباط معظمها بالأسواق المحلية .

✓محلية النشاط :أي يقتصر نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه ، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع ، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة ، أي الإنتاج يكون موجه للأسواق المحلية بشكل رئيسي ، مع قابلية امتداد أنشطتها وبيع منتجاتها في الداخل و الخارج .

الفرع الثاني : اهمية و اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعامة الأساسية لكثير من الاقتصاديات خاصة البلدان النامية اداة للبناء الاقتصادي

اولا : **اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

نظرا للخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى.تتركز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي[1]:

-تعتبر أداة هامة لخلق فرص العمل من خلال إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية ، مما يسمح باستغلال الكفاءات و التجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع ومنه امتصاص البطالة.

-هي صناعة مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة.

-تقلل من هجرة العمال عند إقامتها في الريف أو المدن الصغيرة مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا و اجتماعيا.

-تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثلاث أرباع الحجم الاقتصادي و التجاري في كثير من دول العالم ، حيث أنها تمثل 90%تقريبا من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين 60% - 50% من القوى العاملة في العالم[2].

-تعتبر إحدى الآليات لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي.

-التوسع في انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخدم هدف العدالة في توزيع الدخل ، فحاجتها إلى إمكانيات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المؤسسات ، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة.

-تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا ، لان إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة اقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ومنه فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع[3] .

-للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور مهم في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، مما يساعد على تطوير الفنون الإنتاجية المحلية ودفع هذه المؤسسات إلى مواقف تنافسية جيدة[4] .

-تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر ، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة وبيروقراطية لا يوفر هذه الفرص بالشكل المطلوب .[5]

---

[1] آيت عيسي ، **مرجع سابق** ،ص 275 .

[2] ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة ، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها** ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأردن، 2006 ، ص 05 .

[3] عبد الكريم سهام، **الشراكة الاجنبية كاداة لتاهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 19 / 18 أفريل 2012 ، ص ص 03 - 04 .

[4] محمد هيكل ، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** ، مجموعة النيل العربية ، مصر، 2002 ،ص 16.

[5] سعاد نائف برنوطي ، **إدارة الأعمال الصغيرة(ابعاد للزيادة)**، الطبعة 03 ، دار وائل للنشر، 2010 ،ص 62 .

ثانيا : أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أدي ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق أهداف ساهمت في رفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية وذلك من خلال:[1]

- تمكن فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة لكنها لا تمتلك القدرة المالية الإدارية لتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- ترقية روح المبادرة الجماعية باستحداث أنشطة سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا حياد أنشطة يتم التخلي عنها لأي سبب كان كالصناعات التقليدية.
- يمكن ان تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم كما نشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للأدلة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جزاء الإفلاس لبعض المؤسسات أو بفعل تقليص لعمالته فيها جزاء إعادة الهيكلة.
- استحداث فرص عمل جديدة من خلال المطالب الاجتماعية للشغل.

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها.

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص تميزها ، كما ان تصنيفها يعتمد على معايير سوف نتطرق لها في هذا المطلب .

الفرع الاول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عددًا من السمات الخاصة التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة ، في مقدمتها المرونة التي تسمح له بمواجهة حالات الكساد الناجمة عن نقص الطلب السوقي بدرجه أكبر من المؤسسة الكبيرة التي تظل مثقلة بعبء النفقات الثابتة والمرتفعة.
ويمكن أن نلمس هذه الخاصية في السمات التالية[2]:
أولا -سهولة وبساطة التنظيم :إن تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من الأمور الغير معقدة ، إذ يتم في وقت قصير ويتحقق عنه عادة :

---

[1] فريد راغب النجار ، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم دليل رجال الأعمال والمهن الحرة والاستثمارات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر , 1999، ص 10

[2] بوزاهر صونيه ، **دور الانترنيت في العملية التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. قسم علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر -بسكرة 2007 ص ص 10 ، 11.

- وضوح الإجراءات وسهولة وبساطة النماذج والسجلات المستخدمة في المؤسسة.
- وضوح القواعد والأسس التي يلتزم بها العاملون في أداء أعمالهم.
- إمكانية إعداد الهيكل التنظيمي بسرعة وسهولة تعديله.
-التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المؤسسة.

ثانيا - تدني حجم رأس المال :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضآلة النسبية لرأس المال وصغر ومحدودية حجمه ويتم تقديمه من أصحاب المؤسسة سواء في شكله العيني أو النقدي مما يقلل من الضغوط المالية للبنوك و المؤسسات التمويلية الأخرى.

هذه الخاصية تمنح أيضا ملائمة لأنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وكذا ملائمة لأصحاب هذه المشروعات فتدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشاريع نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة بالمشروعات الكبيرة

.ثالثا -ارتباط الجانب الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجانب الاجتماعي :فهي كثيرا ما ترتبط بالعائلة فتوفر فرص عمل لأفرادها ، كما يساهم في تعبئة مدخراتها بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى ، إضافة إلى أنها تنتشر في جميع البلدان النامية على أطراف القرى وفي المدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء ، لذا فإن تنميتها تساهم في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي.

رابعا -بساطة التقنيات المستخدمة ومحلية الخامات المرتبطة بها :فهي مكثفة العمل نسبيا وتستخدم تقنيات بسيطة ومهارات عماليه متواضعة ، بالإضافة إلى هذا فإنه غالبا ما تكون الخامات متوفرة محليا ، ولقد ثبت أنها بتقنياتها البسيطة كانت في بعض الحالات أعلى إنتاجية من المؤسسات الكبيرة

خامسا- سهولة الإدارة :إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهلة نسبيا في إدارتها ، لتميزها ب :

-إمكانية متابعة العمل وتقييم الأداء بشكل دوري ، مما يمكن من تفادي كثير من الأخطار أو علاجها قبل تفشيها

-الآتصال الدائم بين إدارة المؤسسة والعاملين ، مما يسهل عملية التعرف المستمر على مشاكلهم وأساليب أدائهم للأعمال.

- سهولة تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها.

سادسا - المعرفة الجيدة للأسواق :يتميز سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضيقه وعدم اتساعه وانه موجه لفئة محدودة ، مما يتيح لهذه المؤسسات المعرفة الشخصية بعملائها واحتياجاتهم وطلباتهم ، إمكانية دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيها ، مما يخلق نوع من التواصل والاستمرارية ويعمق العلاقات المباشرة بين المؤسسة وعملائها ، مما يزيد من قدرتها على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته ، ومنه الاستفادة من معظم مراكز البحوث و المعلومات و التدريب المتاحة في السوق و التي تشكل وفرات خارجية بالنسبة لها دون الحاجة إلى إنشاء مراكز بحث وتطوير أو معلومات أو تدريب خاصة بها .[1]

الفرع الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة بالاعتماد على المعايير التالية[2]:

-الشكل القانوني.

-طبيعة المنتجات.

أولا - التصنيف حسب الشكل القانوني :أن تحديد شكل ملكية المشروع هو من أهم القرارات الواجب اتخاذها للقيام بمشروع صغير أو متوسط ، ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

[1] نبيل جواد ، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان، 2007 ،ص85

[2] غبولي احمد ، مرجع سابق،ص20 .

الشكل رقم 02:الأصناف القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

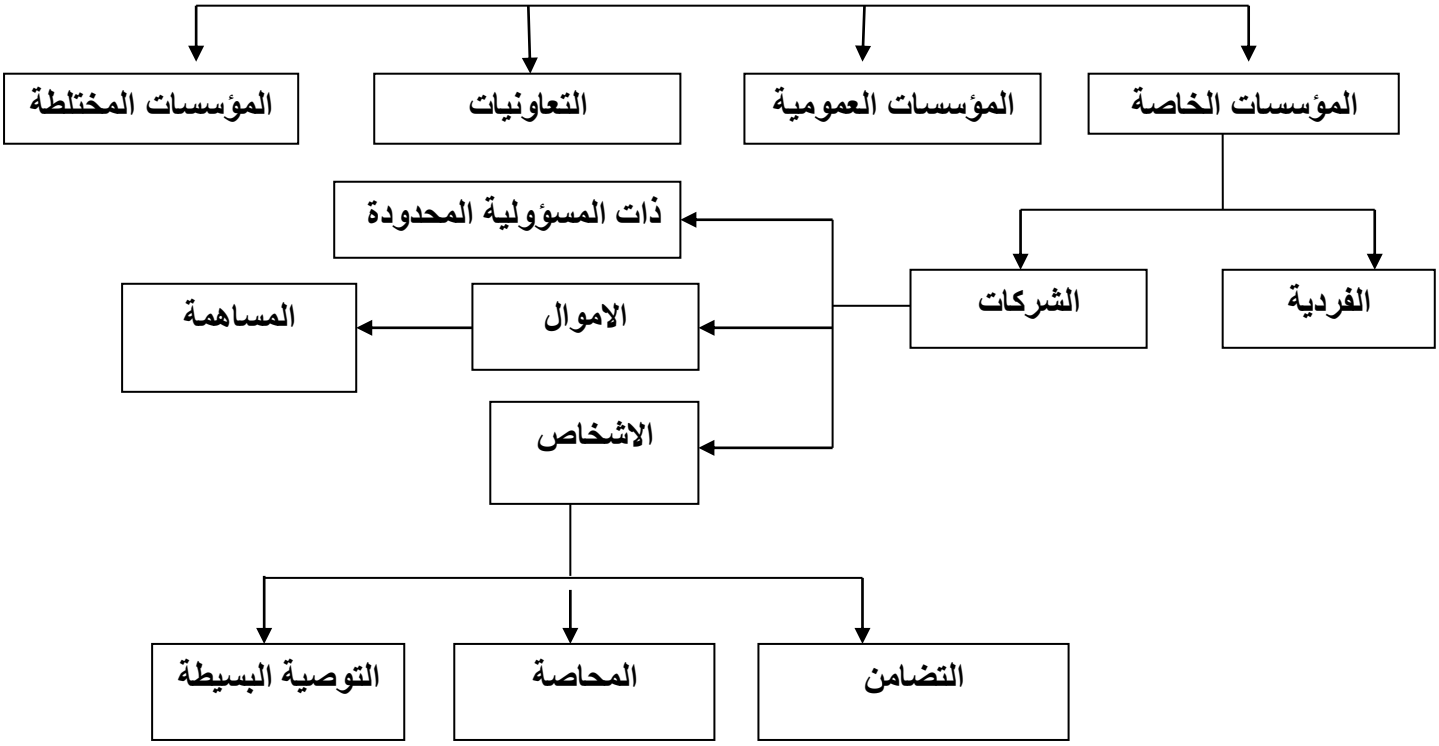

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:
-رابح خوني ورقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة، 2008 ،ص62

المؤسسات العمومية :هي المؤسسات التابعة للقطاع العام ، وتخضع لجميع الاجراءات (إعفاءات ، تسهيلات.)...

✓**التعاونيات** :هي من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية ، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

✓**المؤسسات المختلطة :**تشترك فيها الملكية العامة و الخاصة.

✓**المؤسسات الخاصة :**وهي مؤسسات تخضع للقانون الخاص ويمكن إدراجها إجمالا ضمن صنفين[1] :

-المؤسسات الفردية :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لشخص واحد وهو المسؤول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط.

-الشركات :هي عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين و اقتسام ما ينشأ عن هذا العمل من ربح أو خسارة[2]،

وتصنف إلى ثلاثة أنواع:

- شركات الأشخاص :وهي التي تقوم على أساس الاعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة ، وهي ثلاث أنواع:
  - شركة المحاصة :وهي شركة مؤقتة يتفق شخصان أو أكثر على إنشائها بهدف القيام بنشاط تجاري مؤقت وتنتهي الشركة غالبا بانتهائه .
  - شركة التضامن :وهي الشركة التي يباشر فيها الشركاء باسمهم جميع الأنشطة الاقتصادية[3] .

[1] غبولي احمد ، **مرجع سابق**،ص20

[2] الياس ناصيف ، **الشركات التجارية** ، الجزء الثاني، عويدات للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان، 1999 ،ص15

[3] نادية فوضيل ، **أحكام الشركة طبق للقانون التجاري الجزائرية** ، دار هومة ، الجزائر، 1997 ، ص101

○شركة التوصية البسيطة :هي شركة أشخاص تنقسم فيها الملكية إلى فئتين هما :فئة الشركاء المتضامنين ، وفئة الشركاء الموصين الذين يساهمون بقسط من رأسمال الشركة ، وتنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصتهم الرأسمالية ولا يتحملون المسؤولية المالية في حالة الخسارة و الإفلاس إلا بمقدار حصتهم فقط[1].

●شركة ذات المسؤولية المحدودة :هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية و الاتفاقيات الواردة في عقد الشركة ، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى[2].

●شركات الأموال(المساهمة) :وهي التي تقوم على الاعتبار المالي و الأهمية فيها فيما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال.

ثانيا ـ التصنيف حسب طبيعة المنتجات :حيث تصنف المؤسسات إلى الفئات التالية[3] :

-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :ونقصد بالسلع الاستهلاكية السلع النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي كالأغذية و الألبسة وغيرها وندخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية :الصناعة الغذائية ، الصناعات الفلاحية ، صناعة النسيج و الجلود ، وصناعة الورق و أنواعه.

-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية :وتضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو مواد البناء وتدخل هذه المنتجات ضمن الصناعات التالية :صناعة مواد البناء ، المحاجر و المناجم ، الصناعات الميكانيكية ، الصناعات الكيميائية.

-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :وهي صناعات تحتاج إلى أموال كبيرة وعمالة مؤهلة فهي تمارس عملية تجميعية وتركيبية فقط انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي لقطع غيار مثلا ، وإنتاج بعضها ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.

إضافة إلى هذه الأنواع هناك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية و التي تتميز باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وعلى عدد قليل من التجهيزات في تنفيذ عملها ، وهي موجهة لتغطية الطلبات اليومية أما لإنتاج المواد كالورق والجلد أو إنتاج خدمات أو صناعة تقليدية فنية.

المطلب الثالث : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معوقات تمويلها .

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات كثيرة مما يعرقل تطورها ومساهمتها بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و هذا ما يستدعينا في هذا المطلب عن معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عن الهيئات الداعمة لها و التي تمكنها من تحقيق اهدافها .

الفرع الاول : الهيئات والمنظمات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فرض حتمية وضرورة إنشاء هيئات عديدة تمكن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها.

أولا :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات ولصناعات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنة 1994 ، فتم بذلك إنشاء أول وزارة تخص هذا القطاع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 المؤرخ في 1994/07/18 ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ابتداء من سنة2003

إلى غاية 2010 ليتم بعد ذلك دمج وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية ، تحت وزارة واحدة هي :وزارة الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية

---

[1] عبد الغفور عبد السلام و اخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001 ، ص34 **-** 33

[2] رقية حساني ، **مرجع سابق** ، ص31

[3] غدير احمد سليمة ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007 ،ص ص 12-13 .

الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي الرئاسي رقم 149/10 المؤرخ في 2010/05/28 [1]، حيث تتمثل مهامها فيما يلي[2] :

-حماية طاقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها.
-ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها.

- ترقية الشراكة و الاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
-اعداد استراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
-ترقية المناولة و التعاونين الدولي و الجهوي في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
-تحسين وتسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج و الخدمات.
-القيام بالدراسات القانونية وتنظيم القطاع و الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها.
-تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة عن طريق وضع برنامج تأهيل يتناسب معها.
-تحسين المنظومة الإعلامية ومتابعة نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ونشر المعلومات الاقتصادية.
-تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطة.
-تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل تحت وصاية الوزارة ، نلخصها فيما يلي:

1.**المشاتل "محاضن المؤسسات :**هي مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، وتتخذ الأشكال التالية[3]:

-المحضنة :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
-ورشة الربط :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المتوسطة و المهن الحرفية.
-نزل المؤسسات :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

حيث تكلف هذه المشاتل بثلاثة مهام بهدف تشجيع ودعم وتنظيم المؤسسات كما يلي[4] :

-استقبال ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة و أصحاب المشاريع لمدة معينة.
-تسيير و انجاز المحلات.
-تقديم إرشادات خاصة.

2.**مراكز التسهيل :**وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تعمل على دعم مؤسسات القطاع من خلال المهام التالية[5] :

-دراسة الملفات و الإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
-مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين و التسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
-دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية وتسويق التكنولوجيا و الابتكار.

3-**المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة اخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه نذكر ما يلي [1]:

---

[1] غبولي احمد، مرجع سابق،ص. 48

[2] **المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 109/2000** المؤرخ في 2000/07/11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42 ،الصادرة في 2000/07/16 ص ص 07/06 .

[3] **المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03** المؤرخ في 2003/02/25 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 13 ،الصادرة في 2003/02/206 ص 14.

[4] **المادة 04 ، المرسوم التنفيذي رقم 78/03** ، مرجع سابق،ص14

[5] **المادة 04 ، المرسوم التنفيذي رقم79/03** ، المؤرخ في 2003/02/25، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 13 ، الصادرة في2003/02/26 ، ص19

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركات الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية انشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

4- المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة :هو جهاز يتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة ، يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين مهامه نذكر ما يلي[2]

-اقتراح كل تدبير من شانه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.

-تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة فيما بينها.

-انجاز كل عمل أو دراسة من شانها المساهمة في ترقية المناولة في الأسواق الوطنية والأجنبية.

-العمل على ترقية ، تطوير وعصرنة المنظومة الإعلامية لتمكين المؤسسات الكبرى و المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال المناولة من التعارف فيما بينهم.

5- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : هو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ذات أسهم تخضع للتشريع المعمول به ، حيث بدأ نشاطه بصورة رسمية في مارس 2004 طبقا للمرسوم الرئاسي رقم134 / 04 المؤرخ في 2004 / 04 / 19 ، وهدفه ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة ، توسيعها وتجديدها

ومن بين مهامه نذكر ما يلي[3]:

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثماراتها في المجالات التالية : إنشاء المؤسسات ، تجديد التجهيزات ، توسيع المؤسسة ، اخذ مساهمات.

-إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة.

-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

-إعداد اتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية.

-يكمن ضمان الصندوق الذي يحتمل ان يمنحه المقترض إلى القرض في شكل ضمانات عينية أو شخصية.

6- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، موضوعة تحت وصايا الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تعتبر اداة للدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث اسندت لها المهام التالية:[4]

- تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- التنسيق مع الهيئات المعنية ، بين مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلومات دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- وضع إستراتجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج.

---

[1] **المادة 03 ، المرسوم التنفيذي رقم 80/03** ، المؤرخ في 2003/02/26 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 13 ، الصادرة في :2003/02/26 ،ص 22

[2] **المادة 03 ، المرسوم التنفيذي رقم188/03** ، المؤرخ في2003/04/22 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 29 ،الصادرة في :2003/04/23،ص09

[3] غبولي احمد، **مرجع سابق**، ص55

[4] قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006 ، ص 105 .

- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الإيجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي.
- بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن تستفيد منها للتطوير في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح و المساعدة.
- إنشاء مشاتل" حاضنات أعمال "وهي مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق.

ثانيا :الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المتخصصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها[1]:

1-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال انشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات ، وقد انشأت سنة1996 ، ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الانشطة العملية للوكالة ، وتقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة انشاء المشروع المصغر في مرحلة الاستغلال ، ومن بين أهداف الوكالة نذكر:

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومراقبة الشباب في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- تبليغ الشباب المستفيدين من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع .
- توفير كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والقانوني والتنظيمي والتقني تحت تصرف الشباب والمتعلقة بممارسة أنشطتهم.

وتلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الدور التالي في تطوير المؤسسات المصغرة:

منذ انطلاق نشاطات الدعم والتوجيه للوكالة اعتبارا من أواسط 1997 وحتى نهاية 2001 تلقت الوكالة حوالي 146 ألف مشروع مصغر يتوقع أن تستقطب 416 ألف وظيفة وقد سلمت خلال نفس الفترة130 ألف شهادة تأهيل لأصحاب المؤسسات المصغرة ، ووافقت البنوك على تمويل حوالي 44 ألف مؤسسة بغلاف مالي قدره 52 مليار دينار ضمن تقديرات لمخصصات استثمارية تصل الى 81 مليار دينار بمناصب شغل تفوق 109 ألف منصب عمل ، وبلغت الجهود الفعلية للاستثمارات المنجزة حوالي 63 مليار دينار جزائري خلال الفترة1997 -2001 وعدد المؤسسات الممولة بلغت 38 ألف مؤسسة مصغرة ومناصب شغل فعلية بلغت 107ألف منصب شغل وقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة الممولة في إطار الوكالة لسنة 2005 حوالي 69633تستغل 196123 عامل.

2-وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI :

أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSIالاستثمار كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في1993 ، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت2001 ، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 7من القانون الذي ينص على ما يلي :"تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها." ولقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

[1] محمد فوجيل ومحمد حافظ بوغاية ن موافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، **ملتقى حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** 18 و 19 افريل 2011 ص 8.

- ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها.
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة.
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة .

ويظم الشباك الموحد للوكالة كافة الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار ، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات ، حيث تضم الوكالة ممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية مباشرة بالاستثمار ، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري ، مديريات الضرائب ، الوكالات العقارية ، ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها ، ومديريات السكن والتعمير ، مديرية التشغيل ، مديرية الخزينة ، البلديات المعنية ، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وضمان اللامركزية في إنجاز المشاريع على مستوى الولايات التابعة. كما تحتوي الوكالة على صندوق لدعم الاستثمار وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات جبائيه وجمركية وتغطية تكاليف القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

3-الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI :

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب الاستثمارات الأجنبية والوطنية فقد انشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة2001 بموجب المرسوم رقم01 /03 المتعلق بتنمية الاستثمارات ، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة الى 30 يوم بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة – وكالة ترقية ودعم الاستثمار –التي حلت محلها ، وأوكلت إلى الوكالة المهام التالية:

ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب .
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار .
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار .

وقد بلغت حصيلة المشاريع المصرح بها في إطار الوكالة لسنة 2005 :2255 مشروع تشغل حوالي: 78951عامل.

4-صندوق ضمان القرض :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بصعوبة تقييمها وانخفاض رأس مالها ومحدودية الضمانات الخاصة العينية منها التي تقتصر على الأصول الشخصية للمقاول ، كما أن مصير المؤسسة مرتبط بالخصائص الشخصية لهذا المقاول ، هذه العوامل صعبة من مهمة البنوك التجارية في تقييم وتقدير الأخطاء الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات مما أدى إلى عزوف البنوك عن تمويل هذا النوع من المؤسسات ، ولحل هذه المشكلة قامت الحكومة بإنشاء صندوق ضمان القرض وهو عبارة عن مؤسسة مالية تأخذ عن عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في الصندوق.

والشيء الذي عزز إنشاء الصندوق هو غياب مؤسسات مالية متخصصة في تلبية حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- فبموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 تم إنشاء صندوق ضمان القروض

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن هذا الإنجاز يعتبر انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ويتولى الصندوق ما يلي:
- التدخل لمنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية :إنشاء المؤسسات ، تجديد التجهيزات ، توسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به .
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة .
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

5-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة[1] :

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغ ر، وهي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يمتلكون الأموال الضرورية لذلك ، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناءا على التوصية المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 .
وتتمثل المهام الأساسية للوكالة في:
- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما .
- دعم ، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم .
- منح سلف بدون فوائد .
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم .
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون ، مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة ، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

6 -لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية :[2]

أنشأت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشاريع وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة1994 ، إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي13000 مشروع ، ويتوقع أن يستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد انجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية.

7-وكالة التنمية الاجتماعية[3] :

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان ومن أهم وظائفها نذكر:

- ترقية وتطوير الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة .

---

[1] سليمان ناصر وعواطف محسن ، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة** ، ملتقى دولي ثاني حول المالية الإسلامية ، جامعة صفاقس ، تونس،27 و 29 جوان 2013، ص 7،6.
[2] سليمان ناصر وعواطف محسن ، **مرجع سابق** ، ص 8 .
[3] **مرجع سابق** ، ص 9.

- تكوير وتنمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القرض المصغر الذي يمكن من
- توفير العتاد والأدوات والمواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر ، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن القول إن جميع الهيئات السابقة تشترك في أنها وضعت لتعمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم يد المساعدة لها وحل مشاكلها ، ولكن كل هيئة تختص في جانب معين فمنها من يعمل على توجيه وتأطير ومراقبة القطاع ومنها من يعمل على تنمية الاستثمارات ومنها من يقدم الدعم والتمويل اللازم.

ثالثا :المؤسسات المالية المرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و تتمثل هذه المؤسسات فيما يلي :[1]

1. **البنوك :**تعمل البنوك العمومية على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال ما يلي:
- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك العمومية.
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة بقيمة مضافة كبيرة وموفرة لمناصب العمل.
- مرافقة ودعم المؤسسات ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم.
- تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
- وضع مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة.

2. **الشركات المالية المختلطة :**هي شركة مختلطة جزائرية اوروبية تدعى بالشركة المالية الجزائرية الأوروبية حيث تضم :

- بنك التنمية المحلية.
- القرض الشعبي الجزائري.
- البنك الأوروبي للاستثمار.
- مؤسسة المانية للاستثمار.
- مؤسسات التعاون الاقتصادي الأوروبي.

حيث تتمثل مهمة هذه الشركات في ترقية المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالتدخل في:
- البحث عن مصادر التمويل للمشاريع.
- تقديم دراسات تقنية اقتصادية.
- وضع القروض.
- انجاز دراسات ذات مردودية .

[1] ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم" أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 18/17 افريل 2006 ،ص138 .

الشكل رقم 03 : الهيئات والمنظمات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

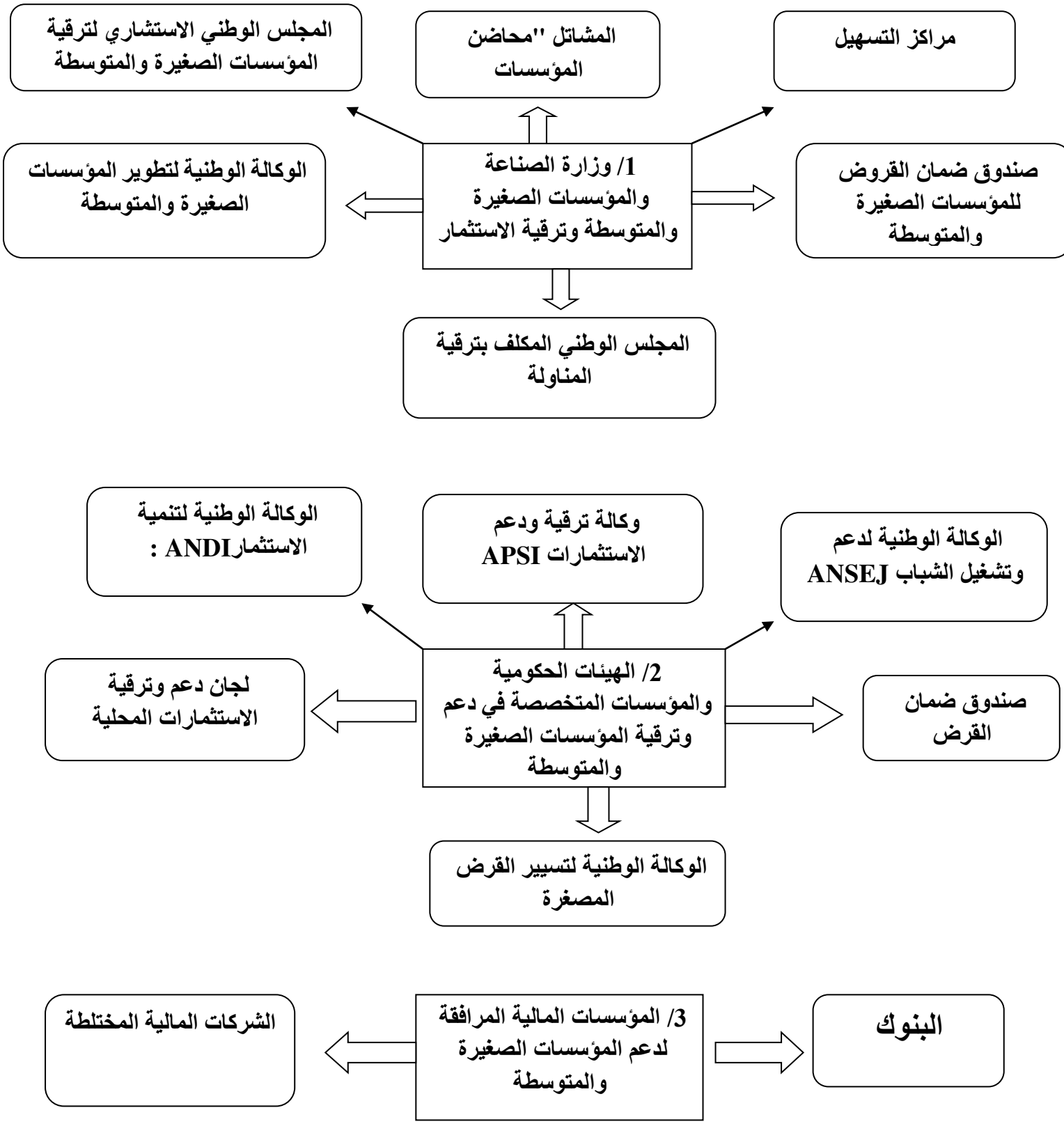

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع السابقة الخاصة الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثاني : معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه هذه المؤسسات مجموعة من المشاكل تختلف من حيث طبيعتها ومدى تأثيرها على مسا رها وتهديدها لوجودها أو احتمالات نموها ، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإمكانيات إيجاد أفضل السبل والوسائل المناسبة لمعالجتها ، وفي هذا الإطار يمكن عرض[1]:

اولا - الخلافات بين الشركاء :

في بعض الأحيان تكون المؤسسة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها وعدم الاتفاق حول الكثير من الأمور كطريقة تسيير العمل ، مما يؤثر بشكل أو بآخر على مصير المؤسسة ، وترجع هذه الخلافات إلى:

- اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية ، الإنتاجية والتسويقية...إلخ.
- الأنانية وحب الذات.
- الاتّكالية واللامبالاة.
- الإكثار من المسحوبات الشخصية.

وتؤدي هذه النزاعات إلى الاهتمام بالأمور الشخصية واهمال العمل ، وقد تتراكم إلى حد تهديد بقاء المؤسسة

ثانيا - مشاكل تمويلية :

تأتي مشكلة التمويل من أهم المعوقات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند تأسيسها أو أثناء نموها ، وتتمثل مصادرها التمويلية في رؤوس الأموال الخاصة ، الديون والقروض البنكية ، ويبقى السبيل إلى التمويل من بين العوامل المعرقلة لمسار إنعاشها وتنميتها ، ونذكر منها:

- صعوبة الحصول على القروض البنكية بسبب إحجامها عن التعامل مع هذه المؤسسات ، لنقص الضمانات.
-مركزية القرار لمنح القروض.
-عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان الموجه لهذا القطاع وغيره من القطاعات حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية النشاط؛
-صعوبة تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات بالنسبة للبنوك التجارية ، مما يؤدي بها إلى العزوف عن تمويلها.

ثالثا -مشاكل تسويقية :وتتمثل في

- تضارب القوانين والتشريعات الحكومية ، وتغيرها من حين إلى آخر.
- ارتفاع تكاليف القيام بدراسة السوق مما يؤدي إلى عدم وجود بيانات حديثة عن السوق ومتطلبات الزبائن
- قيام أصحاب هذه المؤسسات في أغلب الحالات بالبيع بمفردهم دون الاهتمام بتطوير أساليب البيع أو محاولة رفع المبيعات من خلال اللجوء إلى الموزعين ذوي الخبرة العالية عن الأسواق ومتطلبات الزبائن.
- والملاحظ أن مشكل التسويق له التأثير المباشر على تنافسية المؤسسة ، مما يفرض عليها ضرورة دراسة وضعيتها ومركزها التنافسي واللجوء إلى مختلف الأساليب التي من الممكن أن تحسن وضعيتها ازاء تغيرات المحيط ، إضافة إلى العمل على إيجاد المزايا التنافسية التي يمكن أن تجعلها أكثر صلابة لمواجهة مختلف التغيرات.

المبحث الثاني : مؤشرات التحليل المالي المعتمدة لاتخاذ القرار

لاتخاذ القرار تعتمد البنوك على التحليل المالي من خلال دراسة مؤشرات التحليل المالي ولهذا اعتمدنا في هذا المبحث على تعريف اتخاذ القرار ومراحله ، التحليل بواسطة النسب المالية ، التوازن المالي ، الجداول المالية لاتخاذ القرار .

[1] موسي سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الاستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة 2013 ص ص19، 20.

المطلب الأول: تعريف اتخاذ القرار ومراحله.

يعتبر اتخاذ القرار من اصعب الامور التي يواجهها المسيرون إذ ان القرار يعتمد على عقلانية متخذه ونجاح او فشل عملية اتخاذ القرار يعود متخذ القرار .

الفرع الاول : تعريف اتخاذ القرار

تشكل عملية اتخاذ القرار أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة ككل وتعتبر أساسية في نجاحها أو فشلها بصفة عامة فهذه العملية هي أساس نجاح كل النشاطات الإدارية ومن هنا نتطرق الى تعريف اتخاذ القرار ومراحله
الفرع الاول : تعريف اتخاذ القرار

- القرار هو عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة.[1]

- القرار هو "اختيار أنسب و ليس أمثل البدائل المتاحة أمام القرار لإنجاز الهدف أو الأهداف الموجودة أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب"[2]
- عملية اتخاذ القرار هي : " الاختيار من بين مجموعة من البدائل وتتضمن عملية اتخاذ القرارات الإدارية صنع قرارات داخل النسق التنظيمي ، يقوم به هؤلاء المسؤولون عن الأنشطة المكونة لوظائف الأطراف المشاركة في العمل ".[3]

- عملية اتخاذ القرار هي: عملية اختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة ، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة.[4]

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن هناك عناصر ضرورية لوجود القرار و هي:
-وجود مشكلة.
-ضرورة الاختبار لأحد البدائل و بأقل تكلفة ممكنة.
-المتابعة و التنفيذ للقرار.
إذن تعتبر هذه العناصر بمثابة عناصر أساسية لقيام القرار حتى يصل إلى تحقيق هدف الإدارة.

الفرع الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرار:

يعتبر القرار الجيد هو ذلك القرار الذي يعتمد في اتخاذه على أسلوب تحليلي منظم ، موظفا جميع البيانات المتوفرة من أجل الوصول إلى البدائل أو الحلول الممكنة لاتخاذ القرار .ولقد أختلفت الآراء حول تحديد خطوات(مراحل)اتخاذ القرار ، وعرض كل منها اتجاها يختلف ويتعارض مع الاتجاه الآخر،فقد قسم (Simonسيمون)و(linderge لنديرج) ثلاث مراحل من السلوك كما حددها(ديل dill) بخمسة خطوات وهناك بعض المفكرين الذين قسموها إلى ست (6)مراحل [5]

جدول رقم 10 : مختلف مراحل اتخاذ القرار

---

[1] زيد منير عبوى، سامي محمد هشام حريز ، **مدخل الإدارة العامة** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص 77 .
[2] محمد عبد الفتاح ياغي ، **مبادئ الإدارة العامة** ، مطابع الفرزدق التجارية ، المملكة العربية السعودية، 1983 ص 84-85 .
3 علي الشرقاوي: **العملية الإدارية وظائف المديرين**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، الطبعة الثالثة , 2002 ، ص 129.
4 عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف: **أساسيات التنظيم وإدارة الأعمال**، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية , 2003 -2004، ص 232.

[5] بوكساني رشيد :**تحليل التكلفة محاسبيا واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول : صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية ، جامعة محمد بوضياف الجزائر، أفريل 2009 ، ص 4

سيمون	ليندبرج	ديل	البنج	فيفتر	ديموك	نايجرو
- البحث والاستطلاع - التصميم - الاختيار	-التعرف على المشكل - تجميع المعلومات - الاختيار	-تحديد الأهداف والأنشطة -البحث عن أساليب عمل وبدائل مختلفة -المفاضلة بين البدائل واختيار واحد منها -تنفيذ القرار -تقييم نتائج تنفيذ القرار	-تحديد المشكل بإيجاد فرضيات حلول للأسباب الأساسية للمشكلة -تعريف محدد للمشكل -اكتشاف بديل مناسب -اختيار أسلوب الحل اللمشكل -التنفيذ	-تحديد المشكل -تحديد جميع البدائل -البحث الاستقصاءأو تحليل الحقائق -مقارنة النتائج -الاختبار	-تحديد المشكل -تعريف الحلول البديلة -تعريف أفضل الحلول -اختبارالقرار	-الاعتراف بالمشكل -جمع المعلومات وتحليلها -البحث عن الوسائل -تحديد البدائل -القرار -التنفيذ -التقييم و المراجعة

المصدر :بوكساني رشيد :تحليل التكلفة محاسبيا واتخاد القرار في المؤسسة الاقتصادية ، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي :صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، أفريل 2009 ص ص 5،6 .

وان أهم النقاط المشتركة بين المفكرين عن مراحل اتخاذ القرار هي كما يلي[1]

1- تحديد المشكل .
2- تحديد مسببات المشكل
3- مرحلة جمع المعلومات.
4 - استعراض الحلول الممكنة.
5 - عملية اختيار البديل.

توضيح مختصر لخطوات اتخاذ القرار :

تحديد المشكلة [2] :

يعتبر تحديد المشكلة بشكل واضح ومحدد من أهم دعامات الوصول إلى قرار سليم يساعد على حل هذه المشكلة ، ولذا يجب التفرقة بين الظاهرة والمشكلة ، فالظاهرة هي شيىء عرضي أو انحراف غير عادي عن الوضع المألوف زيادة أونقصان ، أما المشكلة فهي السبب الحقيقي وراء حدوث الظاهرة.

صياغة النموذج وخلق البدائل:

إن النموذج الموضوع هو تمثيل لمشكلة القرار حيث يتم تحويلها إلى مجموعة رموز رياضية ، عندما

[1] بوكساني رشيد ، **مرجع سابق** ، ص 6 .

[2] الوافي الطيب :**نظام المعلومات وأثره على عملية اتخاذ القرارات** (دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري)، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، عدد 10 ، 2010 ، ص 113 .

.يكون التحليل كميا . [1]
فبعد تحديد المشكل يجب التفكير في حلول مناسبة لها ويمكن التوصل إلى هذه الحلول من خلال : [2]
- دراسة المعلومات والبيانات المتاحة للقائم بالتحليل .
- استخدام أسلوب العصف الذهبي للحصول على أكبر قدر من الأفكار من مجموعة افراد المؤسسة في وقت قصير وذلك من خلال عرض المشكلة عليهم ومطالبتهم بأن يبدو بأفكارهم لحل المشكلة.
- اللجوء إلى المتخصصين إذا عجز القائم على التحليل عن التوصل إلى حلول خلاقة لحل المشكلة .

تقييم البدائل واختيار أفضلها:

النجاح في تقييم البدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحداثة البيانات وعلى مدى وصولها في الوقت المناسب ، ومن الجدير بالملاحظة أن عملية تقييم البدائل تتسم بالمنطق والمعقولية ويتوقف حسن التقييم على اتخاذ القرار الرشيد ، واختيار أفضل بديل تمثل الخطوة الأصعب التي يمر بها متخذ القرار فبعد أن يتم تقييم البدائل يبقى القيام بعملية التفضيل والاختيار بينها ، ويتم ذلك بمقارنة البدائل ثم اختيار البديل الأفضل والأحسن .[3]

تنفيذ القرار:

ما لم يوضع البديل موضع التنفيذ فان القرار لا يعد أكثر من كونه نوايا حسنة تجاه حل المشكلة ويتم وضع البديل موضع التنفيذ من خلال إتباع الخطوات التالية [4]
- تحديد وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الحل المقترح
- وضع جدول زمني لتنفيذ البديل(الحل)المقترح
- تخصيص المهمات للأشخاص اللذين يتولون تنفيذ البديل[5]

المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ القرار.

يرتكز التوازن المالي على مجموعة من المؤشرات سوف نقوم بتناولها في هذا المطلب مع مفهوم التوازن المالي وهذه المؤشرات تتمثل في راس المال العامل Fr ، احتياجات راس المال العامل Bfr ، الخزينة Tn .

الفرع الاول : التوازنات المالية

على المسير أن يوازن بين هدفين أساسين وهما هدف السيولة وهدف الربحية ، وإن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تدني المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهميها ، ومن جهة ثانية ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة وذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى التوظيفات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل ، وان استمرار حياة المؤسسة يستلزم التوفيق بين هذين الهدفين المتناقضين.

ويرتكز التوازن المالي على مجموعة من المؤشرات وهي:

[1] منعم زمزير الموسوي :**اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي** ، دار اليازوري ، 1998 ، عمان ، ص 15 .
[2] جمال الدين لعويسات :**الإدارة وعملية اتخاذ القرار** ، دارهومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 16 .
[3] سالمي ياسين :**الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة** دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع البليدة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق ،غير منشورة ، قسم علوم تجارية ، كلية علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2007 ، ص 47 .
[4] محمد قاسم القريوني :**مبادئ الادارة(النظريات والعمليات والوظائف)**، دار صفاء، الأردن 2001 ، ص 341 .
[5] منعم زمزير الموسوي ، مرجع سابق ،عمان ص 15 .

أولا : رأس المال العامل FR : يعتبر الرأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي ، خاصة على المدى القصير ، وذلك بتاريخ معين. ويتمثل كذلك في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.[1]

و يأخذ رأس المال العامل عدة وضعيات هي :

- رأس المال العامل الموجب : مؤسسة في وضعية مالية جيدة أي لديها فائض من الأموال يسمح لها بمواجهة أي خطر يحتمل وقوعه .
- رأس المال العامل السالب : المؤسسة في حالة خطر أي هناك جزء من الأموال الثابتة يمول الديون قصيرة الأجل فالمؤسسة ليس لها هامش أمان.
- رأس المال العامل المعدوم : المؤسسة ليس لديها فائض مما يصعب عليها مواجهة الأخطار .

ويمكن تقسيم الرأس المال العامل إلى مايلي:[2]

1- رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموع الأصول المتداولة ، لذا يسر بعض المحللين الماليين انه لا داعي لوضع مصطلح أخر بما انه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

- ✓ يعتمد البنك على هذا المؤشر في قرار منح القروض في انه يبين ما اذا كانت المؤسسة تمتلك هامش أمان ام لا ، و ما اذا كانت قادرة على تغطية أصولها الثابتة.
- ✓ الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

2- رأس المال العامل الصافي : هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة ، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي = إجمالي الأصول المتداولة – إجمالي الخصوم المتداولة

3- رأس المال العامل الخاص : هو جزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة وهويتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة ، حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استماراتها. ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

- يعتمد البنك على هذا المؤشر في قرار منح القروض في معرفة ما اذا كانت المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية و ذلك من خلال دراسة ما اذا كانت قيم رأس المال العامل الخاص موجبة .

[1] منير شاكر محمد وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 112.
[2] ناصر دادي عدون ، **تحليل المالي (تقنيات مراقبة التسيير)، مرجع سابق**، ص ص 46 -47.

4- رأس المال العامل الأجنبي : هو مبلغ من الأموال الدائمة الأجنبية المستعملة في تمويل الأصول المتداولة.

او هو ذلك الجزء من الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي – رأس المال العامل الخاص

- ✓ يبين هذا المؤشر ما اذا كانت المؤسسة لها استقلال مالي ام لا ،وما اذا كان هناك احتمالا لتدخل الأطراف الخارجية في سياستها ام لا .

- إن رأس المال العامل الموجب مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير ، ولا يمكن له أن يقيس السيولة على المدى المتوسط والطويل ، والتي تهم البنوك المقرضة التي لها علاقات دائمة مع المؤسسة ، خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل.

إذن كلما كان مبلغ رأس المال العامل موجبا ، كلما كان ذلك مؤشرا على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي (السيولة) والعكس صحيح ، غير أن تدعيم هدف السيولة يؤثر سلبا على مردودية المالية ، لان الاعتماد على الأموال الدائمة في تمويل الأصول المتداولة يعتبر بمثابة التجميد لموارد المالية تتحمل المؤسسة تكلفتها المتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة ، أي الإيرادات المضحى بها لو أن هذه المؤسسة استخدمت تلك الأموال في أحسن بديل اقتصادي.[1]

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل "BFR " هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة ، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري. وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل.[2] ويحسب كما يلي:[3]

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقدية) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

حالات احتياجات رأس المال العامل: لاحتياجات رأس المال العامل ثلاث حالات هي:[4]

1- موجب > 0 : أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل ، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

2- سالب < 0 : هذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي احتياجات لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب نظريا ولكن تطبيقيا على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

3- معدوم = 0 : هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل ، في هذه الحالة تغطي دورة الاستغلال فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال.

---

[1] بوشنقير ميلود، زغيب مليكة، **التسيير المالي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51.
[2] **مرجع سابق**، ص 52.
[3] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 35.
[4] ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 47 -48.

في التحليل المالي عندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة ، كسندات توظيف إضافية تدر أموالا على المؤسسة مثلا ، أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن ...الخ. وإذا كانت قيمة احتياجات رأس المال موجبة ، فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مادام ضمان التسديد موجودا والمتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة وان بعض الموارد المالية منخفضة أو حتى منعدمة التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركية وسرعة نشاط دورة الاستغلال. وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.[1]

ثالثا : الخزينة

هي مجموع الأصول الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلالية ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا.[2]

وتحسب كما يلي:[3] **الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية**

= رأس المال العامل الصافي – احتياجات رأس المال العامل الصافي

من خلال العلاقة الموضحة أعلاه نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وعند تحليل الوضعية نكون أمام ثلاث حالات:[4]

1- **الخزينة الموجبة:** أي رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا بطرح مشكل الربحية وعلى هذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تمديد أجال التسديد للزبائن.

2- **الخزينة السالبة:** في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل إلا انه اقل من احتياجات رأس المال العامل وعليه فان الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة وان المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة، إذن هناك عجز هيكلي.

3- **الخزينة المعدومة (المثلى):** في هذه الحالة نجد أن رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته أو بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة و استحقاقية الديون وهي الوضعية المثلى للخزينة وهي صعبة المنال لان لا تأتي إلا بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة.

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية لاتخاذ القرار.

للنسب المالية عدة انواع يعتمد عليها التحليل سوف نتناولها بالتفصيل في هذا المطلب مع تعريف للنسب المالية

الفرع الاول : تعريف النسب المالية:

[1] مبارك لسلوس ، **مرجع سابق** ، ص34.
[2] بوشنقير ميلود ، زغيب مليكة ، **مرجع سابق** ، ص 53.
[3] **مرجع سابق** ، ص 53.
[4] مبارك لسلوس ، **مرجع سابق** ، ص35.

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال ، وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

وتعرف النسب المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين ".[1]

الفرع الثاني : أنواع النسب المالية:

تقسم النسب المالية إلى ما يلي:[2]

اولا : نسب السيولة.

ثانيا **:** نسب النشاط.

ثالثا : نسب المديونية.

رابعا : نسب الربحية.

خامسا : نسب السوق.

اولا : نسب السيولة : تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتشمل ما يلي:[3]

1- **النسبة الجارية:**

نسبة الجارية = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

النسبة الجارية هدفها قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها ، فإن كانت هذه النسبة المرتفعة يقول مراقب التسيير أن المؤسسة لها فائض في السيولة ، وبإمكان المؤسسة الاستثمار.

يعتمد البنك على هذه النسبة في قرار منح القروض من خلال معرفة قدرة المؤسسة على سداد ما عليها من ديون قصير ة الأجل في تواريخ استحقاقها.

2- **نسبة السيولة السريعة:**

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات) ÷ الخصوم المتداولة

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات جدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 75.
[2] عبد الحكيم كراجة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 171.
[3] **مرجع سابق**، ص ص 171-172.

تقوم نسبة السيولة السريعة باختبار عملية التغطية المتداولة والتي تقدمها الأصول السريعة التحول إلى النقدية وهي أصول متداولة مرتفعة السيولة مثل النقدية وما يعادلها والاستثمارات قصيرة الأجل وحسابات مدينين وتعتبر حسابات المدينون أوراق القبض من أصول السريعة لأنه يمكن بيعها عادة إلى مؤسسة مالية أو مؤسسة مع عمل تخفيض مقابل انتظار هذه الأخيرة لميعاد الاستحقاق. فإن كانت هذه النسبة مرتفعة يقول مراقب التسيير تستطيع المؤسسة تغطية احتياجاتها المتداولة ولها فائض في السيولة، وأن بإمكان المؤسسة الاستثمار دون الاعتماد على المخزونات على خلاف النسبة الجارية التي تعتمد على المخزونات.

3- **النسبة النقدية:**

نسبة النقدية = الأصول النقدية وشبه النقدية ÷ الخصوم المتداولة

هذه النسبة تقيس ما مدى النقدية المتاحة للمؤسسة ، إذا كانت مرتفعة فإن مراقب التسيير يقول إن المؤسسة يمكنها تغطية مصاريفها اليومية ، من تسديد أجور العمال ، عمليات الشراء.....الخ.

ثانيا ـ نسب الأداء أو النشاط : تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات. أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

ويمكن تقسيم هذه النسب إلى مجموعتين رئيسيتين:[1]

1- **نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة :** وتشمل ما يلي :

أـ معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات ÷ رصيد المدينين

بـ متوسط فترة التحصيل = 360 ÷ معدل دوران الذمم المالية

ويقيس هذان المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل. إن مراقب التسيير يقول كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا وأن المؤسسة في حالة جيدة والعكس بالعكس.

تـ معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ رصيد المخزون

ثـ متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 ÷ معدل دوران المخزون

[1] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص32-33.

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون. إن مراقب التسيير يقول كلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

ج - معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة ÷ رصيد الدائنين

ح - متوسط فترة الائتمان = 360 ÷ معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء. إن مراقب التسيير يقول كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستوجهها المنشأة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة.

2 - نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل:

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها. وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة العكس بالعكس.

ومن أهم هذه المعدلات:

أ - معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات ÷ جملة الموجودات

تقيس هذه النسبة مدى فعالية استخدام المنشأة لأصولها لتوليد الأرباح، كلما زاد هذا المعدل فإن المؤسسة تحقق في الأرباح باستعمال لأصولها وإذا انخفض فإن المؤسسة تحقق خسائر لما تستعمل أصولها.

ب - معدل دوران الموجودات الملموسة الثابتة = صافي المبيعات ÷ (الموجودات الثابتة -الموجودات غير الملموسة الثابتة)

تقيس هذه النسبة مدى فعالية استخدام المنشأة لأصولها الملموسة الثابتة لتوليد الأرباح، إن مراقب التسيير يقول كلما زاد هذا المعدل فإن المؤسسة تحقق في الأرباح باستعمال لأصولها الثابتة وإذا انخفض فإن المؤسسة تحقق خسائر.

ثالثا : نسب المديونية (رأس المال) : هذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة على المدى الطويل ، كما تبين قدرة المنشأة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض طويلة الأجل. وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.[1]

ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال مايلي:[2]

أ ـ نسبة الديون : تبين هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات المنشأة. إن المتمم لهذه النسبة يمثل نسبة مساهمين المالكين في التمويل. إن نسبة المديونية المنخفضة تعني عدم تركيز المنشأة على الاقتراض لوحده مما يقلل من نسب العائد المتوقعة لو استخدمت المنشأة كامل طاقتها الافتراضية. بينما تعني نسبة المديونية العالية ارتفاع تكاليف المديونية والخطر الذي قد يحصل مستقبلا. يفضل الدائنون نسبة اقتراض متوسطة أو معقولة. فكلما انخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إفلاس الشركة وبيع أصولها. على العكس من ذلك يفضل الملاك نسب اقتراض مرتفعة لتعظيم نصيبهم من الأرباح.

وتحسب كما يلي: **نسبة الديون = جملة الديون ÷ جملة الموجودات**

ب ـ نسبة تغطية الفوائد : تعتبر هذه النسبة مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة فوائد القروض المستحقة . كلما زادت هذه النسبة دلت على ارتفاع مقدرة المنشأة على خدمة ديونها ، وهذه النسبة تبين المدى الذي تقبل به المنشأة في تدني أرباحها ولا زالت قادرة على تغطية أو دفع فائدة ديونها.

وتحسب كما يلي: **معدل تغطية الفائدة = الأرباح قبل الفائدة والضريبة ÷ الفائدة على الديون**

ت ـ نسبة تغطية الأعباء الثابتة: يمكن القول أن هذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تتعرض لها المنشأة في حالة فشلها في سداد التزاماتها الثابتة أو حين عجزها الوفاء بمدفوعات الفائدة أو دفع رواتب العاملين مثلا.

وتحسب كما يلي:

معدل تغطية الأعباء الثابتة= (الأرباح قبل الفائدة والضريبة + الإيجارات) ÷ (الفائدة على الديون + الايجارات + احتياطي تسديد سندات الدين)

ث ـ نسبة تغطية التدفقات النقدية:

[1] عبد الحكيم كراجة وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 178-179.
[2] وهيب الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار النشر والمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2000، ص ص 64 – 69.

= الأرباح قبل الفائدة والضريبة + النقدية + الإيجارات

الالتزامات المالية الثابتة + الأرباح على الأسهم العادية + دفعات تسديد الدين

1 – نسبة ضريبة الدخل

ج - نسبة الاقتراض إلى حق الملكية: وهذه النسبة تبين العلاقة بين تمويل المنشأة والتمويل المقدم من أصحاب المنشأة. ويقصد بالتمويل هنا القروض طويلة الأجل. والنسبة تبين كفاءة إدارة المنشأة في استخدام القروض طويلة الأمد.

وتحسب كما يلي:

نسبة الاقتراض إلى حق ملكية = إجمالي القروض ÷ حقوق المساهمين

ح - نسبة الاقتراض إلى إجمالي رأس المال: وهي مثل النسبة السابقة إلا أن هذه النسبة ترتكز على رأس المال. **= إجمالي القروض ÷ رأس المال الدائم للمنشاة**

خ - نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية: وتشير هذه النسبة بصورة خاصة إلى المدى الذي يمكن للمنشاة استثمار أموال المالكين في شكل أصول ذات معدل دوران منخفض ولتحديد نوع التمويل الذي تستخدمه مستقبلا، كذلك أن تقرر المنشأة فيما إذا كان الأفضل الاعتماد على أموال المالكين أو الاقتراض إذا كانت عملية الاقتراض بتكلفة منخفضة.

وتحسب كما يلي:

نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية = الأصول الثابتة ÷ حقوق الملكية

د - نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية: تشير هذه النسبة إلى العلاقة بين الأموال التي يقدمها أصحاب المنشأة مقارنة بالأموال المتدفقة عن طريق الالتزامات الجارية. يلاحظ عدم قدرة المنشأة في الحصول على القروض طويلة الأجل إذا لم تنجح في تأمين الأموال اللازمة لتغطية هذه الالتزامات. بمعنى أن انخفاض هذه النسبة سيطمئن أصحاب القروض طويلة الأمد.

وتحسب كما يلي:

نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة ÷ حقوق الملكية

ذ ـ نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض : تعني مدى النقدية المتوفرة التي تتمكن بواسطتها المنشأة سداد التزاماتها من القروض. وبالتالي تتمكن من تحويل أصولها المتداولة السريعة إلى نقد بأقصر فترة ممكنة تكون في وضع مالي أفضل مقارنة بالمنشات الأخرى حيث تتحمل منشأة كهذه خسائر قليلة عند التصفية بعض أصولها لتسديد ما عليها من التزامات مستحقة.

وتحسب كما يلي:

نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض = الأصول المتداولة ÷ إجمالي القروض

رابعا : نسب الربحية : تمثل مردودية المتتالية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة ، وقياس الآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة ، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها.[1]

ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال مايلي :[2]

1ـ نسبة ربحية الأصول : تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة ، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من النتيجة الإجمالية ، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول.

وتحسب كما يلي : **نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول**

عندما تكون هذه النسبة مرتفعة يمكننا القول أن أصول المؤسسة حققت النتيجة المنتظرة وحققت ربح ، وعندما تكون منخفضة يمكن القول أن أصول المؤسسة لم تحقق النتيجة المرجوة.

2 ـ نسبة ربحية الأموال الخاصة : تمثل مردودية الأموال الخاصة ، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين من نتيجة صافية.

وتحسب كما يلي : **نسبة ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة**

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات.

3ـ نسبة ربحية النشاط : تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال ، أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح ، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة ، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سابق** ، ص 51.
[2] **مرجع سابق**، ص 52.

الأعباء الكلية ، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح. وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية.

وتحسب كما يلي: **نسبة ربحية النشاط = النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال السنوي**

خامسا : نسب السوق : تستخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات ، كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم.

ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي:[1]

1 - عائد السهم العادي : ويعتبر العائد على السهم مؤشرا جيدا لقياس كفاءة أداء المؤسسات المالية وهو ضروري لما يلي:

- التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.
- معدلات النمو المتوقع تحقيقها.
- القيمة المستقبلية للأسهم.
- وضع السياسات الخاصة بالأرباح.

ويحسب كما يلي:

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة ÷ عدد الأسهم العادية

2 - نسبة سعر السهم إلى عائده : وتقيس هذه النسبة التوقعات المستقبلية للشركة في السوق، وكلما ارتفعت كان هناك نظرة ايجابية لوضعها في المستقبل.

وتحسب كما يلي: **نسبة السعر إلى عائده = القيمة السوقية للسهم ÷ العائد المحقق على السهم**

3 - نسبة المدفوع من الأرباح : هذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع.

وتحسب كما يلي: **نسبة المدفوع من الأرباح = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية ÷ الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة**

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سابق** ، ص 53.

4 - عائد التوزيع : تفيد في الحكم على فرص الاستثمار بالإضافة إلى النسب الأخرى.

وتحسب كما يلي : **عائد التوزيع = حصة السهم من الأرباح الموزعة ÷ سعر السهم السوق**

المبحث الثالث : ماهية القروض البنكية

تسعى البنوك جاهدة في سبيل الحصول على الأموال بغية استخدامها في تمويل المشاريع للزبائن المحتملتين، لذلك يمكن أن يكون أهم وجه لاستعمال النقود هو منح القروض للجهة التي تطلبها بغية استغلالها في نشاط استهلاكي أو إنتاجي شرط تسديد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة.

المطلب الأول : تعريف القروض البنكية وخصائصها.

مفهوم القرض واسع جدا ويتميز بعدة خصائص التي من خلالها نستطيع معرفة نوع القرض المطلوب .

الفرع الاول : تعريف القروض البنكية

- يعرف القرض المصرفي بأنه اتفاق تعاقدي بين البنك والمقترض يقوم البنك بموجبه بتوفير التمويل اللازم للمقترض مقابل تعهد هذا الأخير بسداد المبالغ المقترضة بالإضافة الى فوائدها والعمولات والرسوم المستحقة عليها اما دفعة واحدة أو أقساط في فترات زمنية محددة. [1]

- القروض البنكية : "على أنها الخدمات المقدمة للعملاء ، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها ، والمصاريف في تواريخ محددة.[2]

- ويعرف أيضا بأنه : الثقة التي تمكن بنك معين من وضع مبلغ معين من النقود تحت يد عميله مقابل عائد يعكسه الاتفاق المبرم بينما يستخدم لغرض محدد لفترة زمنية محددة وذلك بعد ان تثبت الدراسات كفاية التدفقات المتوقعة للنشاط الممول للوفاء في ظل المخاطر المحيطة ويجوز للبنك في الاحوال التي يقدرها ان يطلب من العميل تقديم ضمانات اضافية سواء عينية او من اي طبيعة اخرى يقبلها البنك.[3]

الفرع الثاني : خصائص القروض البنكية

تتميز القروض البنكية من حيث:[4]

اولا / أشكال القروض : القرض الممنوح من طرف البنك لا يختلف من حيث المبدأ عن ذلك الممنوح من طرف شخص عادي ، إذ يمنح القرض بعد إمضاء وثيقة يتعهد فيها المدين بالسداد بعد فترة زمنية معينة بشكل جملة أو أقساط.

ثانيا / حجم العملاء : البنوك تقدم قروض للمؤسسات على اختلاف أحجامها والحصة الكبرى من القروض التجارية ممنوحة عادة للمؤسسات الكبرى وحصة أقل للمؤسسات الصغرى.

---

[1] - رمضان الشراح ، البنوك **التجارية** ، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص 79.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 103.

[3] - صلاح الدين حسن السيسي ، **ضوابط منح الائتمان منظور قانوني مصرفي** ، إدارة النهضة ألعربية , القاهرة , 2009،ص 12.

[4] رضوان طيار ، زهير بوالنش ،**" آلية وكيفية منح القروض من قبل البنوك التجارية "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة .، تخصص مالية نقود وبنوك ، جامعة منثوري ، قسنطينة ، 2004 /2005 ، ص ص 6 ، 7.

ثالثا / أجل القرض : البنوك التجارية تركز على منح القروض القصيرة حيث تشكل 2/3 من مجموع القروض البنكية والباقي أي الثلث 1/3 في شكل قروض تزيد مدتها عن سنة.

رابعا / القروض المكفولة بضمان : إذا كانت الاحتياجات المالية للمؤسسة تفوق المبلغ الذي من الممكن أن يقدمه البنك دون ضمان فإن البنك يفرض وجود بعض الضمانات وهذا الضمان إما أن يكون شخص آخر أو أصل معين كالحسابات المدنية.

خامسا / الرصيد المعوض : يطلب البنك من المقترض أن يحتفظ في حسابه الجاري بنسب مئوية معينة تتراوح في الجزائر مثلا ؛ بين 10% و 20 % من قيمة الاعتماد مثال: إذا احتاجت المؤسسة إلى ثمانين ألف دينارا جزائريا للوفاء بالتزام معين فإنه يجب أن يحتفظ البنك بـ 10% من المبلغ كرصيد معوض ، فإن على المؤسسة أن تقترض مئة ألف دينارا جزائريا حتى تستفيد بـ ثمانين ألف دينار جزائريا وإذا كانت الفائدة 5% فإن التكلفة الحقيقية تكون خمسة آلاف دينارا جزائريا أي على أساس مئة ألف دينارا جزائريا وليس ثمانين ألف دينارا جزائريا.

سادسا / تسديد القروض البنكية : إن معظم الودائع البنكية معرضة للسحب عند الطلب ، فإن البنك منع المؤسسات من استعمال القروض البنكية القصيرة المدى في التمويل الطويل المدى وفي سبيل ذلك فإنه يوجب على العميل تسديد قرضه مرة واحدة على الأقل كل سنة.

سابعا / تكلفة قروض البنوك التجارية:

تفرض على القروض المقدمة من البنوك التجارية أسعار فائدة معينة ، ويعتمد في فرضها على خصائص المؤسسة من جهة ، وعلى المستوى العام لأسعار الفائدة وعلى مستوى الاقتصاد ككل ، والفائدة إما أن تكون منتظمة كأن يقدم البنك قرض بمبلغ عشرين ألف دينارا لمدة سنة بمعدل 10% ، ومنه نجد مبلغ الفائدة هنا في العبارة التالية : 20000 x10% = 2000 د كقيمة الفائدة.

المطلب الثاني : اهمية القروض البنكية وانواعها .

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال و عمليات الإقراض هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها البنك التجاري للعملاء و في نفس الوقت هي المصدر الأول لربحيتها ، و سوف نتعرف في هذا المطلب على اهمية القروض و انواعها .

الفرع الاول : أهمية القروض البنكية

تتمثل اهمية القروض البنكية فيما يلي : [1]

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعود بالوفاء .
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل راس مال من شخص لأخر فهو واسطة للتبادل ولاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع,أي واسطة لزيادة إنتاجية راس المال.
- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك للحصول على إيراداتها .
- تعد القروض عامل لخلق الإئتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول .
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات التي تعتبر كمصدر لإيراداتها و تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين ,و تدبير قدر من الأرباح مع الاحتفاظ بجزء من السيولة لاحتياجات السحب .
- تلعب دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة و التجارة و الزراعة , فهي تمكن المنتج من شراء المواد

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 103.

الأولية و رفع أجور العمال ,و تمويل المبيعات الآجلة.
- تمكن البنوك من الإسهام في تنمية النشاط الإقتصادي ،فتعمل القروض على خلق فرص العمالة و زيادة القوة الشرائية التي تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادي ، و تحسين مستوى المعيشة .
- كما تساعد القروض الوسطاء تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

الفرع الثاني : انواع القروض البنكية.

تختلف القروض على حسب آجالها ، وتبعا للمقرضين ، والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة. وفيما يلي نتناول أنواع القروض وفقا لهذه المعايير المستخدمة في تصنيفها:

أولا : تقسيم القروض بحسب آجالها

وتنقسم وفقا لهذا المعيار إلى: [1]

1. قروض قصيرة الأجل : تعتبر هذه القروض من أهم وأفضل توظيفات الأموال في البنوك ولا تزيد في العادة آجالها عن سنة واحدة ، عمليا تجدد هذه القروض دوريا وبتاريخ الاستحقاق مما يقلل الفرق ما بين القروض قصيرة ومتوسطة الأجل خاصة تلك التي تجدد سنويا ، تتوقف البنوك عن تقديم هذه القروض ، إذا وجدت آية معلومات تشير إلى تعثر نشاط المتعامل.

2. قروض متوسطة الأجل : تتراوح آجال هذا النوع من القروض ما بين سنة وخمس سنوات ، تمنح عادة لتمويل المشاريع الاستثمارية المتعددة ويحدد لها برنامج سداد يرتبط بحجم التدفقات المالية و المتوقعة للمشروع ، عادة ما تسدد هذه القروض على دفعات متساوية أو بدفعة واحدة أو دفعات متساوية عدا الدفعة الأخيرة التي تكون أكبر أو أصغر من الدفعات السابقة.

3. قروض طويلة الأجل : تزيد آجالها عن خمس سنوات لتصل إلى خمسة عشر سنة، تستخدم هذه القروض عادة في تطوير المشروعات أو تمويل مشروعات جديدة ، وبالنسبة لمعدلات الفائدة على هذا النوع من القروض فهي مرتفعة نسبيا إذا ما قيست بقصيرة الأجل وذلك لغرض حمايتها من تقلبات أسعار الفائدة وذلك لطول مدتها.

ثانيا - تقسيم القروض بحسب الضمان : وتنقسم وفقا لهذا المعيار إلى:[2]

1-قروض مضمونة : وهي التي تقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وتنقسم إلى:

1-1-قروض بضمان شخصي : وتمنح دون ضمان عيني بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

1-2-قروض بضمان عيني : هي وجوب تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن الذي يضمن تسديد الدين في الأجل وتتمثل أشكاله في : قروض بضمان الأوراق التجارية (الكمبيالة)، قروض بضمان الأوراق المالية (أسهم، سندات)، قروض بضمان المعادن وقروض بضمان العقارات كالأراضي. [3]

2- قروض غير مضمونة : ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض ، يمنح هذا النوع من القرض بعد التحقق من " المركز الائتماني

---

[1] سهلاوي ربيعة، سهلاوي مريم، **"دور القروض المصرفية في تحقيق ربحية البنوك التجارية "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة ، تخصص مالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2006/2005، ص 29.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 116.

[3] صورية دوخ، إيمان حمادي، **"أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة ، جامعة يحي فارس، المدية، 2008/2007، ص 49.

للعميل " ومن مقدرته على التسديد في الوقت المحدد وهذا يتطلب مصادر الوفاء ، وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

ثالثا: تقسيم القروض بحسب الغرض

وتنقسم طبقا لهذا المعيار إلى:

1. قروض استهلاكية : ويستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض في مواجهتها ويتم سدادها في دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته ويقدم ضمانات لها مثل رهن عقاري، أوراق مالية.... الخ.

2. قروض إنتاجية : هي التي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع، كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع و المواد الخام اللازمة للإنتاج و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع ، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة و استخدامها في ذلك ، و بالتالي يمكن تجنيب جزء من الدخل و الأرباح المحتجزة لرفع قيمة القرض ، و لكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط و الطويل .

3. قروض استثمارية : تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وتمنح في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية المشترات وللأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية، ومن كل هذه الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشترات .[1]

4. قروض زراعية : يقصد بالقروض الزراعية تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور وأسمدة وآلات ومعدات زراعية وما شابه ذلك وعادة ما تكون هذه القروض من النوع الذي يستحق خلال عام، لذا فهي جذابة للبنوك الصغيرة.

. قروض عقارية : تستخدم هذه القروض في تمويل شراء مباني قائمة بالفعل أو في إنشاء مباني جديدة، و قد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة يسدد خلالها القرض على أقساط أو دفعة واحدة عندما يحل أجله و عادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراءه أو إقامته ونظرا لضخامة حجم هذه القروض و طول الفترة التي يستحق بعدها القرض فإنها عادة ما تكون هذه القروض من نصيب البنوك الكبيرة.

رابعا: تقسيم القروض بحسب المقترضين

من هذه الزاوية يمكن تقسيم القروض إلى:

1. قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.
2. قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.
3. قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.
4. قروض للعملاء وقروض لآخرين.[2]

المطلب الثالث : مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها

[1] محمد سعيد أنور سليمان، **مرجع سابق** ، ص 306.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 117.

الفرع الاول : مخاطر القروض البنكية

الخطر يتمثل أما في عدم تسديد كلي أو جزئي للأموال في الوقت المحدد أو عدم تسديدها. ولكي يقوم البنك بتحديد فإنه يقوم بدراسة عميقة للمشاريع الواجب تمويلها وكذلك دراسة دقيقة للسوق والوثائق الأساسية ومن هذا يمكن تقسيم الخطر البنكي إلى عدة أنواع:[1]

اولا : خطر عدم السداد

يتعلق هذا الخطر بالحجز الكلي أو الجزئي للزبون عن تسديد ديونه في الوقت المحدد يحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك بحسب الودائع المدنية الموضوعة كضمان للبنك ولا يمكن للبنك أن يسترد تلك الأموال وخطر عدم التسديد يرتبط بالحالة المالية للزبون وبنشاطه.

وخطر عدم السداد بدوره ينقسم إلى:

1- خطر متعلق بالحالة العامة للبلد:

ويكون المدين في هذه الحالة مرتبط بالوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والطبيعة للبلد وهذا الخطر من أصعب الإخطار لأنه يصعب تقسيمه أو تجسيده بدقة في دراسة ملف طلب القروض لأن هذا الخطر يتجاوز إرادة المؤسسة والبنك من حيث قدرتها في التحكم فيه وعلى هذا الأساس يجب على البنك أن يكون على درية بالعناصر التالية إذا أردت التحكم في هذا الخطر ومن بينها:

- سياسة القرض.
- السياسة المتبعة في إطار التشغيل الاستثمار.
- سياسة التجارة الخارجية.
- إمكانيات التمويل الخارجي.
- الظروف الداخلية والخارجية للبلد.

- الأزمات السياسية والاجتماعية (الحروب ، لانقلابات ، الاضطرابات).
- الكوارث الطبيعية (زلازل ، فيضانات ، جفاف....).

2 -خطر النشاط الممارس من طرف المقترض ؛ إذا كان المقترض يمارس نشاطا زراعيا فإن ذلك يتأثر بالعوامل الطبيعية كالمناخ ، المياه ، والأمراض التي تصب الزراعة ويختلف ذلك بالنسبة للنشاط الصناعي. فيمكن أن يتأثر مثلا بالأزمات ومدى توفر المادة الخام واليد العاملة.

3 -الخطر القانوني ؛

مرتبط أساسا بحالة أو الوضعية القانونية للمؤسسة بمعنى هل هذه الشركة هي شركة ذات مسؤولية محدودة (SART) أو شركة ذات أسهم (SPA) .

وكذلك نوع النشاط الذي تمارسه شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية وعلى هذا الأساس يقوم بدراسة شاملة وكاملة حول الوضعية القانونية وعلى هذا الأساس يقوم بدراسة شاملة وكاملة حول الوضعية القانونية والتي تتمثل في:

- السجل التجاري.
- وثائق الملكية والإيجار.
- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة بمعنى هل لهم الحرية التامة في إبرام عقود القروض ورهن ممتلكات المؤسسة أم لهم سكة محددة تتمثل في سير المؤسسة فقط.
- النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة.

4 -الخطر الإنساني : الخطر الأصعب الذي واجهه البنك هو تقييم سلوك مسيري المؤسسة أو المقترض بصفة عامة إذا بهم تعرف فعالية المؤسسة فهو يعتبر كعامل محدد في تقييم عملاء البنك خاصة في عصرنا الحالي فإن سمعة المؤسسة تتجسد في شخصية مسيريها الذي يجب أن تتسم بالتأمل الجيد الذي يشغله وحسن الدراية بالسوق وظروفه إلى جانب أهم عامل وهو الكفاءة في التسيير؛

ويمكن تحليلي البشري من خلال عنصري الإدارة والأفراد.

[1] النصر موريس فريد، **المصرف والعمال المصرفية** ، دار الوفاء ، بيروت ، 1989 ، ص 101.

5 -الخطر التجاري:
يمكن تقدير وضبط الخطر التجاري في العناصر التالية ؛
- الزبائن (المشكوك فيهم)
- السوق في حد ذاته (حجم السوق).
- مديرية التجارة في المؤسسة.
- العلاقة بين الإنتاج والمبيعات.
- التنظيم التجاري للمؤسسة.

6 -الخطر **المالي؛**[1]
إن مجموع وسائل الإنتاج الموجودة في المؤسسة تكلفتها كبيرة من أجل شرائها هذه النفقات عبارة عن مصاريف والتي يجب تغطيتها بتمويل خاص قد يكون تمويل داخلي أو خارجي.

* **التمويل الداخلي :** يكون بواسطة الاحتياطات أو المساهمين في المؤسسة.

* **التمويل الخارجي :** يكون عن طريق الغير مثل الموردين. البنوك الدولة في هذه الحالة إذا اتجهت المؤسسة نحو البنك وطلبت منه قرضا فإن البنك وجب عليه تقدير المخاطر قبل منحها إياه فيقوم إذن بتشخيص الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة حتى يطابق التمويل مع الاحتياجات الحقيقة لها

ثانيا : خطر عدم السيولة
1 -مخاطر ناشئة عن أخطاء البنك : ترتبط هذه المخاطر بالقرارات الصادرة عن البنك أمثلها؛
- إقدام البنك على منح قروض دون أن يتخذ التدابير اللازمة والكافية (أخذ الضمانات فإنه يكون مسؤولا عن قرض المؤسسة مهددة بالإفلاس أو عديمة المردودية) كذلك يشتغل البنك بودائع عملائه وعندما يوافق على منح القروض أو خصم الأوراق التجارية الغير أي يقوم بتعبئتهم بالمورد التي لا يمتلكها في حين صاحب الوديعة قد يسحب من حسابه أمواله في أي وقت والخطر الذي يمكن أن يلاحق البنك هو عدم القدرة على مواجهة المردوعين باعتبار أن القروض التي منحت للغير لم تسدد في ميعاد الاستحقاق فتصبح تلك الودائع والأموال مجمدة في هذه الحالة يجد البنك نفسه مرغما على التوجه نحو السوق النقدية من أجل خصم أوراقه التجارية وهذا يؤدي إلى تحمل معدلات فوائد مرتفعة أما في حالة عدم إمكانية الأوراق التجارية في السوق النقدية فإنه يلجا إلى البنك لطلب القرض وفي هذه يطبق على البنك للزبون.
2 المخاطر الخاصة بالقرض والتجارية الخارجية وتحويل العملة ؛ الاختلاف في العملية يؤدي إلى صعوبة في التسديد نظرا للتغير في سعر الصرف مثلا:

- انخفاض قيمة العملة ينتج عنه تصدير للتضخم إلى البلد المتعامل معه والعكس وهذا مما يزيد من مخاطر التعامل مع الخارج إضافة إلى التذبذب الذي يصيب الجهاز النقدي.
- تبني الأنظمة المحاسبية وتأثيرها على تقييم مختلف الأصول من الاستثمارات و المخزونات .[2]

الفرع الثاني : نتائج مخاطر القروض وطرق الوقاية منها
أولا : نتائج مخاطر القروض
- خوف العملاء والاتجاه لسحب الودائع من البنك وعدم الثقة في النظام المصرفي والمالي.
- تخفيض فرص التقدم والنمو السريع.
- ارتفاع السعر الفائدة والنقص في عرض الائتمان.
- إفلاس السعر الفائدة والنقص في عرض الائتمان.
- إفلاس البنك.
- القضاء على الصورة الذهبية السليمة عن البنك لدى الغير.

ثانيا : طرق الوقاية من مخاطر القرض :

[1] لنصر موريس فريد، مرجع سابق ن ص ص 102 .
[2] لنصر موريس فريد، مرجع سابق ن ص ص 103، 104.

أهم أساليب الوقاية نذكر منها:[1]

1- سلامة قرار منح الائتمان:

من أهم الأساليب الوقاية وأولها في معالجة المخاطر حرص البنك على السلامة قرار منح الائتمان بأن يصدر هذا القرار وفق الأصول المصرفية التعارف عليها وعدم تجاوزها أو إهمال بعض جوانبه وما ينبغي أن يحرص عليه البنك هو:

- إن يولي البنك العناية الخاصة لمراجعة البيانات والتحليلات الواردة بدراسة المشروع المقدم من طرق العميل حتى لا يفاجئ البنك فيما بعد بأن العائد من الشروع سواء كانت التزامات خاصة بالنبك أو بغيره من الدائنين لمشروع.
- إن يضع البنك في اعتباره دائما أن تمويل العميل خاصة في لحساب الجاري المدين المؤقت وليس دائم.
- الحد من لتمويل الكامل أو شبه الكامل لمشروع العميل لأن ذلك يتعارض مع طبيعة القروض التي تمنحها البنوك التجارية.
- كما يجب على البنك أن ينتبه إلى أن الحسابات المكشوفة بالطلب ما هي إلا حسابات مؤقتة يسمح بها لغرض تمويل طارئ لمدة محدودة هي عادة.
- ومن المهم أن يشترط البنك في قرار منحة التسهيلات لعميل أن يقوم على نفقته بالتأمين لصالح البنك على المشروع سواء كان عقارا أو منقولا حتى إذا تعرض للتلف أو الهلاك.

2- التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح من أجله:

ويراقب البنك ويتابع استعمال العميل للقرض بهدف التأكد من أن القرض يستعمل في الغرض الممنوح لأجله. هذا الغرض يرد عادة في الطلب المقدم من العميل للبنك ثم يحدد في القرار لبنك بمنح القرض الممنوح لأجله بزيادة مسؤولية المتابعة بالبنك للشروع.

فإذا تبين لبنك قد استعمل كل أو بعض القرض في غير غرضه أمكن اعتبار تصرفه إخلالا بشروط منح القرض وجاز العقد المبرم بينه وبين العميل ومطالبة بالسداد ويكون هذا النص وثق في عقد القرض كما يمكن للعميل أن يتقدم بطلب لتغيير العرض من القرض ويقوم بدراسة والتأكد من ألا يرفع درجة المخاطرة.

3- مراقبة الوضع المالي للعميل:

على البنك أن يهتم ويتابع الظروف الخاصة بالمقترض نفسه وما يطرأ عليها من تغيرات من حين لأخر سواء تعلق الأمر بالمشروع الممول أو غيره من المشروعات.

التغييرات التي تؤثر على المشروع الممول كارتفاع أسعار الفائدة ينبغي النظر إليها واحدة واحدة حيث يمكن للبنك أن يجري مناقلة من حساب العميل الجيد إلى حسابه المتعثر لتسديد التجاوز.

4- مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة والعوامل المؤثرة فيها:

تعتمد متابعة البنك لقرض الممنوح إلى مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة في الدولة والعوامل والظاهر المؤثرة فيها، كمراقبة وتحليل الاتجاهات والقرارات الاقتصادية في الدولة المتعلقة بالضرائب والرسوم الجمركية أو التصدير والاستيراد...إلخ. كما ينبغي على البنك مراقبة سعر الصرف النقد الأجنبي في السوق غير الرسمية بالنسبة للدول التي يوجد فيها السوق.

وكافة تلك الأحوال والظواهر الاقتصادية متاح للبنك مراقبتها وتحليلها ثم اتخاذ القرار الذي تطلبه مصلحته والحفاظ عن أمواله[1].

خلاصة الفصل

[1] مرجع سابق ص 105.

[1] النجار فريد راغب "**إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتغيرة** " مؤسسة شباب الجامعة مصر 2000 ، ص 124

من خلال ما تطرقت اليه في هذا الفصل و المتمثل في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قمت بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث بالنسبة للمبحث الاول كان حول الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قمت فيه بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وشرح اهميتها كما تناولت خصائص وتصنيف ، والهيئات الداعمة و معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اما بالنسبة للمبحث الثاني قمت بتخصيصه حول مؤشرات التحليل المعتمدة لاتخاذ القرار حيث ادرجت فيه تعريفا شاملا لاتخاذ القرار ومراحله ثم بعد ذلك انتقلت الى المؤشرات التي يعتمدها التحليل المالي وقمت بتقسيمها الى مطلبين ، مطلب يضم التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ القرار حيث درست فيه ثلاثة مؤشرات مهمة المتمثلة في راس المال العامل Fr، احتياجات راس المال العامل Bfr ، الخزينة Tn ، قمت بتعريفها و شرح كيفية حسابها و كيفية تحليلها ثم انتقلت الى مطلب التحليل بواسطة النسب المالية لاتخاذ القرار حيث تناولت فيها انواع النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة ، نسب النشاط ، نسب المديونية ، نسب الربحية ،و اخيرا نسب السوق قمت بشرحها و قدمت طريقة حسابها وكيفية تحليلها ثم بعد ذلك انتقلت الى المبحث الثالث الذي خصصته في القروض البنكية حيث شمل ثلاثة مطالب تحتوي على التعريف ، الخصائص ، الاهمية ، الانواع و مخاطر القروض وطرق الوقاية منها .

والنتيجة المتحصل عليها في هذا الفصل هي ان لإنشاء مشروع في حالة عدم توفر راس مال كافي يلجا المستثمر الى الاقتراض من البنك حيث يواجه عدة صعوبات في اخذ القرض لان البنك لاتخاذ قرار منح قرض يقوم بالتحليل المالي على المؤسسة طالبة القرض حيث يدرس كل جوانبها ليتخذ القرار.

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
ملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال	X
فهرس الملاحق	XI
مقدمة عامة	**أ-ث**
الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية	**36-1**
تمهيد الفصل	**1**
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية	**2**
المطلب الاول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها	**2**
الفرع الأول : تعريف البنوك التجارية	**2**
الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية.	**3**
المطلب الثاني : انواع البنوك التجارية ووظائفها .	**3**
الفرع الاول : انواع البنوك التجارية	**3**
الفرع الثاني : وظائف البنوك التجارية .	**5**
المطلب الثالث : ميزانية البنك التجاري (موارد و استخدامات) .	**6**
الفرع الاول : موارد البنك التجاري (الخصوم)	**7**
الفرع الثاني : استخدامات البنك (الأصول)	**10**
المبحث الثاني :الاطار النظري للتحليل المالي	**11**
المطلب الاول : مفهوم التحليل المالي	**11**
الفرع الاول :تطور التحليل المالي	**11**
الفرع الثاني : تعريف التحليل المالي	**14**
المطلب الثاني : اهمية التحليل المالي و اهدافه	**14**
الفرع الاول - اهمية التحليل المالي :	**14**
الفرع الثاني : اهداف (اغراض) التحليل المالي	**14**
المطلب الثالث : مراحل وانواع التحليل المالي	**15**
الفرع الاول : مراحل التحليل المالي	**15**

فهرس المحتويات

الفرع الثاني : انواع التحليل المالي	**15**
***المبحث الثالث* : معايير وطبيعة التحليل المالي.**	**16**
المطلب الأول : معايير التحليل المالي وشروطه	**17**
الفرع الأول : معايير التحليل المالي	**17**
الفرع الثاني : شروط التحليل المالي	**18**
المطلب الثاني : وظائف التحليل المالي والمعلومات اللازمة له	**19**
الفرع الاول : وظائف التحليل المالي	**19**
الفرع الثاني : المعلومات اللازمة للتحليل المالي	**20**
المطلب الثالث : اهم القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي	**21**
الفرع الاول : الميزانية	**21**
الفرع الثاني : جدول حسابات النتائج	**25**
الفرع الثالث : قائمة التدفقات النقدية	**30**
الفرع الرابع : جدول التغير في رؤوس الاموال	**33**
الفرع الخامس : ملحق القوائم المالية	**34**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني : اتخاذ قرارمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**76-37**
تمهيد الفصل	**37**
***مبحث الاول* : الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	**38**
المطلب الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها .	**38**
الفرع الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**38**
الفرع الثاني : اهمية و اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**43**
المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها.	**44**
الفرع الاول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**44**
الفرع الثاني : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**45**
المطلب الثالث : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و معوقات تمويلها.	**47**
الفرع الاول : الهيئات والمنظمات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**47**
الفرع الثاني : معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**55**
***المبحث الثاني* : مؤشرات التحليل المالي المعتمدة لاتخاذ القرار**	**55**
المطلب الأول : تعريف اتخاذ القرار ومراحله.	**56**
الفرع الاول : تعريف اتخاذ القرار	**56**
الفرع الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرار	**56**
المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ القرار.	**58**
الفرع الاول : التوازنات المالية	**58**
المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية لاتخاذ القرار.	**62**
الفرع الاول : تعريف النسب المالية	**62**

الفرع الثاني : أنواع النسب المالية	**62**
المبحث الثالث : **ماهية القروض البنكية**	**69**
المطلب الأول : تعريف القروض البنكية وخصائصها.	**69**
الفرع الاول : تعريف القروض البنكية	**69**
الفرع الثاني : خصائص القروض البنكية	**69**
المطلب الثاني: اهمية القروض البنكية وانواعها.	**70**
الفرع الاول : أهمية القروض البنكية	**70**
الفرع الثاني : انواع القروض البنكية.	**71**
المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها	**73**
الفرع الاول : مخاطر القروض البنكية	**73**
الفرع الثاني : نتائج مخاطر القروض وطرق الوقاية منها	**74**
خلاصة الفصل	**76**
الفصل الثالث : دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة -	**103-77**
تمهيد الفصل	**77**
المبحث الاول : مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري	**78**
المطلب الاول: نشأة و تعريف بنك القرض الشعبي الجزائر cpa :	**78**
الفرع الاول : وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري: cpa	**78**
الفرع الثاني : تنظيم القرض الشعبي الجزائري:	**79**
الفرع الثالث - تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة–	**81**
الفرع الرابع - الهيكل التنظيمي للوكالة:	**82**
المطلب الثاني : اجراءات التي يتبعها بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة في منح القروض	**84**
الفرع الاول : أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة.	**84**
الفرع الثاني : شروط منح القروض المعتمدة في الوكالة	**85**
الفرع الثالث : الملف المطلوب لتأسيس القرض و الخطوات التي يمر بها منح القرض.	**85**

الفرع الرابع : انواع الضمانات التي تطلبها الوكالة و الشخص المكلف باتخاذ قرار الموافقة أو رفض منح القرض	**88**
الفرع الخامس : نسبة الفائدة المطبقة على القروض في الوكالة و الاجراءات المتبعة في حالة عدم تسديد القرض	**89**
المبحث الثاني : دراسة و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لإتخاذ قرار منح القرض .	**89**
المطلب الاول : دراسة الميزانية 2014 و 2015.	**89**
الفرع الاول :الميزانية المالية للمؤسسة التجارية الخاصة بسنتي 2014 و 2015 .	**89**
الفرع الثاني :تحليل الميزانية المالية المختصرة:	**93**
المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي :	**95**
الفرع الاول : رأس المال العامل Fr	**95**
الفرع الثاني - احتياجات رأس المال العامل: BFR	**97**
الفرع الثالث - الخزينة Tn	**97**
المطلب الثالث : التحليل المالي باستعمال النسب المالية:	**98**
الفرع الاول - حساب نسب السيولة	**98**
الفرع الثاني - حساب نسب النشاط	**99**
الفرع الثالث - نسب التمويل	**100**
الفرع الرابع - نسب المردودية	**100**
الفرع الخامس - معدل المردودية المالية و المردودية الإقتصادية للمؤسسة	**101**
قرار بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة -	**101**
خلاصة الفصل	**103**
خاتمة عامة	**ج-ح**
قائمة المراجع	**108-104**
الملاحق	**114-109**

الفهرس

الفصل الثاني : اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثالث : دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري

- وكالة بسكرة -

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

المقدمة العامة

الملاحق

الأصـــــــــول

السنة المالية المختتمة في 31/12/2015

الأصـــــول	ملاحظة	ن			ن - 1
		المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات و المخصصات	المبالغ الصافية	المبالغ الصافية
أصول غيرجارية					
فارق الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية		110 040,00		110 040,00	86 040
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى		59 289 260,02	14 467 050,54	44 822 209,48	38 276 158,84
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		36 203 644,38		36 203 644,38	30 087 376,18
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية		95 602 944,40	14 467 050,54	81 135 893,86	68 449 575,02
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		1 501 853 714,50		1 501 853 714,50	2 679 412 996,17
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن		1 071 803 964,80		1 071 803 964,80	787 366 981,03
المدينون الآخرون		110 782 177,69		110 782 177,69	256 055 700,47
الضرائب و ماشابهها		234 278 924,95		234 278 924,95	193 180 324,72
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات وماشابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى		40 000 000,00		40 000 000,00	40 000 000,00
الخزينة		482 854 433,98		482 854 433,98	179 675 499,60
مجموع الأصول الجارية		3 441 573 215,92		3 441 573 215,92	4 135 691 502,00
المجموع العام للأصول		3 537 176 160,32	14 467 050,50	3 522 709 109,82	4 204 141 077,02

الملحق رقم 01: قائمة أصول مؤسسة (X) لسنتي 2014و 2015.

المصدر : ملاحق مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

الخصـــــــوم

السنة المالية المختتمة في 31/12/2015

الخصوم	ملاحظة	السنة المالية الحالية	السنة المالية السابقة
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		200 000 000.00	53 500 000.00
رأس مال غير مستعان به		3 208 157	3 208 157
علاوات وإحتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع) 1		120 405 282.45	129 455 199.63
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد		916 142 624.47	786 687 424.84
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية 1			
مجموع رؤوس الأموال1		1 239 756 063.64	972 850 781.47
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		103 897 127.29	177 187 441.21
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		81 926 474.72	123 416 893.21
ديون أخرى غير جارية		1 705 820 551.06	1 917 186 740.28
خزينة سلبية		391 308 893.11	1 013 499 220.85
مجموع الخصوم الجارية 3		2 282 953 046.18	3 231 290 295.55
المجموع العام للخصوم		3 522 709 109.82	4 204 141 077.02

الملحق رقم 02: قائمة خصوم مؤسسة (X) لسنتي 2014 و2015

المصدر : ملاحق مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

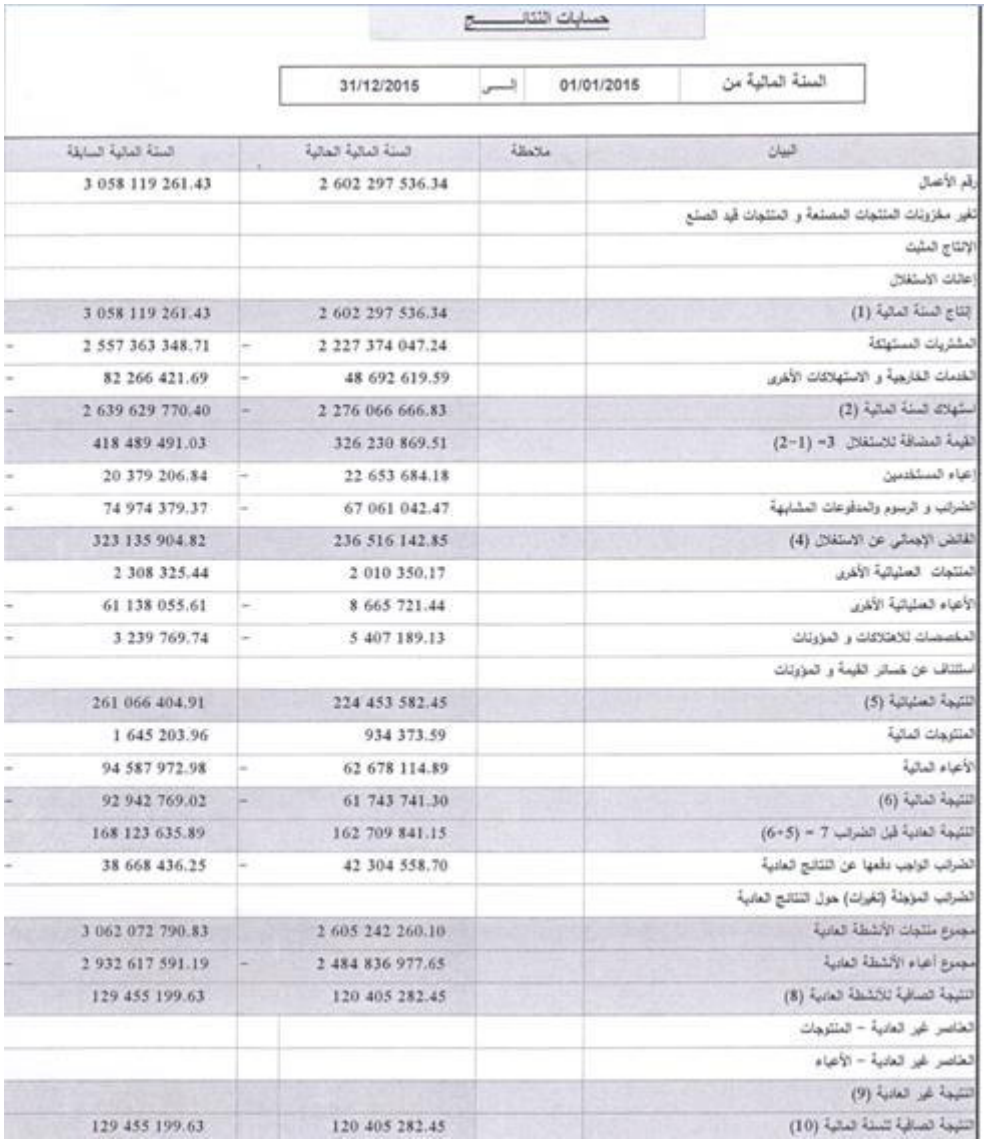

حسابات النتائج

السنة المالية من	01/01/2015	إلى	31/12/2015

البيان	ملاحظة	السنة المالية الحالية	السنة المالية السابقة
رقم الأعمال		2 602 297 536.34	3 058 119 261.43
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية (1)		2 602 297 536.34	3 058 119 261.43
المشتريات المستهلكة		- 2 227 374 047.24	- 2 557 363 348.71
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		- 48 692 619.59	- 82 266 421.69
استهلاك السنة المالية (2)		- 2 276 066 666.83	- 2 639 629 770.40
القيمة المضافة للاستغلال 3= (1-2)		326 230 869.51	418 489 491.03
أعباء المستخدمين		- 22 653 684.18	- 20 379 206.84
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة		- 67 061 042.47	- 74 974 379.37
الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)		236 516 142.85	323 135 904.82
المنتجات العملياتية الأخرى		2 010 350.17	2 308 325.44
الأعباء العملياتية الأخرى		- 8 665 721.44	- 61 138 055.61
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات		- 5 407 189.13	- 3 239 769.74
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
النتيجة العملياتية (5)		224 453 582.45	261 066 404.91
المنتوجات المالية		934 373.59	1 645 203.96
الأعباء المالية		- 62 678 114.89	- 94 587 972.98
النتيجة المالية (6)		- 61 743 741.30	- 92 942 769.02
النتيجة العادية قبل الضرائب 7 = (5+6)		162 709 841.15	168 123 635.89
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		- 42 304 558.70	- 38 668 436.25
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		2 605 242 260.10	3 062 072 790.83
مجموع أعباء الأنشطة العادية		- 2 484 836 977.65	- 2 932 617 591.19
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)		120 405 282.45	129 455 199.63
العناصر غير العادية – المنتوجات			
العناصر غير العادية – الأعباء			
النتيجة غير العادية (9)			
النتيجة الصافية للسنة المالية (10)		120 405 282.45	129 455 199.63

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج لمؤسسة (X) لسنتي 2014و 2015.

المصدر : ملاحق مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

Nom ou raison sociale :

الملحق رقم (٨) الوثائق المطلوبة في القرض الاستثماري

Check-list 3

CREDIT D'INVESTISSEMENT

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
3. Etude technico-économique détaillée (désignation des produits, analyse du marché détaillée et chiffrée, analyse commerciale, analyse technique et analyse des rubriques composant l'investissement projeté) ;	☐	
4. Situation patrimoniale des associés ;	☐	
5. Bilans, Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) et annexes des trois (03) derniers exercices ainsi que le rapport du Commissaire aux Comptes (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA), pour les entreprises en activité;	☐	
6. Bilan d'ouverture ;	☐	
7. Bilans et Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels sur la période du crédit ;	☐	
8. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice ;	☐	
9. Certificat de déclaration d'existence délivré par les services fiscaux ;	☐	
10. Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;	☐	
11. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
12. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
13. Statuts de l'entreprise ;	☐	
14. Registre de commerce ;	☐	
15. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation ;	☐	
16. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes.	☐	
17. Plan de financement prévisionnel sur la période du crédit ;	☐	
18. Devis estimatif et quantitatif des travaux réalisés et à réaliser ;	☐	
19. Facture proforma ou contrat définitif des équipements à acquérir ;	☐	
20. Décision d'octroi des avantages fiscaux et parafiscaux de l'Agence Nationale du Développement de l'Investissement (ANDI) ;	☐	
21. Actes de propriété du terrain ou actes de concession en cours de validité ;	☐	
22. Copie du permis de construire et certificat de conformité ;	☐	
23. Expertise de l'unité et des biens pris ou proposés en hypothèque par un cabinet agréé ;	☐	
24. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus)	☐	
S'agissant des entreprises de bâtiment et travaux publics, en sus des documents exigés ci-dessus, il y a lieu de joindre les documents suivants :		
1. Fiche signalétique actualisée par marché ;	☐	
2. Etat récapitulatif des marchés en cours de réalisation faisant ressortir le montant des marchés, les maîtres d'ouvrage, les travaux restant à réaliser, les délais de réalisation et les délais restant à réaliser ;	☐	
3. Plan de financement cumulé des marchés ;	☐	
4. Liste du matériel de réalisation ;	☐	
5. Certificat de qualification de l'entreprise délivré par les services compétents.	☐	

☐ Cochez si document recueilli

Visa Agence:

الملحق رقم 04 : الوثائق المطلوبة في القرض الاستثماري

المصدر : ملاحق مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

مجموعـــة الاستغـــلال باتنـــة

وكـــالة بسكـــرة 305 بسكـــرة :

إلـــي السيد (ة) : .....
الســـــــاكن: .....
.....

الـمـوضـــــوع : إعـــذار قبـــل المتابعة القضائية .

نلفـت انتباهكـــم أنكـــم لـــم تســـــددوا مستحـــقـــات دينكم في الآجـــــال المحـــــددة.

ولهـــذا نذكركـــم بالتزاماتكـــم بالوفـــاء بها ، نعـــذركم ونطـــلب منكـم تسديـــد المستحقات غيـــر المســـددة في الآجـــال (15) أيـام من تاريخ استلام هذا الاعذار بالمبلغ المستحق الإجمالي الغيـــر مســـدد و المقدر بـــ : **142477,82** دج.

وفي حالة عدم التسديـــد، فإننا سنضطـــر إلى اتخاذ كـل الطـــرق المخولة قانونا ضدكم لاسترجاع مستحقات البنـــك.

تقبلـــوا من فائـــق التقديـــــر و الاحتـــــرام .

القرض الشعبي الجزائري

وكالة بسكرة 305

المرجع رقم : ...../2017

الملحق رقم 05 : اعذار قبل المتابعة القضائية

المصدر : ملاحق مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

الملحق رقم 06 : حجز ما للمدين لدى الغير

المصدر : ملاحق مقدمة من طرف وكالة بسكرة لبنك القرض الشعبي الجزائري

وكالـــــة بسكـــــرة 305 بسكرة في :

إلـــي الأستـــاذ : .....
محضر قضائي لدي محكمة
بسكـــــــرة

الـمـــوضـــــوع: حول إجراءات التحصيل بإستعمال الضمانات
قضـــــــــية
الســـــــــاكن:

سيـــــــدي،

في إطار المتابعة لملف القضية المذكور أعلاه، يشرفني أن أطلـــــب من سيادتكم الشروع في تحصيـــــل الـــديون عن طريق الحجز تنفيذا للضمانات التى نضعها بين أيديكم و المتمثلة في :

-اتفاقية قرض متوسط المدى محررة بتاريخ 2011/10/00 مسجلة لدى مفتشية التسجيل و الطابع تحت رقم 01006074 بتاريخ :2011/10/07 .

- **السند الإجمالي الحامل لمبلغ الدين : 3.309.000.00** دج

مبلغ الديـــن الواجب التحصيـــــل: 3.249.811,21دج

نسخة من الرهن الحيازي رقم 2012/000 بتاريخ 2012/09/25 لدى الموثقة .....

-نسخة من إعذار قبل المتابعـة القضائية بتاريخ 2016/04/25

الـــــقرض الشعبـــــي الجزائري
وكالـــــــة بسكـــرة

الرقم : /.....2017

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث قام البنك بتطبيق أدوات التحليل المالي على المؤسسة (X) باعتبارها قامت بطلب قرض إذ قام بدراسة القوائم المالية الخاصة بها خلال سنتي 2014 - 2015 ، ثم طبق عليها ادوات التحليل المالي لتشخيص وضعيتها المالية .

وقد ساعدت ادوات التحليل المالي البنك بدرجة كبيرة على تشخيص الوضعية المالي للمؤسسة طالبة القرض و على اتخاذ قرار منح القرض من عدمه ، كما صرح البنك على انه يهتم بدرجة كبيرة بالضمانات ، لأنها تعتبر مصدر أمان له في حين عدم التزام طالب القرض بموعد الاستحقاق و في حالة عدم السداد في الوقت المحدد يتخذ البنك اجراءات قانونية صارمة .

الكلمات الدالة : التحليل المالي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أدوات التحليل المالي ، المؤشرات المالية .

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'analyse financière dans une décision d'accorder des prêts aux petites entreprises et moyennes, où la Banque a adopté une analyse financière sur les outils d'entreprise (X) que la demande d'un prêt comme il a étudié les états financiers de leur propre au cours des années 2014-2015, puis appliqué Des outils d'analyse financière pour diagnostiquer leur situation financière.

outils d'analyse financière ont permis à la banque de manière significative sur le diagnostic de la situation financière de l'institution un prêt étudiant et de prendre la décision d'accorder le prêt ou non, la banque a dit qu'il est intéressé par une grande garantie de degré, parce qu'ils sont considérés comme une source de sécurité pour lui sans un engagement de prêt étudiant à la date d'échéance et dans le cas de Défaut de paiement à temps La Banque prend des mesures juridiques strictes.

Mots-clés : analyse financière, petites et moyennes entreprises, outils d'analyse financière, indicateurs financiers.

République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2018

الموضـــــوع

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة حالة : القرض الشعبي الوطني -وكالة بسكرة-

خلال الفترة 2014 - 2015

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

- إعـداد الطـالبة :
_ ناب امال

- إشراف الأستـاذ :
_ دردوري لحسن

السنة الجامعية : 2018/2017

الإهداء

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما " الإسراء، 23 .

إلى من سهرت على راحتي ووقفت إلى جانبي وقدمت لي كل ما تستطيع من حب: "والدتي الغالية".

إلى الرجل العظيم الذي علمني أن العلم هو سبيل الارتقاء في الحياة" :والدي العزيز."

حفظكما الله و أطال في عمركما.

إلى كل من مد لي يد المساعدة وساهم معي في تذليل ما واجهته من صعوبات وأخص بالذكر:

الاستاذ المشرف : دردوري لحسن

بتوجيهاته وإرشاداته القيمة جزاه الله خيرا.

إلى أخوتي و أخواتي الأعزاء : حافظ ، خالد ، سمية ، احلام ، ملك

إلى من أرى التفاؤل بعينيهما والسعادة في ضحكاتهما،

البراعم الصغار : نذير ، محمد ، يونس

إلى سندي في هذه الحياة ، إلى أجمل هدية من ربي زوجي احمد

الى جميع الاهل و الاقارب

إلى الإخوة الذين لم تلدهم أمي إلى من تحلو بالايخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم سرت في دروب الحياة الحلوة و الحزينة إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم صديقاتي الهام ، مونية ، صبرين ، مروة ، فطيمة .

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا البحث.

إلى جميع الأساتذة الذين مررت عليهم و كل من علمني حرفا في مشواري الدراسي

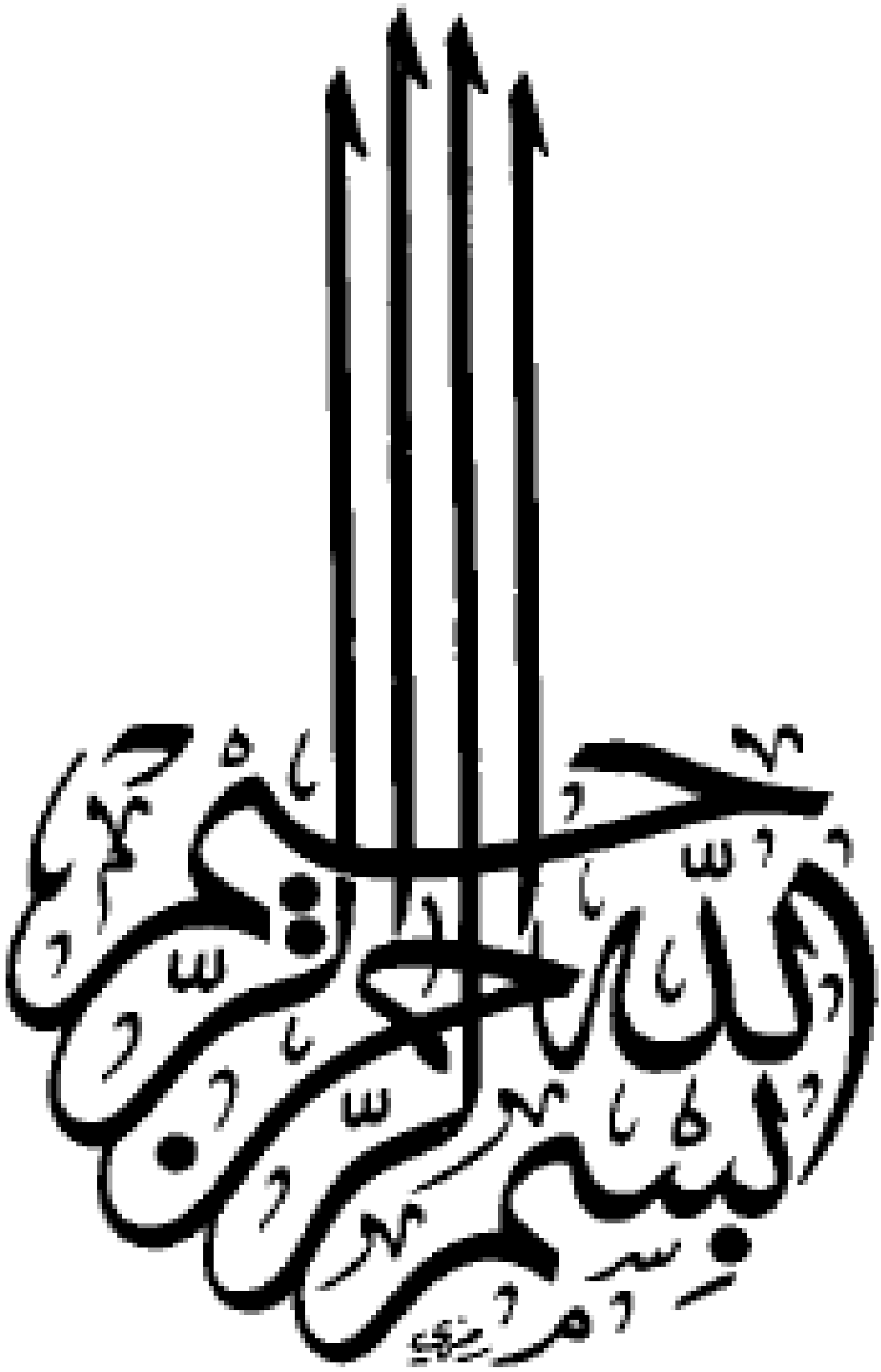

خطة البحث

المقدمــة العامـة

الفصل الأول : التحليل المالي في البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول : تعريف البنوك التجارية و خصائصها

المطلب الثاني : انواع البنوك التجارية ووظائفها

المطلب الثالث : ميزانية البنك التجاري (الموارد و الاستخدامات)

المبحث الثاني : الاطار النظري للتحليل المالي .

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي (التطور ، التعريف)

المطلب الثاني : اهمية التحليل المالي و اهدافه .

المطلب الثالث : مراحل و انواع التحليل المالي .

المبحث الثالث : معايير و طبيعة التحليل المالي .

المطلب الأول : معايير التحليل المالي و شروطه .

المطلب الثاني : وظائف التحليل المالي و المعلومات اللازمة له .

المطلب الثالث : اهم القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي

(الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية ،

جدول التغير في رؤوس الاموال ، ملحق القوائم المالية)

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني : اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد

المبحث الأول : الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها .

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تصنيفها .

المطلب الثالث : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقات تمويلها .

المبحث الثاني : مؤشرات التحليل المالي المعتمدة لاتخاذ القرار .

المطلب الأول : تعريف اتخاذ القرار و مراحله .

المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي لاتخاذ القرار

(رأس المال العامل Fr ، احتياجات رأس المال العامل Bfr، الخزينة Tn)

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية لاتخاذ القرار .

المبحث الثالث : ماهية القروض البنكية .

المطلب الأول : تعريف القروض البنكية و خصائصها .

المطلب الثاني : اهمية القروض البنكية و انواعها .

المطلب الثالث : مخاطر القروض البنكية و طرق الوقاية منها .

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث : دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة -

تمهيد

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري .

المطلب الأول : نشأة و تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري CPA .

الفرع الأول : وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري CPA .

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA .

الفرع الثالث : تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة -

الفرع الرابع : الهيكل التنظيمي للوكالة .

المطلب الثاني : اجراءات التي يتبعها بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة في منح القروض .

الفرع الأول : **:** أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة

الفرع الثاني : شروط منح القروض المعتمدة في الوكالة

الفرع الثالث : الملف المطلوب لتأسيس القرض و الخطوات التي يمر بها منح القرض.

الفرع الرابع : انواع الضمانات التي تطلبها الوكالة و الشخص المكلف باتخاذ قرار الموافقة أو رفض منح القرض

الفرع الخامس : : نسبة الفائدة المطبقة على القروض في الوكالة و الاجراءات المتبعة في حالة عدم تسديد القرض

المبحث الثاني : دراسة و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لإتخاذ قرار منح القرض .

المطلب الأول : دراسة ميزانية 2014 - 2015 .

الفرع الأول : ميزانية المالية للمؤسسة خاصة بسنتي 2014-2015 .

الفرع الثاني : تحليل ميزانية المالية المختصرة .

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول : رأس المال العامل Fr

الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل Bfr

الفرع الثالث : الخزينة Tn

المطلب الثالث : التحليل المالي باستعمال النسب المالية .

الفرع الأول : حساب نسب السيولة .

الفرع الثاني : حساب نسب النشاط .

الفرع الثالث : نسب التمويل .

الفرع الرابع : نسب المردودية .

الفرع الخامس : معدل المردودية المالية و المردودية الاقتصادية للمؤسسة .

* قرار بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة -

خلاصة الفصل الثالث .

الخـــاتمة

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	وظائف التحليل المالي	20
2	الأصناف القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
3	الهيئات والمنظمات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
4	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	80
5	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة -	82

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	ميزانية البنك التجاري.	7
2	الميزانية	24-23
3	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	27
4	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	29
5	تدفقات أمول الخزينة (الطريقة المباشرة)	31
6	جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المبأشرة)	32
7	جدول رؤوس الأموال	34
8	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
9	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	40
10	مختلف مراحل اتخاذ القرار	57
11	ميزانية الأصول سنة 2014	90
12	ميزانية الخصوم لسنة 2014	91
13	ميزانية الأصول لسنة 2015	92
14	ميزانية الخصوم لسنة 2015	93
15	جانب الاصول	94
16	جانب الخصوم	94
17	حساب رأس المال العامل لسنتي 2014-2015	96
18	يوضح حساب احتياجات رأس المال العاملBFR	97
19	حساب الخزينة	97
20	نسب السيولة	98
21	حساب نسب النشاط للمؤسسة	99
22	نسب تمويل المؤسسة	100
23	حساب نسب المردودية للمؤسسة (نسبة ربحية النشاط)	100
24	معدل المردودية المالية و الاقتصادية	101

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	قائمة أصول المؤسسة (X) لسنتي 2014و 2015.	109
2	قائمة خصوم المؤسسة (X) لسنتي 2014 و2015	110
3	جدول حسابات النتائج لمؤسسة (X) لسنتي 2014و 2015.	111
4	الوثائق المطلوبة في القرض الاستثماري	112
5	اعذار قبل المتابعة القضائية	113
6	حجز ما للمدين لدى الغير	114

I- المراجع باللغة العربية :

1 - الكتب باللغة العربية

1 - محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية ، البورصة والبنوك التجارية** ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ، مصر،2000
2 - محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار النشر عمان ، الاردن،2006.
3 - محمد سعيد انور سليمان ،**إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
4 - محمد هيكل ، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** ، مجموعة النيل العربية ، مصر، 2002 .
5 - محمد عبد الفتاح ياغي ، **مبادئ الإدارة العامة** ، مطابع الفرزدق التجارية ، المملكة العربية السعودية، 1983.
6 - محمد عزت غزلان ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 .
7 - مجدي محمد شهاب ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر،1990 .
8 - محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ،**مقدمة في النقود و اعمال البنوك و الاسواق المالية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر 2003 .
9 - منعم زمزير الموسوي :**اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي** ، دار اليازوري ، 1998 ، عمان .
10 - محمد قاسم القريوني :**مبادئ الادارة(النظريات والعمليات والوظائف)**، دار صفاء ، الأردن 2001 .
11 - منير شاكر محمد وآخرون ، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2005.
12 - ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة ، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأردن، 2006 .
13 - أيمن النظمي،عامر شقر، **مقدمة في الإدارة و التحليل المالي** ، دار البداية ،الاسكندرية ، مصر ، 2004 .
14 - أحمد توفيق جميل "**الإدارة المالية** "دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، سنة 1980 .
15 - احمد صالح عطية ، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية 2003 ، مصر .
16 - خالد امين عبد الله اسماعيل ابراهيم الطرد،**ادارة العمليات المصرفية** ، دار وائل للنشر ، الاردن 2006 .
17 - خالد علي الدليمي ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، ليبيا ، دار الانيس ، 1998 .
18 - خلدون ابراهيم شريفات ،**ادارة وتحليل مالي** ، دار وائل للنشر ، عمان 2006 .
19 - خلدون ابراهيم شريخات ، **ادارة التحليل المالي** ، دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ،عمان 2001 .
20 - زياد رمضان ، محفوظ جودة ،**الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ،2013 ،الاردن .
21 - زياد رمضان ،**اساسيات التحليل المالي** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة 2010 ،عمان ،الاردن .
22 - زيد منير عبوى ، سامي محمد هشام حريز ، **مدخل الإدارة العامة** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ،2006.
23 - ضياء مجيد الموسوي ، **اقتصاديات أسواق رأس المال** ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2005 .
24 - ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** , الأردن ، دار زهران للنشر ، 1999 .
25 - نعيم نمر داوود ، **التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية)** ، دار البداية ناشرون و موزعون ، 2012 ،عمان .
26 - الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003 .
27 - النجار فريد راغب "**إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتغيرة** " مؤسسة شباب الجامعة مصر 2000 .
28 - الياس ناصيف ، **الشركات التجارية** ، الجزء الثاني ، عويدات للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان، 1999 .
29 - النصر موريس فريد ، **المصرف والعمال المصرفية** ، دار الوفاء ، بيروت ، 1989 .
30 - هيثم محمد الزعبي ، **الادارة و التحليل المالي** ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2000 ،عمان .

31 - فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي** ، الدار الجامعية ، فلسطين ، سنة 2008 .
32 - عبد الحميد عبد المطلب ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.
33 - عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التحليل المالي ودراسات جدوى** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004
34 - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، **أساسيات التنظيم وإدارة الأعمال** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2003-2004.
35 - عبد الغفور عبد السلام ا وخرون ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، ، دار صفاء للنشر ا ولتوزيع ، عمان ، الأردن.
36 - علي الشرقاوي : **العملية الإدارية وظائف المديرين** ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، الطبعة الثالثة ، 2002.
37 - عبد الوهاب رميدي ، علي سماي ، **المحاسبة المالية** ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 .
38 - عبد الحكيم كراجة و اخرون ، **الادارة و التحليل المالي (اسس ،مفاهيم،تطبيقات)**،دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2000 ،عمان .
39 - عدنان تايه النعيمي وآخرون ، **الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2007 .
40 - عقل مفلح ، **مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ، 2013 .
41 - وليد ناجي الحيالي ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، اثراء للنشر، عمان ،الاردن ،2008 .
42 - سعاد نائف برنوطي ، **إدارة الأعمال الصغيرة(ابعاد للزيادة)**، الطبعة 03 ، دار وائل للنشر، 2010 .
43 - سيد عطا الله السيد ، **النظريات المحاسبية** ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 .
44 - دريد كامل آل شبيب ، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان.
45 - رابح خوني ورقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، اي تراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، 2008 .
46 - جالي سينسرهل ، ترجمة بطرس حليبا ، **منشآت الأعمال الصغيرة''اتجاهات الاقتصاد الكلي''**، الدار الدولية للنشر ا ولتوزيع ، القاهرة ، دون ذكر سنة النشر.
47 - فتحي السيد عبده أبو سيد احمد ، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2002 .
48 - فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم** دليل رجال الأعمال والمهن الحرة والاستثمارات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ,1999.
49 - نبيل جواد، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات ا ولنشر ا ولتوزيع، لبنان، 2007 .
50 - نادية فوضيل ، **أحكام الشركة طبق للقانون التجاري الجزائرية** ، دار هومة ، الجزائر، 1997 .
51 - جمال الدين لعويسات :الإدارة وعملية اتخاذ القرار ، دارهومة ، الجزائر ، 2003.
52 - بوشنقير ميلود ،زغيب مليكة ، **التسيير المالي** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.
53 - مبارك لسلوس ، **التسيير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2012 .
54 - وهيب الراوي ، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي** ، دار النشر والمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2000 .
55 - ميلود جمعة الحاسة ، **النقود والمصاريف والنشاط الاقتصادي** ، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي ، ليبيا ، 1985 .
56 - وليد ناجي الحيالي ، **التحليل المالي** ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك .
57 - رمضان الشراح ، **البنوك التجارية** ، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع ، 2010 .

58 - صلاح الدين حسن السيسي ، **ضوابط منح الائتمان منظور قانوني مصرفي** ، إدارة النهضة ألعربية ، القاهرة ، 2009.
59 - صفوت عبد السلام عوض الله ، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية** ، دار النهضة العربية ، مصر، 1993 .
60 - صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي ، **التحليل المالي (الاصول العلمية و العملية)** ، خوارزم العلمية ، 2015 ، الطارف .
61 - زينب عوض الله , أسامة الفولي ، **اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، دار الحلبي للنشر الحقوقية ، مصر ، 2003.

2- الرسائل و الأطروحات

1 - سهلاوي ربيعة ، سهلاوي مريم ، **"دور القروض المصرفية في تحقيق ربحية البنوك التجارية "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة ، تخصص مالية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2006/2005.
2 - صورية دوخ ، إيمان حمادي، **"أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة ، جامعة يحي فارس، المدية، 2008/2007.
3 - رضوان طيار، زهير بوالنش ،**" آلية وكيفية منح القروض من قبل البنوك التجارية "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، تخصص مالية نقود وبنوك ، جامعة منثوري ، قسنطينة ، 2005/2004 ،
4 - عبد اللطيف عبد الرزاق و اخرون ، **دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل العمليات الاستثمارية** ، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة ماجستير العلوم الاقتصادية غير منشورة ، مالية وبنوك ، بسكرة ، 2013-2014 .
5 - سالمي ياسين :**الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة** ، دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع البليدة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق ، قسم علوم تجارية ، كلية علوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 2007 .
6 - موسي سهام ، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الاستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.قسم علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر-بسكرة 2013 .
7 - غدير احمد سليمة ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تقييمية لبرنامج ميدا** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2007 .
8 - برني ميلود ، **دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة المؤسسة العامة للبسكويت SGB بسكرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2007/ 2008 .
9 - غبولي احمد ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة - الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 - 2010 .
10 - شباح نعيمة **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية** .م مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير غير منشورة . قسم علوم التسيير جامعة محمد خيضر - بسكرة2007 .

11 - خرشي عبد الغني ، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية و المحاسبية تخصص تدقيق محاسبي غير منشورة ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 .
12 - سليم بن رحمون ،**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد** ، منكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة غير منشورة ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 .
13 - شناي عبد الكريم : **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية** ، مذكرة الماجستير غير منشورة ، تخصص محاسبة ، 2008- 2009.
14 - لزعر محمد سامي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، منكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسييرغير منشورة ، تخصص ادارة مالية ، قسم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة سنة 2011 .
15 - رقية حساني ، **مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة.2008-2009 .
16 - بوزاهر صونيه ، **دور الانترنيت في العملية التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، م مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. قسم علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر -بسكرة 2007 .

3- الملتقيات

1 - ضحاك نجية ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم" أفاق تجربة الجزائر"**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، يومي 18/17 افريل 2006 .
2 - بوكساني رشيد :**تحليل التكلفة محاسبيا واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية** ، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول : صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية ، جامعة محمد بوضياف الجزائر، أفريل 2009 .
3 - سليمان ناصر وعواطف محسن ، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة** ، ملتقى دولي ثاني حول المالية الإسلامية ، جامعة صفاقس ، تونس، 27 و29 جوان 2013 .
4 - قوريش نصيرة ، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 18/17 أفريل 2006 .
5 - محمد فوجيل ومحمد حافظ بوغاية ، **موافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، ملتقى حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18 و19 افريل 2011 .
6 - عبد الكريم سهام ، **الشراكة الاجنبية كاداة لتاهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 19 / 18 أفريل 2012 .
7 - قراوي احمد الصغير ونذير عبد الرزاق ، **إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول لمؤسسات الزيبان"حركية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتكارات ، تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، تكوين" ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،12 / 13 أفريل 2004 .
8 - رايس حدة ونوي فطيمة الزهرة ، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحكومة - دراسة حالة الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 19 / 18 أفريل 2002 .

9 - بريش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف ، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 18/17 أفريل 2006 .
10 - مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة ، يومي 16/15 نوفمبر 2011 .
11 - مسعود درواسي ، قوادري محمد ، ضيف الله محمد الهادي، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية المحاسبية** بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية ، المركز الجامعي ، الوادي ن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 17/16 جانفي 2010.
12 - عواطف محسن وأمال مهاوة ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي بعنوان "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 19 / 18 أفريل 2012 .

4- المجلات

1 - الوافي الطيب **:نظام المعلومات وأثره على عملية اتخاذ القرارات (دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري)** ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، عدد 10 .
2 - محمد الصغير قريشي ، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 09 ، 2011 .
3 - ايت عيسي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ،العدد 06 ، 2009 .

5- الجرائد الرسمية

1 - **الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية ، العدد 19** ، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر ب 25 مارس 2009
2 - **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ،العدد 74** ، قانون رقم 07/ 11 و المتضمن النظام المالي المحاسبي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 .
3 - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 109/2000 المؤرخ في 07/11 / 2000، **الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 42** ،الصادرة في 2000/07/16 .
4 - المادة 03 ، المرسوم التنفيذي رقم 80/03 ، المؤرخ في 2003/02/26 ، **الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 13** ، الصادرة في :2003/02/26 .
5 - المادة 03 ، المرسوم التنفيذي رقم 188/03 ، المؤرخ في 2003/04/22 ، **الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 29** ،الصادرة في :2003/04/23.
6 - المادة 04 ، المرسوم التنفيذي رقم 03 /79 ، المؤرخ في 25 /02 / 2003 ، **الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 13** ، الصادرة في 2003/02/26 .
7 - المادة 04 من القانون :01 -18 المؤرخ في 12 /12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، **الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 77** ، الصادرة في: 15- 12 2001 .
8 - المادة 05 من القانون 01 - 18 المؤرخ في 12/ 12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ، **الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 77** ، الصادرة في:15- 12 2001 .

9 - المادة 06 من القانون 18 - 01 : المؤرخ في 12 /12 / 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، **الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 77** ، الصادرة في:15- 12 2001 .
10 - لمادة 07 من القانون 18 - 01 :المؤرخ في 12 /12 / 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة. ، **الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 77** ، الصادرة في:15- 12 2001 .

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أبرز الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ،نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة و تعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل ، فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر ،لذا فإن معظم دول العالم أصبحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات ،ليس فقط بالنسبة للدخل الوطني وتوفير فرص العمل فحسب بل أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة و تحديث الاقتصاد،و الاستقرار الاجتماعي ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية.

و كذلك من المعلوم فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه بعض المشاكل و الصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ، ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولعل من أهم هذه المشاكل هي المشكلات التمويلية، إذ تواجه هي الأخرى صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم بالحجم المناسب عند تأسيسها ، وتوسيع مشروعاتها ، وقد أدت هذه الصعوبات إلى بروز صيغ جديدة وحديثة في تمويل هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومن بين هذه الصيغ التحليل المالي الذي يلعب دور في اتخاذ البنك القرار في منح قرض او عدم منحه عند طلب مؤسسة معينة لحاجتها في عجز او انشاء مؤسسة .

اذ يعتبر التحليل المالي من اهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة تمليها متطلبات التسيير من تخطيط و رقابة وتقييم و بناءا على مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها الكشف على اوجه الضعف و القوة في جانب او جوانب معينة من نشاط المؤسسة، و تتزايد يوما بعد يوم اهمية التحليل المالي بسبب تعاظم دور اسواق راس المال وتعدد و تنوع الادوات المالية المتداولة فيها ودخولها فيما يعرف بحقبة العولمة .

يتشكل التحليل المالي لميزانيات وارصدة المؤسسة الاطار الملائم لإجراء عملية التشخيص المالي على اعتبار ان كل اختلاف في وضعية المؤسسة المالية سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية و الاقتصادية ، لحدوث تقلص غير عادي في بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج و هذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية .

و على ضوء ما سبق يمكننا طرح اشكالية تتمحور حول ما يمكن ان يقدمه التحليل المالي في اتخاذ قرار منح قروض كالتالي :

ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية وهي :

- ما المقصود بالتحليل المالي ، وكيف تستخدمه البنوك التجارية لاتخاذ قرار ؟

- فيما تكمن اهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

- ماهي المؤشرات المالية التي يعتمدها البنك من خلال التحليل المالي لاتخاذ قرار منح قرض للمؤسسة ؟

❖ ***الفرضيات:***

و للاجابة على الاشكالية و الاسئلة المطروحة ، قمت بصياغة مجموعة من الفرضيات كالتالي :

- التحليل المالي هو دراسة تفصيلية للقوائم المالية و يمكن من تشخيص حالة فعلية للمؤسسة حيث يقدم معلومات من شانها مساعدة في عملية اتخاذ القرار .

- تعتبر المؤشرات المالية مستخرجة بواسطة التحليل المالي الاساس الذي يعتمد عليه البنك لاتخاذ قرار حول مسالة منح قرض للمؤسسة .

- يسهل بنك القرض الشعبي الجزائري في حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية له .

❖ ***اسباب اختيار الموضوع :***

- معرفة دور التحليل المالي في تشخيص وضعية مالية للمؤسسة لاتخاذ قرار منحها قرض .

- ارتباط موضوع التحليل المالي بطبيعة ومجال دراستنا .

- اثراء وتعميق معرفتنا حول الموضوع اكثر و اضافة مرجع مفيد للمكتبة .

❖ ***اهمية الدراسة :***

- تهدف الدراسة الى الوقوف على ادوات التحليل المالي ، ودورها في منح القروض للمؤسسات من قبل البنك ، ومدى امكانية الاعتماد عليها في ذلك ، والتوصل الى نتائج ومعلومات مهمة من خلال التشخيص المالي .

- التحليل المالي اداة مهمة في اتخاذ القرار .

- اهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة مالية الفعلية للمؤسسة لاتخاذ البنك قرار منح القرض او عدمه .

❖ ***اهداف الدراسة***

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- التعرف على اهمية التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية مالية للمؤسسة و دوره في التعرف على نقاط القوة و الضعف في داخلها اي الكشف عن العيوب و النقائص الموجودة في قرارات متخذة .

- التعرف على مختلف ادوات مستخدمة في عملية التحليل المالي قصد تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

- كما نهدف في هذا البحث الى تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الاقراض من اخطار و ضمانات و كيفية سيرها و طرق وقاية من المخاطر .

- كما نهدف الى معرفة كيف يتخذ البنك قرار منح قروض للمؤسسات صغيرة و متوسطة .

❖ **الدراسات السابقة:**

- دراسة دكتوراه غير منشورة للباحث عقبة نصيرة بعنوان : فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، 2014 - 2015 ، التي عالج فيها مسألة التمويل البنكي للمشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في الجزائر و النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة هي ان برنامج التمويل البنكي الموجه للمؤسسات المنتجة لا يتميز بالفعالية الكافية .

- أحمد خديش سياسة منح القروض ودراسة خطر عدم التسديد ،مذكرة التخرج لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة في البنك ، الدراسة العليا للتجارة 1999 حيث عالج الطالب في هذا البحث موضوع سياسة التي تعتمدها البنوك في منح القروض و كذلك درس خطر الذي تتعرض له البنوك في حالة عدم سداد العميل عند وصول تاريخ التسديد.

- رضوان طيار، زهير بوالنش بعنوان **آلية وكيفية منح القروض من قبل البنوك التجارية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية نقود وبنوك ، جامعة منثوري ، قسنطينة ،2005/2004 ، حيث قاموا بدراسة الآلية التي تعتمدها البنوك التجارية في منح القروض و الاجراءات التي تقوم بها البنوك منذ دراسة الملف الى غاية الموافقة على منح القرض .

- سهلاوي ربيعة ، سهلاوي مريم ، **دور القروض المصرفية في تحقيق ربحية البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2006/2005. حيث قاموا بدراسة كيفية مساهمة القروض المصرفية في تحقيق ربحية البنوك التجارية .

- **أهم ما يميز الدراسة:** إن وجه الاختلاف بين هذه الدراسة وبين الدراسات السابقة يتمثل في دراسة كيف يستعمل التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توضيح كيفية اعتماد بنك القرض الشعبي الجزائري على التحليل المالي في اتخاذ قراراته المتعلقة بمنح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

❖ ***المنهج المتبع :***

للإجابة على التساؤلات الواردة في الاشكالية ومن اجل تحقيق البحث و الالمام بمختلف جوانبه اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي .

حيث قمت في الجانب النظري بالاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة ووصف مختلف البيانات متعلقة بالموضوع ،اما في الجانب التطبيقي فقد قمت باتباع المنهج التحليلي على مستوى قرض شعبي جزائري وكالة بسكرة ، وذلك بجمع مختلف البيانات ودراسة البيانات مقدمة من طرف البنك التي تخص ميزانية و جدول حسابات مؤسسة طالبة القرض في سنتي 2014 - 2015 .

❖ ***هيكل البحث :***

قمت بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول ، الفصلين الاول و الثاني نظريين اما الفصل الثالث فكان تطبيقي ، حيث تضمن كل فصل ما يلي :

المقدمة : تم فيها طرح الاشكالية الجوهرية للبحث بالإضافة الى التساؤلات الفرعية و الفرضيات ، كما تم التعرض لأهمية و اهداف الدراسة و الدراسات السابقة و اسباب اختيار الموضوع و المنهج المتبع في هذا البحث .

- **الفصل الاول** : جاء تحت عنوان التحليل المالي في البنوك التجارية تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية ،المبحث الثاني : الإطار النظري للتحليل المالي ، المبحث الثالث :معايير وطبيعة التحليل المالي .

- **الفصل الثاني** : جاء تحت عنوان اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ،المبحث الاول : الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المبحث الثاني : مؤشرات التحليل المالي المعتمدة لاتخاذ القرار ، المبحث الثالث : ماهية القروض البنكية .

- اما **الفصل الثالث** : يتمثل في دراسة حالة في القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة لسنتي 2014 - 2015.

الخاتمة : سنلخص فيها اهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال البحث ، كما ستتضمن مجموعة من التوصيات المقترحة ، وبعض الجوانب التي بقيت مفتوحة للبحث و الدراسة .